منظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثالثة عشرة

دورة الشهيد كمال جنبلاط

من ١٢ ـ ٢٢ آذار ١٩٧٧

افتتـــاح المجلس الـــوطني

افتتح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثـة عشـرة بحضور سيادة الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والأستاذ محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية والأخ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية والأخوة أعضاء اللجنة كما حضرها العديد من الأخوة أعضاء الوفود الشقيقة والصديقة ، وذلك في تمام الساعـة السادسة من مساء يـوم السبت الموافق ١٢ / ٣ / ١٩٧٧ بقاعة الاجتماعات بجامعـة الـدول العربية في القاهرة ٠

وفي بدايـة الجلسة ألقى الاستاذ محمود رياض أمين عـام جامعة الدول العربية الكلمة التالية :

آ ـ كلمة أمين عام جامعة الدول العربية :

السيد الرئيس محمـد انـور السادات رئيس جمهوريـة مصر العربيـة ٠

الأخ المناضل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

الاخوة رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ٠

يطيب لي بأسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان أرحب بكم في بداية اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني ٠

وأتمنى لكم كل نجاح وتوفيق ، وأنتهز فرصة هذا الاجتماع لأتوجه بالتحية الى الشعب الفلسطيني المناضل ـ حيثما كان ـ أحيي نضاله الطويل من أجل استرداد أرضه وانتزاع حقه أحيي صموده في وجه أعتى صور القهر والتشريد والاستعمار ٠

كما أتوجه بتحية الوفاء والاجلال لذكرى الشهداء الذين سقطوا في معارك التضحية والفداء والذين كتبوا بدمائهم أروع صفحات تاريخ الثورة الفلسطينية ٠

أيها الأخوة ، ان اجتماعكم اليوم يكتسب أهمية بالغة في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها قضية فلسطين والجهود المبذولة لاقامة السلام العادل ٠

ومن تجربتي الخاصة ومعايشتي للقضية الفلسطينية التي عاصرت مراحل تطورها ، أستطيع ان أؤكد لكم ان الوحدة الوطنية هي طريق الوصول الى تحقيق الاماني الوطنية والاستقلال ٠ فأمام عدو يتصف بالخداع والمناورة ويعمل على

استغلال أيــة خلافات لتحقيق اهدافه ، لا بد لقوى الثورة مــن المحافظة على وحدتها والالتفاف حول أهدافها ٠

ان تاريخ ثورتكم الفلسطينية ايها الاخوة ــ هو سلسلة متصلة الحلقات من أعمال الكفاح والنضال ، فعلى مــدى ثلاثة أجيــال ، استمر نضــال الشعب الفلسطيني ، في وجــه الغزو الاستعماري الصهيوني ، نضالا يسجله التاريخ في أنصع صفحاته ٠

فمنذ صدور وعد بلفور ، ثم اعتداءات اسرائيل عــام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وماتلا ذلك مــن عمليات قمع وارهــاب للمواطنين الفلسطينيين بغرض تفريغ الارض الفلسطينية مــن سكانها ، والشعب الفلسطيني يواصل مسيرة كفاحــه ونضــاله البطولي ويقــدم أعظم التضحيات من أجــل حقوقه الوطنية في السيادة والاستقلال ٠

وجاءت حرب اكتوبر وماحققته من انتصارات ومكاسب فاعطت دفعة قوية للنضال الفلسطيني كما اعترف العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وأصبح لها حق الحضور في جميع اجتماعــات الامم المتحدة ومنظماتهــا المتخصصــة ٠

وأكد المجتمع الدولي اعترافــه بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة والتعويض والاستقلال والسيادة الوطنية

وهي الحقوق التي تضمنتها توصيات لجنة حقوق الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الامم المتحدة ، وفي الواقع فان هذا الاعتراف الدولي يعكس التطورات الايجابية الجديدة في معالجة القضية الفلسطينية مما يعطيها دعما متزايدا ٠

ومع ذلك ، ايها الاخوة ، فان العقبات ما زالت قائمة في طريق التحرك لمعالجة القضية الفلسطينية وما زال السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط يحتاج الى مزيد من الجهد والعمل بسبب استمرار السلطات الاسرائيلية في موقفها المتعنت القائم على منطقها العدواني واستمرار الاحتلال ومحاولة فرض الامر الواقع والاصرار على تحدي قرارات الامم المتحدة والاستمرار في سياستها التوسعية ، وتهويد وتغيير الاوضاع السكانية والجغرافية للأراضي العربية المحتلة ٠ مما دعا مؤتمر القمة الافريقي العربي الذي أنهى أعماله منذ يومين ، الى ادانة هذه الاجراءات ومطالبة اسرائيل بالكف عنها ، لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد حل للقضية هذا بالاضافة الى تأييد المؤتمر الكامل للحلول الوطنية لشعب فلسطين ٠

ان قضية فلسطين هي قضية الامن العربي ، فالعدوان الصهيوني لا يستهدف فلسطين وحدها وانما الأمة العربية جمعاء واسرائيل مصممة على المزيد من التوسع على حساب الاراضي

العربية والسيطرة على مقدرات الأمة العربية • ولهـذا فان الدفاع عن القضية الفلسطينية هو دفاع عن أمن الأمة العربية كلها الأمر الذي يستدعي وحدة الكلمة العربية وتعبئة جميع الطاقات والامكانات لتأمين سلامة الوطن العربي واسترداد حق الشعب الفلسطيني •

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية من أجل تحقيق السلام العادل فان هناك مسؤلية خاصة تقع على عاتق الدول الكبرى التي تواصل دعم اسرائيل بالسلاح والمال وذلك بان تفرض على اسرائيل الامتثال الى احكام الشرعية الدولية والاقرار لشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية في ارضه حتى يمكن تحقيق السلام الذي ننشدهجميعا •

ان تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينة ــ عبر الستين عاما الماضية وجيلا بعد جيل ــ انما يثبت حقيقة أساسية كبرى وهي اصرار الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية واستعداده ــ غير المحدود ــ للتضحية والبذل في سبيل قضيته العادلة ، وليس هناك من أدنى شك ان النصر في النهاية هو لحركة النضال الفلسطيني لانكم تدافعون عن قضية عادلة ولان نضالكم يسير مع مجرى التاريخ والحركة الانسانية العالمية للتحرر الوطني •

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الاستاذ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في افتتاح الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

سيادة الرئيس :

ضيوفنا الاعزاء :

حضرات النزلاء :

باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، أرحب بكم اجمل ترحيب ، وأشكر لكم تفضلكم بالحضور لافتتاح هذا المجلس ، الذي نعقده اليوم ، بأسم الشعب العربي الفلسطيني ، لنستعرض فيه قضية فلسطين وما آلت اليه ، بوصفها قضية المصير العربي بكل معانيه ، وقضية الوجود العربي بجميع ابعاده وقضية الامة العربية على امتداد اقطارها وامصارها .

اننا نعقد هذا المجلس بأسم الشعب العربي الفلسطيني تأكيدا لشخصيته تعبيرا عن ارادته ، ودفاعا عن قضيته ولئن دعونا لعقد هذا المجلس في القاهرة فانما أردنا بذلك أن نؤكد الرابطة النضالية التي تشدنا اليها لا لانها عاصمة جمهورية مصر العربية فحسب ، وانما لانها في الوقت ذاته قاعدة النضال العربي

التي شاء لها القدر ، ان يجعل منها ، وفيها قوة العرب الاولى ، وان يبقى على عاتق جيشها وشعبها ، القسط الاوفر من اعباء معركة المصير والتحرير • اننا نؤمن ايمانا لا يتزعزع ، بان مصر ظلت عبر القرون والاجيال ، بشعبها وجيشها ، قوة العرب الاولى ترد عنها الاطماع والغزوات ، وتقدم ، حفاظا عليها كل ما تستطيع من تضحيات ، كان هذا دور مصر في الماضي وفي الحاضر ، وسيظل هذا دورها في المستقبل •

ان انعقاد هذا المجلس في مقر جامعة الدول العربية ، يؤكد أيضاً الصلة المصيرية بين القضية الفلسطينية والأمة العربية ، لقد ايقن شعبنا العربي الفلسطيني منذ ان بدأ الكفاح انه جزء لا يتجزأ من امتنا العربية ، وان النضال الفلسطيني لا بد وان يكون عضوي الارتباط ، وثيق الصلات ، بالنضال العربي وبالنضال العالمي من اجل التحرر الوطني ، ومنذ الغزو الاجنبي ، على طريق تحقيق السلام العادل في كافة بقاع الارض •

ونحن نؤمن في الوقت نفسه ، ايمانا لا يتسرب اليه ادنى شك بان البلاد العربية ذات التاريخ الواحد والامة العربية الواحدة ، لا بد لها من ان تواجه مصيرها الواحد ، ولقد شاء المتآمرون عليها والطامعون بها ، ان نتعرض للغزوة الصهيونية الاستعمارية التي اجتاحت فلسطين ، واجتاحت اجزاء أخرى من

الاقطار العربية المجاورة لفلسطين وهي تنذر بأجتياح المنطقة برمتها ، لتصبح في قبضتهـا ، واذا كان مـن نصيب الشعب الفلسطيني ان يكون الضحية الاولى لهذا العدوان ، فأنه لشرف عظيم لهذا الشعب ، ان يكون الطليعة في العمل على صد هذا العـــدوان ٠

لقد جاء مجلسنا الوطني الخامس الذي نعقده اليوم ، مجلسا موسعا كدليل على تماسك شعبنا وترابطه ، ووقوفه صفا واحدا امام المخاطر والصعاب ، وكنا نتمنى ان يشارك في اعمال هذا المجلس اهلنا في الارض المحتلة ، الا ان العدو الصهيوني منعهم من الحضور ٠ ان هذا الموقف في حد ذاته ، يعطي لمجلسنا قوة خاصة ، كما انه يعطيه شمولية التمثيل ، ولو غاب عنه بالقهر اخوتنا في الوطن المحتل ٠ ان واجبنا ان ونتوجه الى اخوتنا هؤلاء ، نحيي فيهم صمودهم امام الارهاب ونعدهم بأننا لن نوقف نضالنا ، ولن نرمي سلاحنا ، حتى تتحقق ارادة شعبنا في الداخل والخارج بالتحرر الـوطني ، واقامـة السـلطة الوطنيـة فـوق أرض الوطن الحر ٠

لقد تعرضت المسيرة الفلسطينية الى محن قاسية ، وازمات شديدة ومواقف صعبه وما زالت تتعرض لذلك حتى الآن ، واننا نؤكد ان هذه المحن ، وتلك الازمات والمواقف لن تزيـدنا الا

تمسكا بحقنا ، وايمانا بأمتنا • ويخطىء من يظن ان المحن والشدائد يمكن ان تؤدي بالشعب العربي الفلسطيني ، الى التفريط بأي حق من حقوقه ، ويخطىء كذلك من يظن ان هذه المحن والشدائد ، يمكن ان تزعزع ثقتنا بأمتنا العربية في جميع اقطارها ، هذه الامة التي جعلت القضية الفلسطينية قضيتها الاولى وقدمت في سبيلها اغلى التضحيات •

وانتم ايها الاخوة اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، لا بد وان تكونوا قد فكرتم تفكيرا عميقا في كل ما تتعرض له قضيتكم وشعبكم وامتكم ، قبل حضوركم وتوصلتم الى قناعات تساعدنا جميعا في اعمالنا في هذه الدورة لنستطيع الخروج منها بخطة عمل ، قائمة على الدرس والوعي والادراك الفلسطيني لمعطيات ومتطلبات المرحلة القادمة واستثمارها لصالح القضية ، والقدرة على تخطي العقبات التي ستواجه استمرار النضال الفلسطيني ، وما يتطلبه ذلك كله من الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية ضمن اطار منظمة التحرير • ان استمرار النضال الفلسطيني بقيادة واحدة ، انما هو ضرورة لاستمرار النضال العربي ، والتضامن العربي ، ايمانا منا بان التضامن العربي هو طريق النصر والتحرر وما اكتوبر وآثارها ببعيدة عنا •

اننا نأمل ان نخرج من هذه الدورة وان نعمل فيها يدا

واحدة وقلبا واحدا ، لنكون اهلا لتحمل المسؤليات الجسام التي القتها هذه المرحلة على عاتق منظمة التحرير ، بعد ان انتزع النضال الفلسطيني اعتراف العالم بهـا ممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني ، وان املي وطيد بان تتسع الصـدور وان نرقى بمناقشاتنا وابحاثنا الى مستوى المرحلة ٠

في ضوء هذه المفاهيم يعقد المجلس الوطني الفلسطيني ، دورته الثالثة عشـرة التي يسعدني يا سـيادة الرئيس ـ ان ادعوكم لافتتاحهـا ٠

ج ـ كلمة سيادة الرئيس محمد أنور السادات :

هذا وقد ألقى سيادة الرئيس محمد أنور السادات الكلمة التالية في افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني :

ايها الأخوة رفاق النضال والمصير المشترك :

يسعدني ان البي دعوتكم الكريمة لحضور الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني ، الذي ينعقد مرة أخرى في بلدكم الذي يعتز بكم ايما اعتزاز ، ويفتح لكم قلبه بغير حدود ، رفاقا في النضال ، وشركاء في المسيرة ، وممثلين لشعب شقيق بطل ، ضرب أروع الامثال في البذل والفداء ، وسيبقى على الدوام كريما في عطائه الوطني والقومي ، ثريا بوعيه التاريخي الفريد ،

وزصيده النضالي الضخم الذي اكتسبه على مر العصور ، وايمانه الذي لا يتزعزع بعدالة قضيته وشرعية كفاحه ، وتضامن الامة العربية باسرها معه في شتى مراحل النضال .

ان انعقاد هذه الدورة من مجلسكم يأتي في منعطف تاريخي بالغ الأهمية ، وفي ظروف دقيقة شديدة التعقيد ، وهو ما يلقى عليكم مسئولية جسيمة تنوء بحملها الجبال ، لا أشك في انكم تدركونها جيدا وتقدرون خطورتها ، ومن ثم فانكم تتصدون لمواجهتها بكل ما تتطلبه من حكمة وبعد نظر ، وقدرة على الرؤية الشاملة المستقبل بكل ابعاده .

حقـائق تاريخيـة :

وأول ما يستوقفنا في هـذا المجال ، هو انه بالرغم مـن التحديات التي واجهتهـا الثورة الفلسطينية والمصـاعب التي تعرضت لها نتيجة اوضاع معاكسة لا تخفى على أحد ، وبالرغم من السلبيات التي اصابت الحركة في وقت هي احوج ما تكون فيه الى التعزيز والمساندة، فان من الحقائق التاريخية التي لايمكن طمسها ان ثورتكم استطاعت ان تحافظ على ذاتها ، والابقاء على قدرتها على حماية مصالح جماهير الشعب الفلسطيني ، واهليتها للتعبير عن أحاسيسها ، وتعبئة طاقاتها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ

هذا الشعب للمعركة المصيرية ، التي يجاهد فيها من اجل مبادىء سامية ومثل عليا لا يفرط فيها ابدا ٠

شعب شامخ :

فليس غريبا اذن ان يظل الشعب الفلسطيني شامخا مرفوع الرأس في وجه هذه العواصف والأنواء ، مصراً على مواصلة المسيرة ، مهما كان طريقها محفوفا بالمخاطر مليئا بالاشواك ، وان يكون حازماً صارماً في رفضه للاحتلال وتحديه للارهاب الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية في محاولاتها العقيمة لاخماد صوت الشعب صاحب الحق وصاحب الأرض ٠

واود ان اكرر هنا ما اعلنته مصر مرارا من قبل ، وهو ان جميع الاعمال التي تقوم بها اسرائيل في سعيها لتغيير الوضع الجغرافي والتكوين السكاني للاراضي المحتلة ، وما يدخل في هذا من بناء المستعمرات واسكان المستجلبين اليهود فيها ، والاجراءات التي تهدف الى تهويد القدس ، كل هذه الاعمال باطلة بطلانا مطلقا ، ولا يمكن ان تؤسس حقا او تنشيء التزاما ، فما بنى على الباطل باطل ، والمجتمع الدولي باسره يقف معنا في رفض هذه الاجراءات وادانتها واستنكارها وقفة اجماعية حازمة تجعلها في حكم أعمال القرصنة والخروج على القانون ٠

واذا كان العدو يظن انه يستطيع بهذا المسلك المستهتر ان يفت في عضد الشعب الفلسطيني ويبث في قلبه الرعب ، فهو واهم تراوده احلام اليقظة ، لان تاريخ هذا الشعب ينبئنا بان القهر لم يزده الا تمسكا بحقه ، واصرارا على مقاومة العدوان وردعه ، مهما كلفه هذا من تضحيات ٠

ورغم ان هذا الشعب الابي تعرض لمؤامرات ومخططات متتالية بحكم موقعه في قلب الامة العربية ، فما حدث يوما ان انتكست حركته ، او وهنت روحه القتالية ، او كسرت شوكته ، او طوعت ارادته ، بل انه ظل دائما امينا على ثورته ، وفيا لمسئوليته القومية ٠

تحيـة للصامـدين :

وانتهز هذه الفرصة لاوجه من اعماق قلبي وبأسم كل فرد من ابناء الشعب العربي في مصر تحية خالصة لاشقائنا الصامدين في الارض العربية المحتلة ، الرافضين للاحتلال ومنطقه وفلسفته وكافـة الاثـار المترتبـة عليه ، المتمسكين بحقهم في الحيـاة والحرية والكرامة ٠

الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار :

ايهـا الاخـوة :

ان المنعطف التاريخي الذي يجتازه كفاحنا المجيد ، يتطلب وعياً كاملا بفداحة المسئولية ، واستعداداً لاتخـاذ القرار دون ابطاء او تردد ، لان مصائر الشعوب لا تتقرر بتسجيل المواقف وترديد الشعارات الجوفـاء ، وانما تتقرر بالعمـل الحركي النشط ، الذي لا يدع فرصة سانحة الا استثمرها • ولا بابا مؤديا الى الهدف الا طرقه ، ولا حدثا يقع الا تعامل معه من منطلق الفعل لا رد الفعل ، ولم نر شعبنا حقق اهدافه القومية وامانيه بالسلبية وانتظار ما عسى ان تأتي به الايام ، مهما كانت صعبة تتطلب الشجاعة وانكار الذات في سبيل المجموع •

وليس الشعب الفلسطيني مطالبا بالتخلي عن حقوقه او تقديم التنازلات ، فقـد اثبت للعالم أجمع رغبته الصادقـة في السلام ، وحرصه على ان يكون قوة ايجابية بناءة في هذه المنطقة الاستراتيجية ، كما انه ضحى كثيرا وحرم من مقومات الحياة ، وعاش تحت ظروف مادية ونفسية قاسية لم يتعرض لها شعب اخر في التاريخ المعاصر •

ولم يعد خافيا على احد ان اسرائيل هي الطرف الرافض

المتعنت ، الذي يخشى السلام ويضع العراقيل امامه ، ويطرح كل يوم شروطا جديدة تجعل احلال السلام في المنطقة احتمالا بعيدا صعب المنال ، وليس من المقبول ان تأتي اسرائيل ـ وهي المعتدي الذي اخرج شعب فلسطين من دياره بالارهاب وطلقات المدافع ـ تحاول استبعاد هذا الشعب من جهود السلام ، كما لو كان طرفا غريبا يحاول ان يقحم نفسه في المعادلة ، وهذا قلب للاوضاع د نقبله ولا نتسامح فيه .

ان الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار في كل ما يتعلق بمصيره وقضيته ، وليس لاحد كائنا من كان ان يمارس عليه وصايته او يفرض عليه رايه ، لان القرار اذا لم يكن نابعا من ارادة حرة يكون مفتقرا الى اهم مقوماته ، ونحن هنا في مصر نصر على ان تظل الارادة الفلسطينية حرة مستقلة ، بعيدة عن اي قيد او تدخل ، كما اننا نصر على احترام ما صدر عن هذه الارادة من قرارات وفي مقدمتها اختيار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا له ومدافعا عن حقوقه ومصالحه .

تدعيم المنظمة :

ان القرار الاجماعي الذي صدر عن مؤتمر القمة في الرياض هو قرار نهائي لارجعة فيه ولا مساس به ، ونحن لا نقبل اي انتقاص منه ، بل ان المطلوب في هذه المرحلة من كفاح شعب

فلسطين هو ان نضيف الى هـذا القرار قوة ، وان نجعل فحواه مستقرا في التعامل الدولي كل يوم ، لان في تدعيم منظمة التحرير الفلسطينية تدعيما للجبهة العربية كلها ، كما ان في النيل منها ومن مركزها وقدرتها على الحركة اساءة بالغة لقضيتنا الواحدة ٠

ومن هنا ، كان موقف مصر الداعي الى دعم منظمة التحرير الفلسطينية الى أقصى حد في مؤتمري الرياض والقاهرة في الربع الاخير من العام الماضي ، وسيظل هذا هو موقفنا على الدوام ٠٠٠ اوفياء لشعب فلسطين ، وحقه في تقرير مصيره واختيار طريقه دون معقب ٠

كما انكم لمستم تصاعدا مطردا في التأييد الدولي لقضيتكم العادلة التي هي قضيتنا جميعا ، بل قضية كافة شعوب العالم المحبة للسلام والحرية ، وما كان هـذا التبني العالمي للقضية الفلسطينية ليحدث لو لم يتزايد اقتناع الرأي العام والقادة في كل مكان بان كفاحنا مشروع ، ومطالبنا عادلة لا شطط فيها ولا تجاوز ، وقد رأيتم التأييد المطلق الذي قدمته لكم الدول الافريقية والعربية في التظاهرة الاجماعية المهيبة التي توجت مؤتمر القمة الافريقي ، العربي الأول الذي انعقد بالقاهرة منذ ايام معدودة وأصدر اعلانا تاريخيا تتفقون معي في انه يعتبر فتحا جديدا في تاريخ تضامن الشعوب المناضلة من اجل السلام والتقدم ٠

نعرف طريقنـا جيـدا :

ايهـا الاخـوة :

اننا في سعينا لاقامة السلام العادل في المنطقة نعرف طريقنا جيدا ، ونحتفظ بالرؤية التي جعلت حرب رمضان المجيدة ملحمة خالدة في تاريخينا جميعا ، ونحن لا نتجه الى السلام خوفا من اعباء الحرب • بل اننا نسلك هذا السبيل على امل ان يوصل الى تحقيق اهدافنا القومية غير منقوصة ، وتبقى قناعتنا كاملة في ان السلام والحرب اختياران متاحان امامنا في كل وقت ، والقرار في يدنا دائما ، فعندما يكون مصير امة باسرها معرضا للخطر ، لا يكون هناك مناص من الاحتفاظ بحرية القرار ، والتعامل مع مختلف الظروف والاحتمالات حسبما تمليه المصلحة القومية العليا ، وحسبما يمليه ولاؤنـا للوطن العربي الكبير ، ومبادئنـا التي استشهد ابناؤنا في سبيلها •

وأود ان تطمئنوا جميعا الى ان مصرنا لم تسقط اي احتمال من حسابها ، وان قواتها المسلحة على اهبة الاستعداد للتعامل مع أي موقف ، فقد وعينا دروس الماضي ، كما اننا يقظون لاحداث الحاضر ، عازمون على أن يحمل المستقبل بـين ثناياه للأجيال المقبلة من ابنائنا مزيدا من الطمانينة والاستقرار •

لقد نسفت حرب اكتوبر التحريرية المجيدة نظريات الامن الاسرائيلية وجعلتها هشيما تذروه الرياح ، ولم يعد منطقيا ان يعود احد الى ترديد هذه النظريات الساقطة ، او يستخدم المنطق الذي تقوم عليه ، وعلى ذلك فليس من المقبول ان يعود البعض الى الحديث عن الحدود الامنة ضمن المفاهيم الاسرائيلية ، التي هي باطلة في المقدمات التي تقوم عليها ، والمنطق الذي تصاغ به ، والنتائج التي ترمي اليها ، ودعوني اكرر امامكم وعلى مسمع من الجميع بهذه المناسبة ، اننا لا نقبل التفريط في شبر واحد من أرضنا ، وان التراب الوطني ليس محلا للمساومة ، وان أي حديث عن تأمين الحدود يجب أن يتم في اطار التسوية الشاملة التي تطرح فيها جميع جوانب المشكلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، كما انه يجب ان يكون منطلقا من انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، ومن مبدأ احترام السيادة الاقليمية ، وعدم جواز ضم الارض بالقوة ، لاننا لسنا بصدد تكريس الاحتلال ومكافاة المعتدي على عدوانه ، بل نحن نتجه الى انحسار العدوان بحيث يصبح كأن لم يكن ، غير منتج لأي اثر .

الواجب الاسمى :

ويقودنى هذا الى الحديث عن واجبكم الاسمى في هذه المرحلة

ايها الاخوة الاعزاء ، وهو العمل بكل الوسائل المتاحة على استرجاع التراب الفلسطيني اليوم قبل الغد ، لان التأخر في التوصل الى هذا الهدف يعني ـ شئنا أم لم نشأ ـ تكريساً للاحتلال ، وتمكينا له من تعميق جذوره ، واتاحة الفرصة لاسرائيل لخلق أمر واقع جديد في الارض المحتلة ، بصرف النظر عن استنكار المجتمع الدولي لهذه الاعمال من جانبها ، كما ان وضع اشقائنا في الضفة الغربية وغزة يحتم علينا جميعا الا نتقاعس لحظة واحدة في انهاء الاحتلال الذي نعرف وطأته وعدوانيته .

اننا في مفترق طرق ، وفي تاريخ الامم والشعوب لحظات يتعين فيها أن يراجع كل فرد منا نفسه ، ويخلو الى ضميره ، ويرتفع الى مستوى المسئولية والتحدي ، وغني عن القول ان المرحلة التي نمر بها تضاعف مسؤليتنا التاريخية ، وتملى علينا ان نسير نحو هدفنا دون خوف او وجل ، وان نتحرك باقدام ثابتة وعلى ارض صلبة ، فنحن اصحاب اعدل قضية عرفها الانسان في تاريخيه الحديث ، وليس امامنا بديل سوى مواصلة المسيرة ، من اجل استرداد الارض واستعادة الحق ، وهذا فرض على كل فرد منا ، لا يقتصر على فريق يؤديه واخرين مؤيدين او مشاهدين ، وعلى كل منا ان يعرف طريقه ، ويتبين خطاه ، ويحدد موقعه ، والنصر يومئذ للحق والعدل والسلام .

رسائل وبرقيات وردت

للمجلس الوطني الفلسطيني

تلقى المجلس الـوطني الفلسطيني العديد مـن البرقيات والرسائل من رؤساء الدول العربية الشقيقة والصديقة ٠

كما تلقى عشرات الرسائل من الارض المحتلة موقعـة ومختومة من قبل العديد من رؤساء البلديات والهيئات والمجالس المحلية والنقابات ، تؤكد وقوف جماهير شعبنا في المناطق المحتلة الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، كما تؤكد الدعم الكامل لقيادة المنظمة والانجازات التي حققتها موضحين للجميـع بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حينما كان داخل الارض المحتلة وخارجها ، كما تبين اصرارهم على رفض كـل مايتنافى وقرارات المجلس الـوطني الفلسطيني ٠

ولقد كان لرسائل أهلنا في الارض المحتلة الذين منعتهم سلطات الاحتلال من المشاركة فيأعمال المجلس الوطني الفلسطيني الأثر الكبير والاستحسان البالغ في نفوس جميع أعضاء المجلس الوطني ٠

جلسة رئاسة السن

بعد أن فرغ المجلس الوطني من تثبيت العضوية والتأكد من الحضور وتوفر النصاب القانوني ثم اختيار فضيلة الشيخ عبد الرحمن السايح رئيسا للسن ، والاخ ناصر القدوة أصغر الاعضاء سنا أمينا للسر ٠

انتخاب رئيس المجلس الـوطني

لقد جرت عملية الانتخاب حسب النظـام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد مارس الاعضاء حـق الاقتراع السري ففـاز بالرئاسة الاخ خالد الفاهـوم رئيسا للمجلس الوطنـي الفلسطيني الخامس ٠

انتخاب مكتب المجلس الوطني

كما انتخب كل من الاخوة التالية أسماؤهم لمكتب المجلس الوطني الخامس :

- الاخ سليم الزعنون نائبا للرئيس
- الاخ محمود تيم نائبا للرئيس
- الاخ محمد صبيح أمينا للسر

اقرار جدول الاعمال

عرض على المجلس مشروع جدول الاعمال الذي أرفق بالدعوة للاعضاء لاقراره وادخال التعديلات اللازمة عليه ، وبعد نقاش شارك فيه بعض الأعضاء، تم اقرار جدول الأعمال التالي:

١ ـ التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية ٠

٢ ـ التقرير المالي المقدم من مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني ٠

٣ ـ مناقشة عامة للتقريرين ٠

٤ ـ تشكيل اللجان وتوزيع الاعضاء عليها ٠

٥ ـ مناقشة توصيات اللجان واقرارها ٠

٦ ـ استقالة اللجنة التنفيذية وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة ٠

التقرير المالي

المقدم من مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني

بعد توزيع تقرير الصندوق القومي الفلسطيني على الاعضاء قام الاخ الدكتور وليد قمحاوي رئيس مجلس ادارة الصندوق بتلاوته هذا نص التقرير :

السيد الرئيس

السادة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

ـ مقدمـة ـ

اليوم نعود فنلتقي بعد نحو من ثلاث سنوات انقضت منذ انقضاض الدورة الثانية عشرة لمجلسكم ، ثلاث سنوان أن تكـن حقبة قصيرة في حساب الزمن ، الا انها كانت طويلة جدا باحداثها الجسام ، وثقيلة جدا بما حملت من كـوراث حلت بجموعنا ، ومريرة جدا بالضربات المتلاحقة التي أصابت العمل الفلسطيني·

هي حقبة كادت من شدتها وبشاعتها ان تقضي على الآمال العراض التي أطلقتها فينـا وثبة السادس من تشرين ، وأوشكت أن تحجب ماسجلته جماهيرشعبنا من بطولات في مقاومة الاحتلال ، وما حققته منظمة التحرير من انتصارات في المجالات الدولية ، كان أبرزها بالاضافة الى شتى القرارات التي حصلناها وقفة حق وعز وقفها الاخ رئيس المنظمة على منبر الامم المتحدة مخاطبا المجتمع العالمي باسره ·

وهي حقبة نجح العدو وحلفاؤه خلالهـا في زرع بـذور الشقاق بين الاخوة ، وأمعـن في تفتيت الصف العربي ، وسعى لتأليب العالم على شعب فلسطين ، واستمات في سبيل الاعفاء على حقنا في تحرير وطننا وفي تقرير مصيرنا فوق ترابه ·

ومع ذلك ها نحن نلتقي رغم كل الشدائد والمحن. ولقاؤنا بحد ذاته هو تجسيد لارادة شعبنا في البقاء ، وتعبير رائع عن تمسكه بوجوده الوطني ، وتصميمه على تحرير أرضه المغتصبة واستعادة حقه السليب .

وبقدر ما يروق لنا ان نلتقي ، يعز علينا أن يكون هذا في أعقاب سنوات ننظر الى حصادها فتستبد بنا الحيرة والقلق حيث نرى الاخطار التي تتهدد مصيرنا تزداد وتتسع ، ونلحظ أن محاولات تصفية قضيتنا تستمر وتتلاحق ، وان المصاعب التي تعترض سبيل نضالنا تتضاعف وتستفحل، وان الكوارث والنكبات تنصب على شعبنا هنا وهناك .

ونحن نلتقي لا لنستعرض هذه السنوات الثلاثة بايجابياتها ولا لنعدد الانجازات التي كنتم تتطلعون اليها وكنا نحلم بتحقيقها ، اذ على الرغم من الايجابيات التي قد تبرز في كشف حسابنا والتي يعود الفضل فيها الى مؤازرة من قيادة الثورة ، وكفاءات تجمعت في مجلس ادارة الصندوق ، وعمل مخلص دؤوب من قبل مديرية الصندوق وجهازه ، على الرغم من هذه جميعا فان حلمكم وحلمنا الكبير بتحقيق الوحدة المالية لم ير النور أبدا ، وبقي التعدد والتنافس بديلين عن وحدة الجمع والصرف ، شأنها في ذلك شأن سائر مجالات الوحدة الوطنية .

مهام الصندوق القومي الفلسطيني

وفي ظل هذه الاجواء ، ووسط بحر عات من الصعوبات ، وفي غمرة خضم مـــن الحـيرة والقلق تابع الصندوق القومي الفلسطيني القيام بالمهام الموكولة اليه حسب نظامه الاساسي ، فبذل قصارى جهده لا في سبيل المحافظة على مركزه المالي فحسب، ولكن ليزيد من موارده،وليرسخ أوضاعه بما يكفل لمنظمة التحرير الفلسطينية بقاءها ، وديمومتها ، فعمل على استثمار الاموال التي وردت اليـه ، وواصل تمويل دوائر المنظمـة ومكاتبهـا ومؤسساتها ، وراقب نفقاتها ، ودقق حساباتها ، وضبط النواحي المالية المتعلقة بها ·

١ ـ الاشراف على نفقات الـدوائر والمكاتب والمؤسسات وتدقيق حساباتها :

ففي المجال المدني قام الصندوق القومي الفلسطيني بمراقبة وتدقيق وتصفية حسابات كل من :

أ ـ دوائر المنظمة :

المجلس الوطني الفلسطيني ، اللجنة التنفيذية ، دائرة

الشؤون الادارية ، الدائرة العسكرية ، دائرة التنظيم الشعبي، دائرة الاعلام والتوجيه القومي ، الدائرة السياسية ، الصندوق القومي الفلسطيني ، دائرة شؤون الوطن المحتل ، دائرة الشؤون التربوية والثقافية ، دائرة العلاقات القومية وشؤون العائدين.

ب ـ مؤسسات المنظمة :

مركز الابحاث ، مركز التخطيط ، اذاعة صوت فلسطين ، اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان ، قسم الانشاءات ، الكفاح المسلح الفلسطيني ، اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن .

جـ ـ مكاتب المنظمة :

بيروت ، دمشق ، القاهرة ، الاسكندرية ، عمان ، طرابلس بنغازي ، الكويت ، بغداد ، الجزائر ، الخرطوم ، الدوحة ، الرباط ، تونس ، المنامة ، صنعاء ، عدن ، نواكتشوط ،مقديشو أبو ظبي ، بلغراد ، موسكو ، برلين ، بودابست ، وارسوا ، بوخارست ، صوفيا ، براغ ، بكين ، بيونغيانغ ، هانوى ، طوكيو ، دكا ، نيودلهي ، كولومبو ، اسلام اباد ، كراتشي ، دكار ، كوناكري ، دار السلام ، كمبالا ، برازافيل ، نيويورك ،

هافانا ، مكسيكو ، روما ، باريس ، لنـدن ، جنيف ، فيينا ، نيقوسيا ، اليونيسكو ٠

٢ ـ مراقبة نفقـات جيش التحرير الفلسطيني وتـدقيق حساباتها :

وأما في المجال العسكري فقـد قام الصندوق القـومي الفلسطيني بمراقبة وتدقيق وتصفية حسابات مختلف وحدات جيش التحرير الفلسطيني والقوات التابعة له ، في ظل اجواء سياسية وتنظيمية معقدة ٠

٣ ـ اعتماد محاسبين قانونيين لفحص حسابات المنظمة :

وجريا على عادته اعتمد مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني المحاسبين القانونيين لفحص حسابات المنظمة وتفتيش مستنداتها،وزودهم بجميع البيانات والايضاحات التي استدعتها مهمتهم وقد أرفقنا هـذا التقرير بصور عـن شهاداتهم حول الحسابات الختاميـة لعام ١٩٧٣/١٩٧٤ (ملحـق رقـم ٣) والحسابات الختامية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ (ملحق رقم ٦) ٠

٤ ـ الحسابات الختامية لعام ١٩٧٣/١٩٧٤ :

قام الصندوق القومي الفلسطيني خلال عام ١٩٧٣ /

١٩٧٤بالصرف علىدوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها وبالانفاق على ادامة جيش التحرير الفلسطيني والقوات التابعة له في حدود الاعتمادات المرصودة لكل منها في ميزانية عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وتعديلاتها كما أقرها مجلسكم في دورة انعقاده الثانية عشرة ٠

١ ــ لقد بلغت نفقات دوائر المنظمة ومكاتبهاومؤسساتها خلال عام ١٩٧٣/١٩٧٤ (٨٧٥/٤٩٠ر١٧٥ر٢) ديناراً أردنياً نبين تفاصليها في (الملحق رقم ١) ٠

٢ ــ وبلغت الايراداتخلال ذات العام(٣١٧ر٣٣١ر١٧٢ر٣) دينارا أردنيا نبين تفاصيلها في (الملحق رقم ٢) ٠

٣ ــ ونرفق بتقريرنا هذا شهادة المحاسبين القانونيين المعتمدين وتتضمن ملاحظاتهم حول الحسابات الختامية لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ (ملحق رقم ٣) ٠

٥ ــ الحسابات الختامية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ :

كذلك قام الصندوق القومي الفلسطيني خلال عام ١٩٧٤/١٩٧٥ بالصرف على دوائر المنظمة ومكاتبهاومؤسساتها، وبالانفاق على ادامة جيش التحرير الفلسطيني والقوات التابعة له في حدود الاعتمادات المرصودة لكل منها في ميزانية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ كما أقرها مجلسكمفيدورة انعقاده الثانية عشرة والملاحق الثلاثة التي الحقت بالميزانية المذكورة ٠

وكانت اللجنة التنفيذية قد واجهت خلال السنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥ أوضاعا طارئة وظروفا ملحة • ففي حين شهدت منظمة التحرير الفلسطينية انفتاحا عالميا واسعا ، واصل العدو الصهيوني عدوانه على ابناء شعبنا في مخيمات لبنان وتعاظمت الخسائر والاضرار التي كانت غارات العدو المتواصلة وقصفه الوحشي للمخيمات تلحقها بالسكان والممتلكات •

وازاء هذه الأوضاع الملحة لم يكن أمام اللجنة التنفيذية الا ان تتجاوب مع الظروف ، مما أملى عليها ان تتخذ بتاريخ ٢٢ـ١ـ١٩٧٥ قرارها رقم ٧٥/٢٤ ويقضي باعتماد ثلاثة ملاحق لميزانية ١٩٧٤/١٩٧٥ في حدود الايرادات غير العادية التي تلقاها الصندوق القومي الفلسطيني خلال العام المذكور ، مراعية عند وضع هذه الملاحق ، أن تقتصر المصروفات في حدود ما تقتضيه تأمين الحماية والوقاية من الغارات الاسرائيلية لاهلنا في المخيمات، وتوفير النفقات التأسيسية للمكاتب المنوى استحداثها اضافة للنفقات العادية ، وفضلا عن توفير الاحتياجات الطارئة التي تحتمها الضرورة وتقتضيها مصلحة العمل الفلسطيني •

كذلك أخذت اللجنة التنفيذية بعين الاعتبار عند اعتماد هذه الملاحق الثلاثة التواجد الفلسطيني حجما وموقعا ، وقدرت الاعباء المتزايدة على منظمة التحرير الفلسطينية ، والانفتاح

العالمي عليها ، وبروز الكيان الفلسطيني في المحافل الدولية ، ووعت الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية الفلسطينية في توثيق عرى الود والصداقة بين المنظمة والشعوب المحبة للسلام وضرورة تنوير الرأي العام العالمي بعدالة قضيتنا وفضح مؤامرات العدو أمامه ٠

وتبعا لذلك اعتمدت اللجنة التنفيذية الملحق الاول في حدود (٩٧٠/٦٩٧ر٥١٤ر١) دينار أردني رصدتها :

أ ـ لمساندة الانتفاضة الجماهيرية لشعبنا في وجه جلاديه، ولاعانة الهيئات العاملة داخل الارض المحتلة ٠

ب ـ لتمويل التحرك الدبلوماسي والحملة الاعلامية الواسعة التي رافقت طرح قضية فلسطين أمام الامم المتحدة ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ٠

جـ ـ لتكريس الانفتاح العالمي على القضية الفلسطينية بافتتاح أربعين مكتب جديد في عدد من الدول الشقيقة الاعضاء في جامعة الدول العربية ، وفي معظم دول المنظومة الاشتراكية ، وفي بعض دول أوروبا الغربية ، وفي عدد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ٠

د ـ لرعاية أسر الشهداء والمصابين الذين كانت أعدادهم تتضاعف كل يوم ٠

ووضعت الملحق الثاني في حدود (٢٦٠/٣٤٤ر٦٣٩ر١) دينار أردني رصدتها للتعويض على ضحايا الغارات الاسرائيلية، ولبناء الملاجيء ولاعادة تعمير المخيمات في لبنان ٠

وأعدت الملحق الثالث في حدود (٨٥٢/٨٦٨ر٧٠٢)دينار أردني خصصتها لتسديد مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في رأسمال كل من :

أ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ٠

ب ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي٠

جـ ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ٠

لقد سجلت الحسابآب الختامية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ أرقاما قياسية بالنسبة للنفقات والايرادات على السواء :

١ ـ فبلغت نفقات دوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها خلال عام ١٩٧٤/١٩٧٥ (٩٩٣/٤٩٣ر٥٢٣ر٤) دينارا أردنيا نبين تفاصيلها في (الملحق رقم ٤) ٠

٢ ـ وبلغت الايرادات خلال ذات العـام (٢٠٤/٦٩١ر ١٤ر٧٨٦) دينارا أردنيا نبين تفاصليها في (الملحق رقم ٥) ٠

٣ ـ ونرفق بتقريرنا هذا شهادة المحاسبين القانونيين المعتمدين وتتضمن ملاحظاتهم حول الحسابات الختامية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ .

٦ ـ الحسابات الختامية لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ :

في الثلاثين من حزيران ١٩٧٦ انتهت السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ . ولقد كان من الممكن للصندوق القومي الفلسطيني أن يقدم الحسابات الختامية للعام المذكور في دورتكم الحالية لو ان الاحوال كانت عادية .

لكن احداث الساحة اللبنانية التي استمرت طوال تسعة عشر شهرا ، ورافقها انقطاع تام في الاتصالات ، وانعدام في الخدمات المصرفية والبريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية أسفرت عن فجوات عديدة لا بد من تداركها .

كذلك فان التصدع الذي أصاب الصف الفلسطيني والتمزق الذي لحق بالقوى الفلسطينية لا سيما النظامية منها ، قد انعكس على الشؤون الأدارية والمالية وفرز مجموعة من التناقضات والسلبيات يحتاج حلها الى جهد كبير لا بد من بذله ولا بديل عن النجاح فيه .

ولئن امكن للصندوق القومي الفلسطيني ضبط معظم الأمور ، والتغلب على الكثير من العقبات ، الا ان بقاء بعض

القضايا المالية والمحاسبية معلقا ، وتخلف عدد من المكاتب والمؤسسات عن ارسال مصروفاتها لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ لسبب او لآخر ، واستحالة ارفاق الحسابات الختامية لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بشهادة المحاسبين القانونيين المعتمدين وملاحظاتهم بشأنها ، قبل ان ينتهوا من تفتيش هذه الحسابات ٠

كل ذلك جعل من المتعذر على الصندوق القومي الفلسطيني ان يقطع الحسابات الختامية لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ وان يقدمها بشكلها النهائي خلال الدورة الحالية ٠

وأمام هذه المعيقات التي فرضتها الظروف علينا ، لم يكن امامنا خيار سوى تأجيل تقديم الحسابات الختامية لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى دورتكم المقبلة ، والاستعاضة عن ذلك بتقديم بيان عن المقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال العام المذكور وهي في ارقامها ، وبالنسبة لمعظم الدوائر والمكاتب أقرب ما تكون الى الدقة لكنها ليست نهائية ٠

١ ــ لقد بلغت نفقات دوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها خلال عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ (٧٩٠/٨٨٢ر٨١٢ر٤) دينارا اردنيا نبين تفاصيلها في (الملحق رقم ٧) ٠

٢ ــ وبلغت الايرادات خلال ذات العام

(٦٣٥/٤٠٠ر٨٧٨ر٥) دينـارا اردنيـا نبين تفاصيلهـا في (الملحق رقم ٨) ٠

٣ ـ وقد يبدو لأول وهلة ان عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ قد حقق فائضا مقداره (٨٤٥/٥١٧ر٠٦٥ر١) دينارا اردنيا غير ان هذا في حقيقته لا يعدو ان يكون فائضا نظريا نتج عن عدم قطع الحسابات الختامية لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ومن المتوقع ان يتضاءل او يتلاشى بمجرد تصفية باقي الحسابات المعلقة للعام المذكور ٠

٧ ـ العجز المتوقع في ميزانية عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ :

تقتضينا سلامة مسيرتنا ان نلزم جانب الحيطة والحـذر بالنسبة لمركزنا المالي ٠ والخط البياني كما رسمه سير المقبوضات والمدفوعات خلال عامي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ و ١٩٧٥ / ١٩٧٦ يثير الانتبـاه ٠

فبينمـا حقق عـام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ فائضـا بلـغ (٢١١/١٩٧ر٢٦٣ر١٠) دينارا اردنيا بفضل تسديد الدول العربية الخليجية لالتزاماتها عن عام ١٩٧٥ ، هبط فائض عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى (٨٤٥/٥١٧ر٠٦٥ر١) دينارا اردنيا وقد يتلاشى عند قطع الحسابات بصورة نهائية ٠ وذلك بالرغم من ان

تسديد باقي اقساط الدعم المالي عن عام ١٩٧٥ يشكل جزءا من ايرادات عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ٠

فاذا أضفنا الى ذلك تمنع الحكومات العربية عن الوفاء بالدعم المالي المقرر عن عام ١٩٧٦ ٠

وعلمنا ان سير الاحداث منذ مطلع عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ قد ألقى على كاهل الصندوق القومي الفلسطيني أعباء مالية ضخمة تعد بالملايين رتبتها علينا واجباتنا ومسؤولياتنا في اغاثة واسعاف ومعالجة وتعويض ضحايا وجرحى ومنكوبي الحرب الاهلية في لبنان ٠

لوقفنا امام عوامل ومؤشرات تدفع بنا دفعا لأن نتوقع عجزا في ميزانية عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ما لم تستأنف الحكومات العربية المعنية تقديم الدعم المالي الذي التزمت به في مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط ٠

٨ ـ الدعم المالي العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية :

ما بين السادس والعشرين والتاسع والعشرين من شهر تشرين اول (أكتوبر) ١٩٧٤ ، عقد في مدينة الرباط مؤتمر القمة العربي السابع ، وكان من بين ما تمخض عنه من قرارات، قرار يقضي بتقديم الدعم لكل من مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ٠

وبمقتضى هذا القرار التزمت الدول العربية بأن تقدم الى منظمة التحرير الفلسطينية سنويا الدعم التالي :

الدولة الملتزمة	دولار امريكي
المملكة العربية السعودية	٨ر٥١٠ر٦٣٠
الكـويت	٨ر٥١٠ر٦٣٠
الأمارات العربية المتحدة	٦ر٣٨٢ر٨٠٠
قطـر	٣ر١٩١ر٤٠٠
الجمهوريـة العراقيـة	٢ر١٢٧ر٦٠٠
سلطنة عمـان	٣١٩ر١٤٠
البحريـن	٨٥ر١٠٤
	٢٩ر١٢٧ر٣٠٤

ولقد تلقى الصندوق القومي الفلسطيني بالفعل الدعم المقرر لعام ١٩٧٥ من كل من هذه الدول باستثناء سلطنة عمان ٠

يضاف الى هذا ان وفود كل من المملكة المغربية ، الجمهورية التونسية ، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبية ، والجمهورية العربية الليبية كانت قد وعدت في المؤتمر بان تبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية مقدار ما تلتزم به سنويا من هذا الدعم ٠ الا ان الصندوق القومي الفلسطيني لم يتلق اي

دعم من اي من هذه الدول الاربعة خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ رغم الاتصالات التي اجراها لهذا الغرض ٠

وجاء عام ١٩٧٦ فاذا التاريخ يعيد نفسه ، واذا بالدول العربية تستنكف عن الوفاء بالتزاماتها ، ويمضي عام ١٩٧٦ دون ان يتلقى الصندوق القومي الفلسطيني اي دعم من اي من الدول العربية الملتزمة اللهم سوى شيك بمبلغ (ـ/٢٧٥ر٨٨٨ر٤) دولار امريكي تفضل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم دولة الأمارات العربية المتحدة بتقديمه للصندوق القومي الفلسطيني بمناسبة عقد الدورة الثالثة والاربعين لمجلس ادارة الصندوق القومي بمدينة ابو ظبي في اواخر شباط (فبراير) ١٩٧٦ ٠

٩ ـ الموارد الماليـــة :

ان الحديث عن الموارد المالية يظل حديثا محصورا في اطار التنميات ما ظل واقعنا المؤلم يتحكم بالساحة الفلسطينية ، ناشرا في جنباتها كل سلبياته الخطيرة ٠ فالمنظمات المتعددة ، الولاءات المختلفة ، والمواقف المتباينة ، كانت جميعها وستظل سببا في قيام العقبات أمام ما بذل ويبذل لتنمية موارد الصندوق القومي الفلسطيني ومضاعفتها ٠

فاحتفاظ فصائل المقاومة باستقلالها المالي ، وسعيها لتنمية

مواردها المالية الخاصة بوسائلها وحسب اجتهاداتها ، وترتيبات توجيه بعض التبرعات الى مؤسسات معينة عن غير طريق الصندوق القومي الفلسطيني وتحت مختلف العناوين ، يزيد في الصعوبات التي يعاني الصندوق القومي الفلسطيني منها في سبيل الحصول على موارد مالية مرموقة ، ويبقى جهوده في هذا المجال محصورة ضمن الاطار التقليدي التالي :

أولا ـ ضريبة التحرير :

وهي ما زالت تشكل الدعامة الثابتة التي يعتمد عليها الصندوق القومي الفلسطيني وتغذي موارده بصورة متواصلة ومنتظمة حتى الآن · ويعود الفضل في ثبات معدل حصيلة ضريبة التحرير الى ان جبايتها يتم بقوة تشريعات او قرارات حكومية صدرت لفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين العاملين فوق اراضي عدد من الأقطار العربية وتكريس حصيلتها لصالح الصندوق القومي الفلسطيني :

أ ـ ففي أبو ظبي :

قضى المرسوم الأميري رقم ٤٨ تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٦٨ باستقطاع ٥ ٪ من مرتبات الفلسطينيين ومن هم من اصل فلسطيني ·

كما قضى المرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٠ باستقطاع ٢ ٪ من جميع العاملين في حكومة ابو ظبي الذين تبلغ رواتبهم مائة دينار او تزيد و ١ ٪ ممن تقل رواتبهم عن ذلك ٠

ب ـ وفي البحرين :

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ ويقضي باستقطاع ٥ ٪ من الراتب الأساسي للموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين او من هم من اصل فلسطيني العاملين في دولة البحرين ٠

جـ ـ وفي دبي :

قضى المرسوم تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٦٨ بفرض عدد من الرسوم لنصرة القضية الفلسطينية ٠

د ـ وفي رأس الخيمة :

صدر المرسوم الأميري رقم ٥/٧٣ تاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٣ ويقضي باستيفاء ضريبة التحرير ومقدارها ٥ ٪ من رواتب الموظفين الفلسطينيين او من هم من اصل فلسطيني العاملين في رأس الخيمة وملحقاتها ٠

هـ ـ وفي سوريـة :

اصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٨٨٠ تاريخ ١٢/٢٣/

١٩٦٤ باستقطاع ٣ ٪ من رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات المؤممة ٠

و ـ في العراق :

قضى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ تاريخ ١٩٦٥/٨/٢٣ بخصم ٣ ٪ من رواتب وأجور الموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين العاملين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات الحكومية وغير الحكومية ٠

كما قضى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٩ تاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ بتعديل القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ بغية استيفاء ٣٪ من الدخل القومي لأصحاب المهن الحرة من الفلسطينيين او من هم من أصل فلسطيني ٠

ز ـ وفي قطر :

صدر قرار نائب الحاكم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ تاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٤ بخصم ٥ ٪ من الراتب الاساسي لكل موظف فلسطيني او من اصل فلسطيني يعمل في الحكومة او في التركات او المؤسسات ٠

ح ـ وفي الكويت :

عممت وزارة المالية والصناعة تعميمها رقم ١/١٩٦٥

تاريخ ١٩ / ١ / ١٩٦٥ باستقطاع ٥ ٪ من الراتب الاساسي مع علاوة الدرجة للموظفين الذين يتقاضون علاوات وبدلات ، و ٣ ٪ من مرتبات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتقاضون رواتب مقطوعة بدون اية علاوة ٠

ثم عدلت وزارة المالية والصناعة تعميمها رقم ١/١٩٦٥ هذا باصدار التعميم رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ بحيث يستقطع ٥ ٪ من رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتقاضون علاوات وبدلات و ٣ ٪ ممن لا يتقاضونها ٠

وبتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٧٥ أكدت وزارة التجارة والصناعة مضمون التعميمين المشار اليهما داعية الى تطبيقه على الفلسطينيين او من هم من اصل فلسطيني العاملين في المصالح والمؤسسات والشركات الحكومية وفي شركات النفط والشركات المساهمة الكويتية والاجنبية وفي مختلف النشاطات التجارية والصناعية وغيرها ٠

ط ـ وفي ليبيا :

صدر قرار مجلس الوزراء تاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٧٠ باستقطاع ٦ ٪ من رواتب المتعاقدين من الفلسطينيين او من هم من اصل فلسطيني ٠

تم حل مكانه القانون تاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٧٠ القاضي باستقطاع ٦ ٪ من المرتبات والأجور وباقي حكمها المستحقة للموظفين والعمال أو من هم من اصل فلسطيني ٠

ثانيا ـ المساعدات العربية :

اذا استثنينا المعونات التي قدمتها الدول العربية الخليجية تنفيذا لقرارات مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٥ ، فان المساعدات العربية التي استطاع الصندوق القومي الفلسطيني الحصول عليها طوال الفترة من ١ / ٧ / ١٩٧٤ ـ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٦ اقتصرت على المبالغ التالية :

أ ـ مبلغ مليوني دولار امريكي تبرع بها سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لتغطية مساهمات منظمة التحرير الفلسطينية في رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبعض المؤسسات الاخرى ٠

ب ـ مبلغ اربعة ملايين دولار امريكي تبرعت به الجمهورية العراقية لمنظمة التحرير الفلسطينية لانفاقه على الشؤون العسكرية والنفقات الادارية الطارئة ، ولاعادة تعمير المخيمات في لبنان وللتعويض على المتضررين فيها ، ولدعم صمود شعبنا في الأرض المحتلة ٠

ج ــ مبلغ مليوني دولار امريكي تبرع به سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم دولة الأمارات العربية المتحدة لاعادة تعمير المخيمات في لبنان وللتعويض على المتضررين فيها ٠

د ــ مبلغ ثلاثة ملايين دولار امريكي تبرعت بـه دولة الكويت لاعادة تعمير المخيمات في لبنان وللتعويض على المتضررين فيهـــا ٠

ثالثا ــ تبرعات الجاليات العربية في المهجر :

لقد كان طرح القضية الفلسطينية على الامم المتحدة محط انظـار الجاليات العربية بوجه عـام ، ومدار اهتمام الأخـوة الفلسطينيين في ديار الغربة بوجه خاص ٠ وكان استقبال السيد رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خـلال دورة عام ١٩٧٥ ، والخطاب التاريخي الذي القاه من عـلى منبرها ، باعثا جديدا حفز مغتربينا عـلى التجمع والالتقـاء والحوار بعد الركود الطويل الذي اصاب القضية ٠

ولما كان الشطر المغترب من شعبنا يمكن ان يشكل رافدا اساسيا لـدعم الثورة الفلسطينية ، وكان الصندوق القـومي الفلسطيني يهتم بان يجنـد كافة طاقـات شعبنا لدعم العمـل الفلسطيني ، ويحاول جهده ان تكون لنا مواردنا الخاصة بنا ٠

فقد اغتنم الصندوق القومي الفلسطيني هذه الأجواء وأوفد عدة وفود الى المهجر ، قامت باتصالات واسعة ، وشرعت في تنظيم سلسلة من العلاقات والروابط بهدف الجمع ما بين شطرنا المغترب من جهة والصندوق القومي الفلسطيني والثورة الفلسطينية من جهة أخرى ٠

ونجحت هذه الوفود في جمع التبرعات نجاحا متواضعا بسبب عدم تحقيق الوحدة الوطنية واستمرار حالة التشرذم والتنافس التي تسود الساحة الفلسطينية ككل ٠ ومع ذلك يصح القول ان ما قامت به هذه الوفود على تواضعه يعتبر مقبولا وكان بداية رياده صحيحة ٠

١٠ ـ الوحـدة الماليـة :

رغم شعوره منذ البداية بصعوبة تحقيق الوحدة المالية قبل ان تتحقق الوحدتين السياسية والعسكرية ، لم ييأس الصندوق القومي الفلسطيني من امكانية تحقيق أكبر قدر مستطاع مـن وحدة الجباية ووحدة الانفاق ، وكان يتطلع من وراء ذلك الى تحقيق هدفين رئيسيين :

أ ـ اولهما ان الوحدة المالية هي خطوة على طريق الوحدة الوطنية الشاملة ٠

ب ـ وثانيهما انه لا بد من ايجاد رقابة على الأموال التي تجمع باسم شعب فلسطين ، والاشراف عليها ايرادا ونفقات بحيث يمكن تجنيد هذه الاموال في خدمة الأهداف الحقيقية للنضال الفلسطيني وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو تمويل النشاطات التي يحتاج اليها هذا النضال ٠

وجاء الانفتاح العربي الواسع الذي حققه مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والتزام عدد من الحكومات العربية بتقديم الدعم المالي لها مما يساعدها على ان تأخذ على عاتقها مزيدا من الاعباء ، ليخلق مناخا ملائما يحفز الصندوق القومي الفلسطيني على القيام بمسعى جديد لتحقيق الوحدة المالية ٠

وانطلق الصندوق القومي الفلسطيني بمسعاه متخذا من مشروع الوحدة المالية الذي قدمته اللجنة الخاصة بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ أساسا صالحا للحوار والمناقشة ٠ واجرى اتصالات مع كافة فصائل المقاومة وتباحث معها حول مدى استعداد كل منها للانصهار في وحدة مالية تقوم ضمن اطار الصندوق القومي الفلسطيني ، وعقد لهذا الغرض سلسلة من الاجتماعات ٠

غير ان فصائل المقاومة لم تول الموضوع حقه من الاهتمام ، فكان تجاوبها جزئيا ، وكانت الاجتماعات دون المستوى القيادي

المطلوب ، وأعرب معظم الأطراف عن رغبة بأن يكتفي باقامة تنسيق مالي بين الصندوق القومي الفلسطيني وبين فصائل المقاومة لا سيما فيما يتعلق بنشاطات المؤسسات الفلسطينية القائمة والخدمات التي تقدمها حاليا ٠

وعلى صعيد آخر توجه الصندوق الفلسطيني بالتمني على اللجنة التنفيذية ان تعمل من جانبها على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بشأن تحقيق الوحدة المالية لا سيما القرارات المتخذة في دورة انعقاده الحادية عشرة ، مطالبا اياها ان تقوم كخطوة اولى بالتأكيد على كافة الحكومات العربية بان تؤول الى الصندوق القومي الفلسطيني كامل حصيلة ضريبة التحرير التي تجبى من الفلسطينيين العاملين في كافة القطاعات الحكومية ، والخاصة والمهنية ٠

وأمام هذا التعثر الذي تصطدم به مساعي تحقيق الوحدة المالية ، لا يجد الصندوق القومي الفلسطيني علاجا أفضل من ان يعيد التأكيد على ضرورتين كان قد اوردهما في تقريره المالي العاشر وهما :

أ ـ ضرورة قيام مجلسكم باتخاذ ما يراه بهذا الشأن تعبيرا عن ايمانه الأكيد بضرورة قيام الوحدة المالية الفعلية للعمل الفلسطيني في اطار الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير

الفلسطينية ، والا فان المساعي التي تبذل في هذا المجال تظل بلا مردود ، وسيظل جهد القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاستدرار الدعم المالي للمنظمة يضيع امام الجهود التي تبذلها قيادات فصائل المقاومة لاستدرار الدعم المالي لها ولمؤسساتها منفردة ٠

ب ــ ضرورة مشاركة القيادة السياسية في المساعي التي تبذل لتأمين المزيد من الدعم المالي للصندوق لان مجلس ادارة الصندوق منفردا لم يحقق ــ ولا يستطيع ان يحقق ــ الا نتائج متواضعة في هذا الصدد ، ذلك ان اي قرار حكومي بتقديم المعونة المالية للعمل الفلسطيني هو في النهاية قرار سياسي يتطلب في الاساس مسعى سياسيا ٠ وأصدق دليل على ذلك ان جميع المساعدات العربية المتواضعة التي تلقاها الصندوق وعددناها كانت مرتبطة بمساع قيادية سياسية ٠

١١ ــ التزامات حكومات الدول العربية :

لقد حرص الصندوق القومي الفلسطيني على ان يثير في كل دورة موضوع الالتزامات المترتبة على الحكومات العربية الاعضاء في مجلس جامعة الدول العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وتجاه جيش التحرير الفلسطيني ، وهي الالتزامات التي انبثقت عن مؤتمري القمة العربي الثاني والثالث ٠

وكان الصندوق القومي الفلسطيني يشير في كل مرة الى ان هذه الالتزامات ظلت طيلة السنوات الماضية في حكم المجمدة بسبب عدم وفاء اي من الحكومات بما يترتب عليها من هذه الالتزامات . وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى طرأ مؤخرا ما جعل عدم تسديد التزامات مؤتمر القمة العربي السابع لعام ١٩٧٦ تطغى على كل ما عداها فتصبح هي ادعى للأهتمام واحوج للمعالجة .

١٢ ـ الهيئة العليا للاغاثة العربية :

كانت الهيئة العليا للاغاثة العربية قد اتخذت بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٧٢ قرارا يقضي بتسليم جميع أرصدة التبرعات التي وردت باسم الهيئة العليا للاغاثة العربية الى الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تقدر بنحو مليون دينار اردني مودعة في البنك العربي بعمان ومليون ونصف مليون دولار امريكي وسبعمائة الف جنيه مصري مودعة في بنك القاهرة بالقاهرة .

وكنا قد أشرنا في تقريرنا العاشر الى ان تحويل هذه الاموال الى الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية يتطلب مزيدا من الاتصالات تجريها القيادة السياسية للمنظمة لهذا الغرض مع رئيس ونائب رئيس الهيئة العليا للاغاثة العربية .

وعلى الرغم من محاولات مجلس ادارة الصندوق ، يحزننا ان نسجل انه لم يتم احراز اي تقدم يذكر في هذا السبيل ٠

القسم الثاني

ـ نشاطات الصندوق القومي الخارجية ـ

السيد الرئيس :

سجل النشاط الفلسطيني تحركا واسعا خلال الفترة الماضية ، وتعددت أوجهه وحفلت مجالاته بالكثير من الانجازات التي عادت بفائدة مؤكدة على القضية الفلسطينية ٠

ولقد كان للصندوق القومي الفلسطيني من الزوايتين المالية والاقتصادية دورا ملحوظا ساعد على نجاح الجهود التي بذلت في هذه المجالات ٠

١٣ ـ في المجال المالي :

على الصعيد المالي تولى الصندوق القومي الفلسطيني تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المؤسسات المالية العربية والدولية التي ساهمت المنظمة في رؤوس اموالها وكان من بينها :

اولا ـ صندوق النقـد العربي :

انضمت منظمة التحرير الفلسطينية الى اتفاقية صندوق النقد العربي الذي أنبثق عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رغبة في ارساء المقومات النقديـة للتكامل الاقتصادي العربي ، وسعيا وراء دفـع عجلة التنمية الاقتصاديـة في جميع الـدول العربية ، وتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء ، بما يساعد على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، ويؤدي الى ازالة القيود عـلى المدفوعات الجارية بين الـدول الاعضـاء ٠

ثانيا ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا :

وانضمت منظمة التحرير الفلسطينية الى عضوية مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وساهمت في رأسماله ٠ وكان أنشاء هذا المصرف قد جاء نتيجة لقرار اتخذ في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ، لغرض تمويـل مشروعات اقتصاديـة في اربعين دولة افريقية ، ويتميز هـذا المصرف بانه المنظمة العربية الوحيدة التي تتولى التعاون مـع البلدان الافريقيـة ٠

ثالثا ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقيـــة :

كـذلك انضمت منظمـة التحرير الفلسطينية كعضو في مجلس ادارة الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربيـة والافريقية ، وفي مقدمة اهدافه أن تحل المعونة الفنية العربية بديلا عن المعونة الفنية الاسرائيلية بصورة تكفل تمتين الروابط وتوثيق الصلات بين الدول الافريقية والعالم العربي ٠

وبانضمامها الى هـذا الصندوق يمكن لمنظمـة التحـرير الفلسطينية ان تستفيد من المعونات الفنية التي يقدمها لا سيما في مجال التعليم ، ولا يجوز للمنظمة اهمال هذه الامكانية ٠

رابعا ـ البنـك الاسـلامي للتنميـة :

تقدمت منظمة التحرير بطلب الانضمام الى هـذا البنك الذي يهدف الى الاسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها في الدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية ٠ والصندوق القومي في انتظـار موافقة مجلس محافظي البنك عـلى طلب الانضمام ، حتى يصار فورا الى الاستفادة من امكانات هذا البنك في تمويـل واقامة مشـاريع تسـاعد عـلى دعم صمود شعبنا وتحسين اوضاعه ٠

١٤ ـ في المجـال الاقتصـادي :

وعلى الصعيد الاقتصادي عزز الصندوق القومي الفلسطيني مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وابرز دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بانضمامه المتوالي الى المنظمات الدولية ، والمؤسسات العربية والعالمية ، وبمشاركته في مختلف المؤتمرات الاقتصادية العربية والدولية ٠

وكان هدف الصندوق باستمرار الحصول عـلى قرارات مدروسة وعملية ، يؤدي تطبيقها الى دعم صمود شعبنا وتثبيت هويته الوطنيـة ووضع الاسس لتمكينه مـن اعادة بناء كيانه الوطني واثبات قدرته على ذلك وحقه في الحصول على كل عون عربي وصديق وعالمي من اجل ذلك ٠

وأثمرت جهود الصندوق القومي في هذا الصدد ، فتجلى هدفه هذا واضحا في القرارات التي صدرت عن المؤسسات التالية :

اولا ـ الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي :

بعـد ان وافق مجلس محافظي الصندوق العربي للأنماء الاقتصـادي والاجتماعي على انضمام فلسطين ممثلة بمنظمـة التحرير الفلسطينية الى اتفاقية انشاء الصندوق ، وقبل اكتتابها بخمسة أسهم في رأسماله ٠

أصبحت الفرصة متاحة امام منظمة التحرير الفلسطينية للافادة من امكانيات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومن التسهيلات الائتمانية التي يقدمها ، ولاستخدام هذه الامكانيات والتسهيلات في تطوير الاقتصاد الفلسطيني ودعم مؤسساتنا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية داخل الوطن المحتل وخارجه ٠

وقد بادر الصندوق القومي الفلسطيني مغتنما هذه الفرصة ، الى تعبيد الطريق امام التطبيق العملي لهذه الطموحات فنجح بعد سلسلة من الاتصالات التي اجراها باستصدار القرار التالي من مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٨ ـ ٢٩ / ٤ / ١٩٧٦) :

« يقبل الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي ضمانة منظمة التحرير الفلسطينية للقروض التي يقدمها لتمويل مشروعات تقوم في الاراضي الفلسطينية ٠

ويطلب من ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عمل الاجراءات المناسبة لدعم الصمود الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين العرب في فلسطين المحتلة » ٠

وتوالت الاتصالات مع السيد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لوضع هذا القرار موضع

التنفيـذ • وكان اول الغيث ، وكبدايـة علمية سليمة لهـذا التنفيذ ، موافقة مجلس ادارة الصندوق العربي على تخصيص :

أ ـ منحة قدرها سبعون الف دينار كويتي كمعونة فنية لدعم القدرات الفنية والادارية للصندوق القومي الفلسطيني خـلال فترة سنتين (أي تزويـد المنظمـة بخبرات اقتصاديـة وفنية اخرى) •

ب ـ منحة قدرها مائة وعشرون الف دينار كويتي لتمويل اعداد دراسة حول جدوى انشاء جامعة شعبية فلسطينية بالمشاركة مع اليونيسكو التي ابدت استعدادها لتغطية باقي كلفة الدراسة•

ثانيا ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

تم قبول منظمة التحرير عضوا مراقبا دائميا في اللجنـة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة خلال الدورة الثانية للجنة (٢١ـ٢٥/٤/١٩٧٥) بموجب القرار التالي الذي لعب الصندوق القومي الدور الرئيسي في صياغته :

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

١ ـ تقرر منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب الدائم وتدعوها على هذا الاساس الى المشاركة في جميع دورات اللجنة وكافة اعمالها المقبلة •

٢ ـ تقرر أيضا تمكين المنظمة من الاستفادة من خدمات اللجنة في مجالات اجراء الدراسات وتقديم المشورة والتدريب وفي أية مجالات أخرى ضمن صلاحيات اللجنة وامكاناتها ٠

٣ ـ ترجو الامين العام التنفيذي أعداد تقرير عن متطلبات القيام بدراسة عامة لاوضاع وامكانات الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا ، وتقديم هذا التقرير الى اللجنة في دورتها العادية القادمة » ٠

وقد تم اعداد التقرير المطلوب ، بتنسيق مستمر مع الصندوق القومي ، وعلى شكل خطوط عريضة لدراسة تتناول أوضاع الشعب العربي الفلسطيني وامكاناته الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا ٠

وعرض التقرير على اللجنة في دورتها الثالثة التي انعقدت في الدوحة (١٠ـ١٥/٥/١٩٧٦) وأسفرت عن اتخاذ قرارين كنا قد أعددنا مشروعيهما ٠

وقد استطعنا بمقتضى القرار الاول توسيع ميدان الدراسة لتشمل الشعب العربي الفلسطيني بأجمعه فلا تقتصر على التجمعات في أقطار غربي آسيا وفيما يلي نص هذا القرار :

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

١ ــ تأخذ علما مع التقدير ، بالتقرير حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية للشعب العربي الفلسطيني ٠

٢ ــ ترجو الامين العام التنفيذي وضع الترتيبات لاجراء دراسة شاملة حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني بأجمعه وفقا للخطوط العريضة في التقرير ، وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية » ٠

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن سمو أمير دولة قطر قد تعهد بتقديم مبلغ ١٤٠ الف دولار مساهمة منه في التكاليف التي تحتاجها هذه الدراسة ٠

أما القرار الثاني ففيما يلي نصه :

« ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا :

اذ تأخذ بعين الاعتبار أن من ضمن المشاريع المستعجلة وذات الاهمية البالغة مشروع التعداد السكاني للشعب العربي الفلسطيني حيثما وجد ٠

١ ــ تحث صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادي الضروري للبدء بتنفيذ هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٧٦ ٠

٢ ــ وتدعو الامين العام التنفيذي الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ،

للبدء في عمليات التعداد السكاني في أقرب وقت ممكن عقب اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في عام ١٩٧٦ » ٠

وقد كان للاحداث التي وقعت في لبنان ، وتعطل أعمال اللجنة فترة طويلة من الزمن ثم توزعها بين بيروت وعمان ، أثر في تأخر البدء في تنفيذ هذين القرارين ، الا أن اتصالاتنا مع السيد الامين العام التنفيذي للجنة بشأنهما لم تنقطع ٠ ومن المتفق عليه ان يبدأ العمل لوضعهما موضع التنفيذ في الشهرين القادمين ٠

ثالثا ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة :

شارك الصندوق القومي الفلسطيني في اجتماعات الدورة العادية والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة التي انعقدت في جنيف (تموز ـ آب ١٩٧٦) وأسفر هذا عن تدعيم موقف منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للقرارين المتخذين في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة عليهما ٠

كذلك أقر المجلس مشروع قرار تقدمنا به ونص على ما يلي :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

مستذكرا قرارات الجمعية العامة ٣٢١٠ (٢٩) ، ٣٢٣٦ (٢٩) ، ٣٢٣٧ (٢٩) وقرار المجلس ١٩٧٨ (٥٩) ٠

١ ــ يدعو برنامج الامم المتحدة للتنمية ، والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات في جهاز الامم المتحدة ، لتكثف بشكل عاجل وبالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، جهودها في تحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ٠

٢ ــ يرجو الوكالات والمنظمات المذكورة اعلاه أن تتشاور وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني بقصد تأسيس وتنفيذ مشروعات متكاملة لضمان تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ٠

٣ ــ يحث رؤساء المنظمات والوكالات المعنية على صياغة مقترحات لضمان تنفيذ الفقرتين (١) و (٢) ، وتقديم هذه المقترحات الى هيئاتهم الحاكمة و / أو التشريعية لاقرارها ٠

٤ ــ يرجو الامين العام للامم المتحدة تقديم تقرير الى المجلس في دورته الثالثة والستين حول الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار » ٠

وقد بدأ الصندوق القومي اتصالاته مع برنامج الامم المتحدة للتنمية، ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية، واليونيسكو، للعمل على البدء في تنفيذ هذا القرار المستقبلي الهام ٠

كما ارسل الصندوق القومي مؤخرا مذكرة الى الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا طالبا اعطاء فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية صفة العضوية الكاملة فيها ٠

رابعا ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

حيث تقرر في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاقتصادي العربي التي انعقدت في دمشق خلال الفترة من ٦ ـ ٩ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٥ انضمام منظمة التحرير الفلسطينية الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ٠

وتبعا لهذا القرار أصبح الباب مفتوحا أمام منظمة التحرير الفلسطينية للمساهمة في الشركات العديدة التي انبثقت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ٠

وقد نجح الصندوق القومي الفلسطيني في استصدار القرار التالي من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

« الموافقة على ادراج طلب المعونة المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية لمعاونتها في انشاء جهاز احصائي لها ضمن برنامج المعونة الفنية للمكتب المركزي العربي للاحصاء ، ويقوم المكتب باقتراح المشروع اللازم لانشاء الجهاز الاحصائي للمنظمة » ٠

١٥ ـ في مجال العلم والتكنولوجيا :

وفي مجال العلم والتكنولوجيا قام الصندوق القومي

الفلسطيني بعدة اتصالات وأجرى عدة مباحثات بشأن تحقيق مشاريع علمية وتكنولوجية كان يهدف من ورائها توسيع قاعدة التأهيل العلمي والفني وبشكل يساعد قدر المستطاع على النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني ٠

وكان ابرز ما تم في هذا السبيل الاتصالات التي أجراها الصندوق القومي الفلسطيني مع اليونيسكو وكان هدفها سبر غور هذه المنظمة بشأن امكانية قيامها بعمل دراسات حول مشاريع علمية للشعب الفلسطيني والمساعدة في تنفيذها ٠ وكانت مساهمة اليونيسكو في وضع دراسة حول جدوى انشاء جامعة شعبية فلسطينية هي باكورة الاعمال التي استهدفتها محادثاتنا مع السيد مدير عام اليونيسكو بشأن مشاريع ثلاثة تقدمنا بها اليه ٠

وقد أثمرت هذه المحادثات ، وأسفرت عن وضع دراسة تمهيدية لجدوى انشاء جامعة شعبية فلسطينية شارك معنا في وضعها ممثلون عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مع كبار خبراء اليونيسكو ٠ وسيتبع ذلك قريبا جدا وضع دراسة الجدوى نفسها بشكل علمي وعلى أفضل مستوى ، بعد أن تم رصد التكاليف اللازمة لذلك من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واليونيسكو ٠

أما المشروعان الآخران فكانا وضع دراسة مفصلة حول انشاء جامعة فلسطينية تقليدية وانشاء معاهد للتدريب التكنولوجي والمهني العالمي ٠

١٦ ـ في المجال الاجتماعي :

أما في المجال الاجتماعي وفي أعقاب قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقبا في منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وخلال مشاركة الصندوق القومي في أعمال دورتها الثامنة عشرة، بدأ الصندوق مباحثات مع السيد مدير عام المنظمة بغرض الحصول على مساعدات ٠

وفي منتصف عام ١٩٧٦ استجاب السيد مدير عام منظمة الاغذية والزراعة لطلب الصندوق ووافق على أن يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات غذائية عاجلة للفلسطينيين المقيمين في لبنان قيمتها ٢ر٦ مليون دولار أمريكي ٠

وقد تعثر الحصول على تلك المساعدة في حينها لانه كان لا بد من الناحية الدولية والقانونية من موافقة وزير الخارجية اللبنانية السابق على ذلك ٠

أما وقد انبثق في لبنان عهد جديد ، فأملنا كبير بأن توافق السلطات اللبنانية على ادخال هذه المساعدات الانسانية الى لبنان لتوزيعها هناك بأسرع وقت ممكن نظرا للحاجة الماسة اليها ٠

١٧ ـ المؤتمرات العربية والدولية :

شارك الصندوق القومي الفلسطيني في أعمال العديد من المؤتمرات العربية والدولية منها على سبيل المثال :

أولا ـ مشاركته في مؤتمرات غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلا د العربية ٠

ثانيا ـ مشاركته في المؤتمر التحضيري حول الاستيطان البشري الذي انعقد في طهران عام ١٩٧٥ ٠

ثالثا ـ توليه وضع « التقرير الوطني الفلسطيني » وأخذه زمام المبادرة في اعداد فيلم وثائقي عن القضية الفلسطينية ، وضع كليهما تحت تصرف وفد المنظمة الى مؤتمر الاستيطان البشري الذي انعقد في فانكوفرعام١٩٧٦ وكان لهما تقدير وأثر جيد في أرجاء المؤتمر ٠

رابعا ـ انضمامه الى الجانب العربي في الحوار العربي الاوروبي ٠

١٨ ـ الحوار العربي الاوروبي :

تولى الصندوق القومي الفلسطيني تشكيل الوحدة الفلسطينية للحوار العربي الاوروبي وندب لها بعضا من أعضاء مجلس ادارته انضم اليهم اخوة مختصون من جهاز منظمة التحرير ومن خارجه ٠

وكانت الوحدة الفلسطينية حريصة منذ الوهلة الاولى على توحيد موقف الوفود العربية والتركيز على أهمية الاطار السياسي للحوار العربي الاوروبي الذي لا يجوز أن يقتصر على الجانب الاقتصادي بل لا بد أن يشمل شتى الجوانب لانه حوار حضاري ، ولان فكرة الحوار في الاساس جاءت نتيجة لارادةسياسية من كلا الجانبين العربي والاوروبي ولذلك فان المناخ السياسي يؤثر كثيراً على تقدم الحوار في الجانب الاقتصادي ٠

وحددت الوحدة الفلسطينية الموقف المبدئي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي تلتزم به انطلاقا من عوامل ثلاثة هي هدف التحرير وحقيقة المضمون النضالي الانساني للثورة الفلسطينية، والالتزام القومي باعتبار فلسطين جزءا من الوطن العربي ، وادراكها لصورة عالمنا المعاصر وكتله وتقسيماته ٠

واصطدمت الوحدة الفلسطينية في بادىء الامر بعدم قبول الجانب الاوروبي مشاركة منظمة التحرير في الجانب العربي ، غير انه تم تذليل هذه العقبة وشاركت الوحدة الفلسطينية في اجتماعات الجانب العربي للحوار العربي الاوروبي وضمن وفد جامعة الدول العربية في اجتماعات الخبراء العرب والاوروبيين وفي اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي ٠

وعقد الجانبان العربي والاوروبي العديد من الاجتماعات

على صعيد اللجان التنظيمية واللجان المتخصصة ، وشهدت مدينة لوكسمبورج انعقاد أول اجتماع للحوار العربي الاوروبي على صعيد اللجنة العامة ٠

وكان موقف مجلس ادارة الصندوق المبدئي منذ بدءالحوار العربي الاوروبي ينادي بضرورة اتخاذ الدول الاوروبية مواقف أدبية ومادية تجاه اسرائيل تسهم في كبح جماحها عن العدوان وفي دفعها للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، واعلان موقف أوروبي واضح من سياسة التعسف الاسرائيلي تجاه عرب الارض المحتلة ، وسياسة اقامة المستوطنات الاستعمارية الصهيونية في هذه الاراضي ، وما يتعلق باعتراف دول المجموعة الاوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينيةوحقشعب فلسطين في تقرير مصيره٠

وبوحي التجربة العملية شعرت الوحدة الفلسطينية للحوار ان الحاجة باتت ملحة لتحرك عربي يعمل لتوظيف العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية لا سيما الدول النفطية منها وبين بعض الدول الاوروبية لمصلحة الحوار ، ويسعى لقلب الموقف في الجانب الاوروبي بحيث تشد الدول الاكثر تجاوبا مع الجانب العربي الى موقفها الدول الاكثر تصلبا ، وان تعمل لتلبية المطالب المحددة التي سجلها الجانب العربي ٠

وتقدمت الوحدة الفلسطينية للحوار الى الامانة العامة

لجامعة الدول العربية بمذكرة ضمنتها شعورها ووجهة نظرها ، وقد كان لهذه المذكرة أثر في القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٥ـ١ـ١٩٧٧ بعد أن استعرض حصيلة اللقاءات العربية واللقاءات العربية الاوروبية التي تمت حتى ذلك التاريخ في نطاق الحوار العربي الاوروبي ، وبعد أن استطلع آفاق هذا الحوار في شتى المجالات • وقد جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية ليؤكد ان الحوار العربي الاوروبي له أبعاد سياسية واقتصادية قوامها المصالح المتبادلة على أساس احترام واستقلال وسيادة كل الاطراف ، وان الجانب العربي يستهدف من وراء الحوار دعما سياسيا لقضية فلسطين وتحرير الاراضي العربية المحتلة ، واقامة تعاون شامل متوازن لتنمية العالم العربي بأكمله•

القسم الثالث

ـ ميزانية المنظمة ـ

السيد الرئيس :

١٩ ـ ميزانية عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ :

انتهت في الثلاثين من حزيران ١٩٧٥ ميزانية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ التي كان مجلسكم قد اقرها خلال دورة انعقاده الحادية

عشرة وابتدأت مع الاول من تموز ١٩٧٥ السنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ٠

ولما كانت المادة السابعة من النظام المالي توجب على رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني ابلاغ ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية الى دوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها ، فقد قام بالتشاور مع اللجنة التنفيذية بالتعميم على هذه الدوائر والمكاتب والمؤسسات لتغطية نشاطاتها خلال الفترة من ١ / ٧ / ١٩٧٥ والى حين اعتماد ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بالانفاق على هذه النشاطات في حدود ميزانية شهرية تشكل جزءا من اصل اثنى عشر جزء من ميزانية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ والملاحق التي الحقت بها ٠

٢٠ ـ ميزانية عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ :

وكذلك انتهت في الثلاثين من حزيران ١٩٧٦ السنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ وابتدأت مع الاول من تموز ١٩٧٦ السنة المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ واضطر رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني الى اللجوء لنفس التدبير كما في عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ٠

وحيث أن السنة المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ قد انقضى معظمها وأوشكت على الانتهاء ، لذلك يقترح الصندوق القومي

الفلسطيني بغية تغطية نفقات السنتين الماليتين ١٩٧٥ / ١٩٧٦ و ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ان يصدر المجلس الوطني الفلسطيني بشأنهما القرار التالي :

١ ـ بان تتخذ ميزانية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وملاحقها الثلاث التي اعتمدتها قرارات اللجنة التنفيذية رقم ٢٤ / ٧٥ تاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٧٥ ورقم ١٠٧ / ٧٥ تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ اساسا لتغطية نفقات عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ٠

٢ ـ بان يعمل خلال السنة المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ بميزانية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وملاحقها الثلاث التي اعتمدتها قرارات اللجنة التنفيذية رقم ٢٤ / ٧٥ تاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٧٥ ورقم ١٠٧ / ٧٥ تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ ٠

٢١ ـ مشروع ميزانية عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ :

قامت معظم دوائر المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها باعداد مشاريع ميزانياتها لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ وعكست كل منها طموحاتها وتطلعاتها لتطوير اجهزتها والتوسع في نشاطاتها فوصلت ارقامها حدا يفوق موارد الصندوق في مستواها الحالي ٠ ولما كانت المادة ١٦ من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أناطت باللجنة التنفيذية مهمة اعداد ميزانية

المنظمة ، فقد طلب الصندوق القومي الفلسطيني من اللجنة درس هذه الميزانيات وتنسيقها ، وموافاته بمشروع موحد لميزانية المنظمة لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ تمهيدا لعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحالية واعتمادها من قبله ٠

وقد تلقى الصندوق القومي من امانة سر اللجنة التنفيذية كتابا برقم ٤٦٢ / ٢٠٠ ـ ٩ تاريخ ٣ / ٣ / ١٩٧٧ جاء فيه ان اللجنة التنفيذية قد اتخذت في هذا الصدد القرار التالي :

« لما كانت السنة المالية ٧٦ / ٧٧ قد انقضى معظمها اد تنتهي بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧ ، ولما كانت اللجنة التنفيذية حريصة على أن تفي ميزانية عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ بالاحتياجات المالية التي سوف تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة المقبلة ، وان تستطيع تغطية النفقات التي سوف تترتب على مختلف المشاريع والمهام المقبلة التي سوف يحددها المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثالثة عشرة ٠

لذلك آثرت اللجنة التنفيذية الحالية ان يستمر العمل على الاساس الاثني عشري حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧ وان توصي المجلس الوطني الفلسطيني بان يقرر تخويل اللجنة التنفيذية الجديدة باعداد ميزانية عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ في حدود خمسة ملايين دينار اردني ، على ان يصار الى اعتماد مشروع الميزانية هذا في جلسة

مشتركة يعقدها لهذا الغرض اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس أدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام » ٠

ـ الخاتمـة ـ

السيد الرئيس :

السـادة أعضـاء المجلس :

لقد كان من اولى قرارات اللجنة التنفيذية الحالية تبنيها تشكيلا جديدا لمجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني ، يضم فيمن يضم نخبـة مـن الكفـاءات والقـدرات الفلسطينية في شتى المجالات ٠

وقد حرص مجلس الأدارة منذ البداية على عقد اجتماعات دورية بلغت عشر جلسات خلال اقل من سنتين ، وتبنى مع نهاية عام ١٩٧٥ فكرة عقد هذه الجلسات في مختلف العواصم العربية بغيـة التعريف بالصندوق القومي الفلسطيني ولأبراز اهميـة الدور الذي يقوم به ٠ وتحقيقا لذلك عقد المجلس دورات متتالية في الكويت ، وفي ابو ظبي ، ثم في قطر ، وكان على وشك عقد دورته الأخيرة في ليبيا لولا ان تطور احـداث لبنان ونتائجهـا

وصعوبة تأمين نصاب المجلس ، قد تسبب في تعطيل جلساته في الأشهر الأخيرة ٠

لقد بسطنا في تقريرنا كثيراً من الانجازات التي حققها مجلس ادارة الصندوق ، ونود ان نخص بالذكر انجازا هاما هو اقرار مجلس الادارة لتنظيم اداري جديد للصندوق مبني على اسس علمية وواقعية ٠ غير ان أوضاع العمل الفلسطيني والظروف المحيطة به لم تتح تطبيق هذا التنظيم الاداري بالنسبة لاستكمال التشكيلات اللازمة ٠

ايها الأخوة :

أغتنم هذه الفرصة لكي اسجل باسمي وبالنيابة عن زملائي اعضاء مجلس الادارة عميق تقديرنا لأبناء فلسطين الذين يؤدون ضريبة التحرير ، ولكي اتوجه بالشكر والامتنان الى كل من عمل من بين جماهير امتنا العربية وأبناء الشعوب الصديقة على توفير الامكانيات المادية والمعنوية لمساعدة شعب فلسطين على متابعة نضاله في سبيل التحرير ٠

وقبل هؤلاء حق علي وواجب ان اترحم على شهدائنا الابرار ، وان اتوجه بالتحية والتقدير الى شعبنا الصامد تحت نير الاحتلال البغيض ، وان ابعث بأصدق آيات الاجلال والاكبار

للمناضلين على جميع الساحات ، وفي مختلف المجالات داخل الوطن المحتل وخارجه .

ثم أشكر للاخوة في المجلس الوطني الفلسطيني الثقة التي أولوني اياها ، بتكليفي بمسؤولية رئاسة الصندوق القومي الفلسطيني الغالي علينا جميعا . ولكم أفكر الآن وبعد انقضاء قرابة ثلاث سنوات على اضطلاعي بهذه المسؤولية بالمعاني الكبيرة لقوله تعالى « انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الأنسان انه كان ظلوما جهولا » .

ولا يسعني وانا استشعر ثقل العبء الذي حملت ، وآثار المسؤولية التي أديت ، الا ان اعيد اليكم ، شاكرا ، الأمانة التي حملتموني اياها ، آملا ان تكونوا لي من العاذرين . كان الله مع جماهير شعبنا ومعكم ، وسدد خطاكم نحو كل ما فيه الخير لشعبنا الفلسطيني ولأمتنا العربية والسلام عليكم .

الدكتور وليد قمحاوي

رئيس الصندوق القومي الفلسطيني

لمنظمة التحرير الفلسطينية

تقرير اللجنــة التنفيذيــة
الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته
الثالثــة عشــرة

بعد توزيع التقرير على الأخوة الأعضاء تلاه الأخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية وهذا نص التقرير :

التقرير السياسي
المقدم من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
الى المجلس الوطني الفلسطيني
في دورتــه الثالثــة عشــرة

مقدمــه :

يتضمن هذا التقرير مجمل النشاطات السياسية التي قامت بهــا منظمة التحرير الفلسطينية أو تعرضت لهــا او ساهمت بانجازها على المستويات الدولية المختلفة بين الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني • ومن خلال وقائع التقرير يبدو واضحا ان النشاطات والاتصالات سواء التي

قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع رؤوساء الدول الصديقة او التي قام بها رئيس الدائرة السياسية مع وزراء خارجية هـذه الدول او ما قام به اعضـاء اللجنة التنفيذية في هذه المجالات ، لم تذكر رغم كثرتها وأهميتها • اذ عمدنا الى تضمين المواقف العامة في المحافل والمجموعات الدولية وخلاصة تلك الاتصالات والنشاطات •

ويضم التقرير الى جـانب الوقائع والنشاطـات بعض التحليلات التي تساعد على فهم المواقف والنتائج المترتبة على النشاط السياسي وخلاصات رغبتنا ان تكون هاديا لنا في العمل خلال المرحلة المقبلة •

ولقد رأينا تسهيلا لمتابعة الوقائع والنشاطات ان نقسم التقرير الى الابواب التالية :

أولا : ـ على المستوى الدولي ـ المؤتمرات الدوليـة والامم المتحدة •

ثانيـا : التسوية السياسية •

ثالثـا : العلاقات الفلسطينية العربية •

رابعا : العلاقات مع المعسكر الاشتراكي الصديق •

خامسا : العلاقات مع الدول الاوروبية الغربية •

سادسا : الازمة اللبنانية •

سابعا : خلاصة عامة ·

ثامنا : الملاحق وهي عبارة عن جميع القرارات التي صدرت خلال الفترة الماضية بين الدورتين للمجلس الوطني الفلسطيني سواء عن المؤتمرات الدولية او الامم المتحدة بخصوص قضية فلسطين وبعض الوثائق والبيانات الهامة التي اتى التقرير على ذكرها ·

على المستوى الدولي :

المؤتمرات الدولية والامم المتحدة :

حكمت نشاطنا وتحركنا الدولي في الفترة الواقعة ما بين الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني مبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني واحكام كل من البيان السياسي والبرنامج المرحلي للمنظمة المقررين من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الماضية · وبناء على تلك الاسس فقد رسمت منظمة التحرير خطوط تحركها العريضة على المستوى الدولي سواء في العمل ضمن المؤتمرات الدولية والاقليمية او على مستوى الامم المتحدة او في مجال العلاقات الثنائية مع الدول ، آخذة بعين الاعتبار طبيعية المرحلة الدقيقة في العمل السياسي على هذه الاصعدة في ظل المترتبات التي نشأت عن حرب

اكتوبر ودخول الولايات المتحدة الامريكية بثقلها الكبير الى المنطقة من اجل تنفيذ مخططاتها في التسوية التي تمثلت بوضوح بسياسة الخطوة خطوة آنذاك وما انطوت عليه هذه المخططات وما زالت من أخطار اساسية هددت وتهـدد القضية الفلسطينية بالتصفية وثورة شعبنا بالانحسار ويمكن ايجاز تلك الخطوط بالنقاط التالية :

أولا : تعزيز مكانـة منظمة التحرير الفلسطينية عـلى المستوى العربي والـدولي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيـد للشعب الفلسطيني ٠

ثانيا : استعادة المسؤليـة الكـاملة لمنظمـة التحـرير الفلسطينية فيمـا يتعلق بمصـير الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية ٠

ثالثا : تأكيـد تمييز قضية فلسطين عن ازمة الشـرق الاوسط في الاوسـاط والمحـافل الدولية المختلفة بصفتها تمثل جوهر الصراع في المنطقة ٠

رابعا : تعزيز القناعة الدولية بان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط وباستمرارها لا يمكن ان يستتب سلام وامن عادل ودائم في الشرق الاوسط ٠

خامسا : عـزل العـدو الصهيوني المستمر في المحافـل الدولية ٠

سادسا : افشال المحاولات التي استهدفت ربط القضية الفلسطينية بمنطوق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كوسيلة لحل المشكلة الاساسية (ملحق رقم ١) ٠

سابعا : التصدي لمشاريع التسويات الاستسلامية المطروحة وابطالها من خلال التعامل السياسي واستنباط البدائل الصحيحة وتجسيدها على المستوى الدولي فيما يخدم المحافظة على الثورة وسلامة مصير القضية الفلسطينية والعربية ٠

ونظرا لطبيعة الصراع فقد امتلأت المرحلة بالعمل السياسي المتداخل الذي قد يصعب عرضه في أطار وحدات نوعية منفصلة عن بعضها البعض وذلك لاسباب بسيطة هي ان الاهداف الاساسية لمسيرة العمل السياسي على مدار المرحلة الماضية كانت اهداف واحدة وثابته ، تسلسل العمل من أجلها على المستويات الدولية سواء في اطار المؤتمرات او الامم المتحدة بطريقة جعلتنا نتبع في هذا التقرير اسلوب التسلسل الزمني في عرضها تجنبا للتكرار ٠

مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ـ كوالا لمبور ـ يونيه ١٩٧٤ :

كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في كوالا لمبور

بماليزيا هو اول مؤتمر دولي انعقد بعد الدورة الماضية للمجلس الوطني الفلسطيني وقد اصدر قرارا بخصوص قضية فلسطين والشرق الاوسط اكد فيه على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني • كما أكد مساندة الدول الاعضاء لكفاح الشعب الفلسطيني في جميع الوسائل ضد الاستعمار الصهيوني في فلسطين • كما طالب بتطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير (ملحق رقم ٢) •

المؤتمر العام ليونسكو ـ أكتوبر ١٩٧٤ :

قفزت القضية الفلسطينية قفزة متقدمة خلال انعقاد المؤتمر العام لليونسكو باصدار المؤتمر قرارين يتعلق الاول منهما بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في منظمة اليونسكو (ملحق رقم ٣) والثاني تعلق بادانة اسرائيل لموقفها المناقض لاهداف اليونسكو وتنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في مدينة القدس (ملحق رقم ٤) كما دعا القرار المدير العام الى عدم تقديم اي عون في ميادين التربية والعلم والثقافة لاسرائيل وذلك الى ان تحترم بدقة القرارات المشار اليها آنفا •

في هذه الفترة كانت الساحة العربية مشحونة بالتوتر بسبب

الصراع حـول تمثيل المنظمة لشعبنا الفلسطيني وقـد حاول البعض أيقـاف التوجه الدولي في اعتبـار منظمـة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني • وقد بلغ ذلك ذروته في مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط الذي اقر في النهاية بهذه الحقيقة •

مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط نوفمبر ١٩٧٤ :

لقد أتضح لوفدنا لدى مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد للاعداد لمؤتمر القمة ان هناك محاولة لارجاء بحث اي موضوع يتعلق بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر القمة دون أن يأخذ بشأنه مؤتمر وزراء الخارجية ايـة توصية • وذلك لافساح المجال امام الملوك والرؤساء للبحث من الصفر في القضية الامر الذي يمنح المؤتمرين فرصة طرح القضايا المتعلقة بالعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية برمتها على المؤتمر ، وكان وفدنا للمؤتمر قد اصر على بحث موضوع التمثيل على مستوى وزراء الخارجية أولا وضرورة رفع توصية بذلك للملوك والرؤساء • وقد جرت محـاولات لتمييع ذلـك لكسب الوقت غـير ان وفـدنا فتح معركة عنيفة في المؤتمر وهدد بالانسحاب • واعلن ذلك في مؤتمر صحفي مما جعـل وزراء الخـارجية يضغطون في اتجـاه بحث هذا الموضوع •

وعلى أثر ذلك اتخذ المؤتمر توصيته بشأن تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني مما ساعد في مؤتمر القمة على استصدار قراره المعروف (ملحق رقم ٦) وقد كان ذلك القرار بالنسبة لمرامي السياسية الامريكية ضربة قوية ، بحيث جعلت وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر انذاك يعلق على القرار بقوله (ان هذا القرار لا يساعد على مساعي السلام في المنطقة) ٠

الامم المتحدة ـ الدورة التاسعة والعشرون :

من المعروف ان قضية فلسطين واجهت تطورا سلبيا على مستوى الامم المتحدة لعبت فيه أسرائيل ومشايعوها من الدول أدوارا مؤثرة ادت الى الغاء بند (قضية فلسطين) من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة منذ دورتها السادسة عام ١٩٥٢ ٠ ولقد نجحت اسرائيل بمساعدة السكرتير العام للامم المتحدة (تريغفلى) انذاك والمعروف بتأييده الشديد لاسرائيل والحركة الصهيونية في استبدال (قضية فلسطين) من جدول اعمال الجمعية العامة بتقرير مدير الاونروا عن لاجئي فلسطين لنزع الصفة السياسية عن القضية واظهارها وكأنها مشكلة لاجئين فقط امام المجتمع الدولي ، ولقد استمر هذا الوضح حتى عام ١٩٦٧ حيث أدرج على جدول اعمال الجمعية العامة بند جديد تحت اسم (قضية الشرق الاوسط) ومعالجة قضية الاحتلال

الاسرائيلي للاراضي العربية اثر حرب عام ١٩٦٧ وكان من طبيعة الامور أن يستمر هذا الوضوح الى أن اصبح الكفاح المسلح متكاملا مع العمل السياسي الدؤوب على المستوى الدولي مؤثرا ومجديا في جعل العالم جادا في اعادة النظر بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية وكقضية شعب له حقوق وطنية لا يجوز تجاهلها • ولقد تبلورت هذه الاستجابة الدولية باعادة ادراج (قضية فلسطين) على جدول اعمال الجمعية العامة كبند مستقل وكقضية سياسية منفصلة عن قضية الشرق الاوسط • ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني لتخاطب العالم شارحة له ارادة الشعب الفلسطيني ومحددة لاهدافه وحقوقه الوطنية • وداعية المجتمع الدولي للمبادرة في تحمل مسؤلياته تجاه القضية الفلسطينية على ضوء المعطيات السياسية التي ولدتها مرحلة الكفاح الفلسطيني المسلح منذ عام ١٩٦٥ •

ولقد كانت الدورة التاسعة والعشرين المذكورة منعطفا هاماً في تاريخ الأمم المتحدة بالنسبة للقضية الفلسطينية اذ انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بسابقة لم تحدث في تاريخ الأمم المتحدة لحركة تحرير في العالم عندما وافقت الجمعية العامة

على قبول المنظمة عضوا مراقبا في جميع اجهزتها ومؤتمراتها ودعتها للمشاركة في جميع اعمالها كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ ملحق رقم ٧ وفي الدورة المذكورة اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٦ (ملحق رقم ٨) الذي اكدت فيه من جديد حق الشعب الفلسطيني في فلسطين بما في ذلك ٠

١ ـ الحق في تقرير المصير ٠

٢ ـ الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية ٠

٣ ـ حق الفلسطينيين المشروع في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي أقتلعوا وطردوا منها ٠

كما أعترفت بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف وبمبادىء ميثاق الامم المتحدة ٠ كما اكدت فيه ان منظمة التحرير هي طرف اصيل في صنع السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ٠

ولقد كان هذا القرار هو اول قرار يصدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بهذه الصفة الواضحة والشاملة ومعالجا للقضية على اساس سياسي ووطني نسبة لقراراتها السابقة في هذا الشأن ٠ ولقد اعتبرت هذه القرارات أنتصارا كبيرا للثورة الفلسطينية ومنظمة ألتحرير الفلسطينية في جميع الاوساط

الدولية في الوقت الذي اهتزت فيه مكانة اسرائيل وتضعضعت في هذه الاوساط ·

كما فتح هذا التطور الجديد في الامم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية آفاقا سياسية جديدة على صعيدين اثنين :

الاول : متابعة العمل السياسي لتثبيت الانتصارات السياسية وتطويرها وتنفيذها ·

ثانيا : متابعة المعركة السياسية الى اقصى حد ممكن لعزل اسرائيل وتثبيت هذا العزل على المستوى الدولي ·

غير ان تلك الانتصارات حملت جميع القوى المعادية للثورة الفلسطينية وعلى جميع المستويات تعمل للالتفاف على هذه الانتصارات لاجهاضها وتفريغها من مضمونها · ولقد شهدت تلك الفترة نشاطا كبيرا لوزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر في المنطقة بهدف الاسراع في التوصل مع بعض الدول العربية الى تنفيذ الخطوات الاولى من سياسته التي عرفت بـ (سياسة الخطوة خطوة) والتي كانت تهدف الى تحقيق التسويات الجزئية لضرب التضامن العربي وضرب العلاقات العربية مع البلدان الاشتراكية وتعريب الصراع في المنطقة بالنتيجة ·

وامام هذه الاوضاع التي نشأت اثر حرب اكتوبر وما تلاها من نشاطات سياسية كان على منظمة التحرير ان تفتح معركة

سياسية جديدة ضد اسرائيل على المستوى الدولي بالعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة في كل من المؤتمرات الاسلامية والافريقية وعدم الانحياز لينتهي الامر في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثين مستهدفه ما يلي :

١ ـ عزل اسرائيل على المستوى الدولي ٠

٢ ـ تأكيد الارادة الدولية التي تمثلت بقرارات الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين الخاصة بقضية فلسطين واحراز موقف دولي متقدم عنها في الدورة الثلاثين ٠

٣ ـ تعزيز موقع منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة والعالم باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

٤ ـ نقل المعركة السياسية الى المنظمة الدولية والمحافل الدولية الاخرى ليكون امام العرب اختيارا آخر لتحركهم السياسي على المستوى الدولي ٠

٥ ـ افشال المخطط الامريكي للتسوية اذا ما التزمت الدول العربية جميعها بالعمل على طرد اسرائيل من المنظمة الدولية ٠

٦ ـ تعزيز قدرة دول العالم الثالث في الجمعية العامة للامم المتحدة على اتخاذ القرارات والتعبير عن ارادتها ازاء قضايا

الشعوب المكافحة في وجه السيطرة الامبريالية الامريكية التي بدأت تخبو من سماء المنظمة الدولية لتنحصر في مجلس الامن .

ولقد استندنا في هـذا على قرار مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط الذي قرر في مجال العمل في المحافـل الدولية على العمل في جميع المؤتمرات الاسلامية والافريقية وعدم الانحياز من أجل طرد اسرائيل من الامم المتحدة .

وبناء على ما تقدم قامت منظمة التحرير بوضع مذكرة سياسية وقانونية حول طرد اسرائيل من الامم المتحدة محددة فيها الاهداف والوسائل ملحق رقم (٩) كما ارسلت مذكرة الى السيد الامين العام لجامعة الدول العربية اخبرته فيها عن عزم منظمة التحرير الفلسطينية على طرح موضوع طرد اسرائيل من الامم المتحدة في جميع المؤتمرات الاسلامية والافريقية وعدم الانحياز القادمة وصولا الى طرح نفس الموضوع امام الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة وطلبت من السيد الامين العام تعميم عزم المنظمة هذا على جميع الدول العربية الشقيقة من اجل توحيد الموقف العربي حول هذا الهدف السياسي في المؤتمرات والمحافل الدولية المذكورة تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط .

هذا وقدوضعت الأسس التالية كمنهجية للعمل: من أجل ذلك .

أولا : اننا نعتبر ان دورة الجمعية العامة للامم المتحدة لا تنحصر خلال الاشهر الثلاث بين منتصف سبتمبر ايلول حتى منتصف ديسمبر كانون الاول من كل عام ، ولكن العمل من اجل انجاح اي قرار فيها لا بد أن يبدأ بالنسبة لنا مع انعقاد اول مؤتمر دولي بعد نهاية الدورة المنقضية لينتهي بالدورة المقبلة للجمعية العامة مرورا بجميع المؤتمرات الدولية الاخرى بين الدورتين .

وعلى هذا الاساس قامت منظمة التحرير باعداد أوراق عمل لكل من مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة خلال شهر يونيو ١٩٧٥ ومؤتمر القمة الافريقي المنعقد في كمبالا في يوليو ١٩٧٥ ومؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في ليما اغسطس ١٩٧٥ بحيث كانت تؤدي الى ضمان أستصدار قرارات عنها بخصوص قضية فلسطين تتضمن التزام الدول اعضاء هذه المؤتمرات بالعمل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة من اجل طرد اسرائيل من الامم المتحدة .

ثانيا : قامت منظمة التحرير بابلاغ ممثلنا في الامم المتحدة وجميع مدراء مكاتبنا في الخارج للتحرك السريع مع ممثلي الدول والجهات المعنية من اجل انجاح هذا التوجه .

ثالثا : اجرت منظمة التحرير بعض الاتصالات مع الدول الصديقة لنفس الغرض .

رابعا : قررت منظمة التحرير البدء بأعداد المذكرة القانونية السياسيه التي كان من المفروض ان تقدم من وفدنا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثلاثين والتي تتضمن الحيثيات والمبررات السياسيه والقانونية لطرد اسرائيل من الامم المتحدة ٠

خامسا : طلبت منظمة التحرير من الجهات المختصة والاعلام الخارجي للتركيز على مخالفات وانتهاكات اسرائيل المتكررة لمبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة وتمردها المتواصل على قراراتها وطبيعتها العدوانية العنصرية التوسعية التي تهدد بشكل دائم السلام والامن الدوليين للخطر وتنذر بانفجار الحروب في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك لخلق مناخ اعلامي عالمي لطرح موضوع طرد آسرائيل من الامم المتحدة ٠

كما هو معروف فقد جوبهت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لطرد اسرائيل من الامم المتحدة بحملة عنيفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والدول الاوربية الغربية بحيث أعلن كيسنجر في حينها أن الولايات المتحدة الامريكية ستقطع علاقاتها مع جميع الدول التي ستعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة وستوقف جميع مساعداتها عنها ٠ كما أعلن الرئيس فورد رئيس الولايات المتحدة آنذاك أن الولايات المتحدة الامريكية

سوف توقف الجزء المالي والاداري المترتب عليها ازاء منظمة الامم المتحدة في حالة اتخاذ الجمعية العامة قرارا يقضي بطرد اسرائيل من الامم المتحدة • أما في اسرائيل فقد أعلن رسميا أن اسرائيل لن توقع اي اتفاق مع مصر بخصوص جبهة سينا اذا ما قامت الدول العربية بالعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة •

مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ـ جدة ـ يونيو ١٩٧٥ :

وسط هذه الاجواء السياسية المحمومة توجه وفد المنظمة للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر وهو يحمل ورقة عمل له تتضمن مشروع قرار ينص على التزام الدول أعضاء المؤتمر بالعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة • وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر دولي ينعقد بعد طرح هذا الموضوع بشكل واسع •

ولقد استطاع وفدنا لدى المؤتمر أن يحقق نجاحا كبيرا عندما أسفرت جهوده عن تبني المؤتمر لمشروع القرار الذي تقدم به وأصبح قرارا نافذا يتضمن التزام الدول الاعضاء بالعمل على طرد اسرائيل من الامم المتحدة (ملحق رقم ١٠) كما أصدر المؤتمر قرارا آخر بشأن مدينة القدس قضى بتشكيل لجنة دائمة من ممثلي ثلاثة عشر دولة الى جانب الامين العام لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الاسلامي (ملحق رقم ١١) •

ومما لاشك فيه أن قرارمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي المذكور اعطى موضوعطرد اسرائيل منالامم المتحدةالطابع الجدي والخطير على المستوى الدولي · وأدركت دول العالم أن منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت بالفعل العمل من أجل ذلك الهدف السياسي مما أدى الى ردود فعل عنيفة لهذا القرار ولاسيما من الولايات المتحدة واسرائيل والدول الاوربية الغربية ·

فبعد أن اتهم هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي دول العالم الثالث بتعريض الامم المتحـدة للخطر باستعمال الحرب الباردة ، قال أن الولايات المتحدة الامريكية لايمكن أن تقف موقف اللامبالاة من قرار مؤتمر وزراء خارجيـة الدول الاسلاميـة بالدعوة الى طرد اسرائيل من عضوية الامم المتحدة وأضاف أن واشنطن ستعارض بقوة اي خطوة من هذا القبيل · وبعد كيسنجر أعلن مجلس الشيوّخ الامريكي أن المجلس سيعيد النظر في مختلف التزامات الولايات المتحدة تجاه دول العالم الثالث المعنيـة اذا طردت اسرائيل ، وحذر من أن مجلس الشيوخ سيعيد النظر جديا في استمرار الولايات المتحدة عضوا في الامم المتحدة تحت هذه الظروف ·

ومن ناحية أخرى فقد أعلنت أوربا الغربية موقفا متطابقا مع موقف الولاياتالمتحدة ففي السادس عشر من شهر (يوليو)

تموز عام ١٩٧٥ قال المتحدث باسم وزراء الخارجية البريطانية ان بريطانيا ستعارض أية محاولة تهدف الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة أو حرمان هذه الدولة من أوجه نشاط المنظمة الدولية ٠

وفي بروكسل ضمت السوق الاوربية المشتركة صوتها الى الحكومة الامريكية في معارضة طرد اسرائيل من الامم المتحدة على لسان زعماء قمتها الذين اجتمعوا هناك يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٥ ٠

هذا وقد أعلنت بعض الدول الاشتراكية تحفظها على موضوع طرد أسرائيل من الامم المتحدة وذلك من حيث تخوفاتها الشكلية المحضة وليس من قبيل المبدأ٠في حين أعلنت بعض الدول الاخرى تحفظها ازاء الموضوع نفسه من حيث المبدأ خشية أن يشكل ذلك تهديدا لمصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة وخلال هذه الفترة انعقد المؤتمر الدولي العام للمرأة العالمي فيالمكسيك في الفترة مابين ٦/٩ـ٧٥/٧/٢ وقد أصدر قرارا خاصا بالمرأة الفلسطينية أكد فيه مواجهة الفاشية والصهيونية وأنظمة التمييز العنصري والتفرقة العنصرية بكافة أشكالها واحترام حقوق الانسان (ملحق رقم ١٢) ٠

مؤتمر القمة الافريقي ـ كمبالا ـ يوليو ١٩٧٥

وسط هذه الاجواء السياسية المتوترة انعقد مؤتمر القمة

الافريقي في الثامن عشر من شهر يوليو وقد بدأ باجتماع وزراء الخارجية . وكانت الولايات المتحدة قد أجرت اتصالات مكثفة مع العديد من الدول الاعضاء لمنع اتخاذ قرار مشابه لقرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة .

وقد حمل وفدنا الى المؤتمر مشروع قرار يتضمن نفس نصوص قرار جدة بالنسبة لطرد اسرائيل من الامم المتحدة . غير أنه بحث مشروع القرار في المجلس الوزاري أحدث منذ اللحظة الاولى انقساما في الرأي بين الدول الافريقية وكان واضحا أن الاغلبية المطلقة كانت الى جانب المشروع وأيدته بكلمات واضحة وحماس بالغ كما كانت بعض الدول تتكلم ضده بشدة مثل زائير والسنغال ونيجيريا وليبيريا وساحل العاج وغانا ، وطالبت هذه الدول أن يبحث هذا المشروع على ضوء مبدأ وحدة الدول الافريقية ، وكان الهدف من هذا الطرح تهديدا بانقسام أفريقيا مما أثار المخاوف لدى بعض الدول الاخرى ، علما بأن منظمة الوحدة الافريقية كانت تعمل في مؤتمراتها حتى ذلك الوقت بمبدأ الاجماع في قراراتها هذا وقد استمر البحث في المشروع مدة طويلة .

وعند احالة المشروع الى القمة دون أية توصية من المجلس

الوزاري أقر مشروع القرار بشيء من التعديل على المادة الخاصة بطرد اسرائيل من الامم المتحدة لتصبح كما هي في الملحق رقم ١٣ ٠

ويمكن القول أنه بالرغم من التعديل المذكور ٠ الا أن القرار بالتعديل الجديد قد حافظ على روح النص الاصلي وقبلته أفريقيا بحماس وكان ذلك نصرا وتأييدا لانزال أقصى العقوبات ضد اسرائيل في المحافل الدولية والامم المتحدة ٠

مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ـ ليما ـ اغسطس ١٩٧٥

كنا ندرك أن مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في ليما عاصمة البيرو خلال أغسطس من عام ١٩٧٥ يكتسب أهمية بالغة للاسباب التالية :

١ ـ نظرا لعدد الدول الاعضاء الذي بلغ أربعة وثمانين دولة ٠

٢ ـ نظرا لعقده عشية بدء الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ٠

٣ ـ كون أعضائه من الدول يشكلون الثقل الاساسي بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث يعتبر القرار الذي يحظى بموافقة هذا المؤتمر يمكن بكل بساطة اقراره في الدورة المقبلة للجمعية العامة ٠

وكان توجهنا في هذا المؤتمر يحقق هدفين :

١ ـ أكتساب العضوية الكاملة في حركة عدم الانحياز بدلا من مراقب ٠

٢ ـ احراز تقدم ملموس عن قرارات المؤتمرات السابقة لدول عدم الانحياز بخصوص قضية فلسطين بما في ذلك محاولتنا تضمين القرار نصا يقضي بطرد اسرائيل من الامم المتحدة في دورتها الثلاثين ٠

ولقد اعتمدنا في عملنا على الجهود التي بذلناها سابقا ومنذ مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ وقد تابعنا هذه الجهود حتى صدر قرار بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضويه في حركة دول عدم الانحياز في الجلسة الاولى للمؤتمر ٠

أما بالنسبة لمشروع طرد اسرائيل من الامم المتحدة فقد أجرينا اتصالات مع الوفود العربية والصديقة ٠

ويمكن تلخيص نتائج هذه الاتصالات بما يلي :

١ ـ لم تكن الدول العربية متفقة على موضوع طرد إسرائيل من الامم المتحدة ٠ وقد ظهر الانقسام العربي أمام الوفود الأخرى من قضايانا المطروحة بشكل متردد وسلبي ٠

اما على مستوى الدول الاخرى فقد أصرت الوفود الافريقيه على أن قرار مؤتمر كمبالا هو المناسب ليتبنى من قبل هذا المؤتمر اذ أن قرار كمبالا كان قرار قمة ولايستطيع وزراء الخارجية في هذا المؤتمر أن يتجاوزوا رؤساؤهم ٠

أما بالنسبة للدول الآسيوية الصديقة مثل الهند ــ سريلانكا الخ ٠٠ ومعهم يوغسلافيا الاوربية فقد ساءهم الانقسام العربي وأعلنوا أنهم لايستطيعوا تأييد جانب عربي ضد جانب آخر ، وطلبوا أن تتخذ الوفود العربية موقفا موحدا ليتسنى لهم دعم هذا الموقف ٠

أمام كل هذه المواقف خرج المؤتمر بالموافقة على : نص قرار كمبالا كقرار لمؤتمر عدم الانحياز (ملحق رقم ١٥) ٠

الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة نوفمبر ١٩٧٥

من الواضح أن حصيلة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المختلفة بخصوص قضية فلسطين خلال عام ١٩٧٥ قد رسمت مؤشرا معينا لتوجه الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ٠ وكان علينا أن نتحرك في اطار هذا المؤتمر مستفيدين من تلك القرارات مستغلين حجج الدول التي بحث موضوع طرد اسرائيل من الامم المتحدة بسبب الانقسام العربي حوله بأن نطرح قضية

أخرى لاتقل أهمية عن ذلك الهـدف بحيث تستقطب الاجماع العربي ولاتجعل لتلك الدول فرصة رفضها أو معارضتها فكان التركيز في الجهود خلال الدورة الثلاثـين على تحقيق هدفـين اثنين هما :

الاول : استصدار قرار من الجمعية العامة يقضي باعتبار الصهيونية حركة عنصرية وشكلا من أشكال التمييز العنصري ليطبق بحق إسرائيل وهي الدولة الصهيونية أحكام قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (الدورة ١٨) في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذي أصدرت فيه اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ٠

الثاني : استصدار قرار عن الجمعية العامة يحدد الصيغة العملية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين كما حددها القرار رقم ٣٢٣٦ في الدورة التاسعة والعشرين وتشكيل لجنة دولية لمتابعة هذه المهمة ٠ ونظرا لطبيعة الاجراءات المعمول بها داخل الجمعية العامة فان موضوع اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري لابد وأن يبحث أولا داخل اللجنة الثالثة التي يحق لها اتخاذ توصية بذلك الى الجمعية العامة وبناء على ذلك فقد صدرت التعليمات الى بعثتنا في الامم المتحدة لمتابعة هذا الموضوع والتركيز عليه داخل اللجنة

التي تبدأ أعمالها مع بداية الدورة من أجل استصدار التوصية المناسبة فيه ورفضها الى الجمعية العامة •

وبينما كان وفدنا يعمل على هذين المحورين ألقى الرئيس أنور السادات أمام الجمعية العامة خطابا طالب فيه الجمعية العامة باتخاذ قرار يدعو المنظمة للمشاركة في مؤتمر جنيف وكلف مندوب مصر لمتابعة مهمة استصدار هذا القرار ، وبالتالي أصبح أمام الوفد مهمة جديدة اذ أن بعثة مصر هناك بدأت مباشرة بصياغة مشروع القرار كما جاء على لسان الرئيس السادات وباشرت الاتصال بالدول ، وخلال وقت قصير ضمنت البعثة موافقة سبعين دولة • ولكن أجرت المجموعة العربية تعديلا على هذا القرار ليشمل حق المنظمة بالمشاركة في كل المؤتمرات التي تعقد تحت راية الامم المتحدة •

لقد خاض الوفد الفلسطيني معركة سياسية عنيفة في مجال بحث موضوع ادانة الصهيونية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري امام النشاط المحموم للولايات المتحدة واسرائيل مع مختلف الدول الذي استهدف الغاء مشروع القرار الخاص بذلك ولقد بذلت الولايات المتحدة الامريكية جهودا مكثفة مع الدول بشكل مباشر في محاولة ابطال القرار ، غير أن تلك الجهود لم تسفر الا عن فضح الولايات المتحدة في

الضغط والتهديد ضد الدول الاعضاء كما جاء ذلك على لسان ممثل موريشيوس أمام الجمعية العامة • هذا وقد وافقت الجمعية العامة على قرار يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري (ملحق رقم ١٧) مما جعل موينيهان ممثل الولايات المتحدة الامريكية يقف أمام الجمعية العامة ينعي بشكل عصبي الامم المتحدة كما حمل ذلك هيرتزوك ممثل اسرائيل على تمزيق ورقة القرار من على منصة الجمعية العامة ويعلن تحميل المسؤولية التاريخية الخطيرة المترتبة على هذا القرار للدول التي صوتت لصالحه •

ومن ناحية أخرى كان العمل منصبا على انجاح القرار الخاص بقضية فلسطين الذي تضمن انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتكون من عشرين دولة عضوا في الامم المتحدة (ملحق رقم ١٨) مهمتها أن توصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذ يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين ١و٢ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) •

ولقد بذل وفدنا جهودا كبيرة من أجل أن يتضمن تشكيل اللجنة عددا من دول أوربا الغربية المتميزة بمواقفها تجاه قضية فلسطين الى جانب دول من الكتلة الاشتراكية ودول عدم الانحياز

الصديقة • غير أن تلك الدول الاوروبية رفضت الاشتراك في هذه اللجنة فتشكلت اللجنة من مجموعة من الدول الاشتراكية ودول كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية •

ويمكن القول أن هذا القرار الذي يحمل رقم ٣٣٧٦ يعتبر تأكيدا جديدا على اعتراف المجتمع الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين واصراره على ممارسة الشعب الفلسطيني لهذه الحقوق وتجدر الاشارة الى أن اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة قد أصدرت ثمانية قرارات منذ ثمانية أعوام على التوالي صادقت عليها جميعها الجمعية العامة تقضي بادانة اسرائيل على ممارساتها اللاانسانية والعنصرية داخل الاراضي المحتلة •

مجلس الامن :

اثر انتهاء الدورة الثلاثين كانت فترة قوات الامم المتحدة على جبهة الجولان قد اوشكت على الانتهاء وتقرر عقد جلسة لمجلس الامن بتاريخ ١٩٧٦/١/١٢ لبحث موضوع تجديد الفترة لتلك القوات ولكن سورية اشترطت لتجديد فترة قوات الطوارىء الدولية أن يعقد مجلس الامن اجتماعا لدراسة أزمة الشرق الاوسط ، وتدعى اليه منظمة التحرير الفلسطينية • وكان ذلك فرصة

للمنظمة كي تعرض وجهة نظرها بالقضية الفلسطينية أمام مجلس الامن وهو أعلى هيئة تنفيذية دولية . الا أن اعتداء اسرائيليا على الجنوب اللبناني أدى الى عرض الامر على مجلس الامن ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية مجلس الامن لاول مرة في شهر ديسمبر ١٩٧٥ .

كما طالبت مصر مرة أخرى بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في النقاش بمجلس الامن خلال اجتماعات المجلس التي عقدت في شهر مارس (آذار) ١٩٧٦ وخصصت لدراسة وبحث ممارسات اسرائيل داخل الارض المحتلة .

ومع نهاية الدورة الثلاثين استكملت لجنة العشرين(اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) استعدادها لبدء عملها وعقدت اجتماعها الاول في شهر فبراير ١٩٧٦ .

وبعد اجتماعات مطولة أصدرت لجنة العشرين تقريرها النهائي في الوقت المحدد طبقا لاحكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ ورفعته الى السكرتير العام للأمم المتحدة كي يرفعه بدوره الى مجلس الامن مع التوصيات التي وضعتها اللجنة ، وقد تضمن التقرير والتوصيات النظرة العملية التنفيذية للجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ملحق رقم ١٩)

كما نصت عليها الفقرتين ١ و ٢ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ ٠

وطبقا لفقرة الثامنة من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ احال السكرتير العام للامم المتحدة تقرير لجنة العشرين الى مجلس الامن كي ينظر في مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المعترف بها في أقرب وقت ممكن بعد ١ـ٦ـ١٩٧٦ ٠

وفي جلسته ١٩٣٨ المعقودة في ٢٩ حزيران ـ يونيه ١٩٧٦ لم يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار كانت قد تقدمت به كل من باكستان وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا يقضي بناء عليه احاطة المجلس بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتأكيد على هذه الحقوق ٠وذلك بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) في حين كان الى جانب مشروع القرار عشرة أصوات وامتناع أربعة هم (ايطاليا ، السويد ، فرنسا ، المملكة المتحدة وايرلندا) ٠ وهكذا وقفت الولايات المتحدة الامريكية وحيدة ضد الارادة الدولية التي اجمعت على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين وضرورة تنفيذها في أقرب وقت ممكن ٠

وأمام هذا الوضع الذي نشأ عن فشل مجلس الامن بسبب

الفيتو الامريكي كان على اللجنة أن تعرض تقريرها على الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين لدراسة واتخاذ القرار المناسب على ضوء فشل مجلس الامن ازاءه ٠

وفي تلك الفترة وقبل انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في ٢٦-٩-١٩٧٦ عقد مؤتمران لوزراء خارجية الدول الاسلامية في مايو (أيار) أستنبول ومؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز في أغسطس (آب) في كولومبو عاصمة سريلانكا ٠

مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية استنبول :

بخصوص قضية فلسطين اصدر المؤتمر ثلاث قرارات :

الاول : تحت عنوان قضية فلسطين طالب فيه الامم المتحدة بالعمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ وجدد الدعوة للدول الاعضاء للعمل على طرد أسرائيل من الامم المتحدة والعمل من أجل ذلك في المحافل الدولية (ملحق رقم ٢٠) ٠

الثاني : قرار بانشاء «صندوق القدس» (ملحق رقم٢١)٠

الثالث: قرار حدد فيه موقف الدول الاسلامية من محاولات العدو الصهيوني الهادفة الى تغيير معالم الاماكن المقدسة في المسجد الاقصى الشريف والحرم الابراهيمي (ملحق رقم ٢٢) ٠

مؤتمر القمة الخامس لدول عـدم الانحياز ـ كولومبـو اغسطس ١٩٧٦ :

أصدر المؤتمر قرارا بخصوص قضية فلسطين أكد فيه دعمه لحق الشعب الفلسطيني في فلسطين كما كفلتها قرارات الامـم المتحدة ، كما أدان اسرائيل لرفضها المستمر لقرارات الامم المتحدة وخاصة قرارات الجمعية العامة في دورتيهـا التاسعـة والعشرين والثلاثين بشأن قضية فلسطين في مقدمتها قرارها رقم ٣٢٣٦ ٠ ومن ناحية أخرى تبنى المؤتمر النص الخاص بالعمل على تعزيز الضغوط على اسرائيل في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بما في ذلك امكانية حرمانها من عضويتها اذا اقتضى الامر (ملحق رقم ٢٣) هذا وقد حققت المنظمة انتصارا آخر في هذا المؤتمر عندما انتخبت عضوا في مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز الذي يضم خمسة وعشرون دولة ، كما تبنى المؤتمر تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ٠

مما لاشك فيه أن نتائج السياسة الامريكية في المنطقة بعد حرب اكتوبر ثم احداث لبنان وما رافقتها من مخاطر وتحديات، كانت لها انعكاسات مؤثرة على جهودنا في تحقيق أفضل النتائج السياسية في المحافل الدولية منذ مؤتمر القمة الافريقي في كمبالا، وحتى مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في كولومبو ، الامر الذي

جعلنا نعتقد أن المحافظة على المكتسبات السياسية السابقة لمؤتمر كمبالا بالنسبة لمنظمة التحرير يعتبر نصرا في هذه المرحلة الدقيقة والعصيبة ٠

الدورة الحادية والثلاثون العامة للامم المتحدة ١٩٧٦ :

أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين قرارا تبنت فيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مؤكدة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الامم المتحدة وحثت مجلس الامن على بحث توصيات اللجنة المتضمنة في التقرير على ان يأخذ في الاعتبار تبني الجمعية العامة للتقرير المذكور وذلك من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات وهي التي تحقق تقدما سريعا نحو حل القضية الفلسطينية واقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط (ملحق رقم ٢٤) ٠

ويفهم من نصوص القرار ان الجمعية العامة قد منحت مجلس الامن فرصة جديدة لدراسة تقرير اللجنة على ضوء موقف الجمعية العامة من التقرير ، وهي فرصة يمكن ان تكون الاخيرة ليتخذ مجلس الامن قرارا بالعمل على تنفيذ توصيات اللجنة مما يجعل الجمعية العامة تبحث في حالة سلبية مجلس الامن في المستقبل عن مخرج قانوني آخر يعبر عن تنفيذ الارادة الدولية التي تمثلت

بقرارات الجمعية العامة وبالنسبة العددية في مجلس الامن • التي برزت في جلسة ١٩٣٨ الخاصة ببحث مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف •

كما اولت الجمعية العامة اهتماما كبيرا لمشكلة الشرق الاوسط وذلك باتخاذها لعدة قرارات بشأن مختلف جوانب المشكلة دعت فيها الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة واحقاق حقوق الشعب الفلسطيني الثابته كما دعت الى عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية آذار ١٩٧٧ •

اننا نعتبر أن تقرير اللجنة المذكورة هو بمثابة وثيقة سياسية واعلامية يجب استخدامها بطريقة حسنة ودقيقة في العمل السياسي بالرغم من بعض الفقرات التي لم نوافق عليها ولهذا كانت كلمتنا أمام الجمعية العامة في الدورة الحادية والثلاثين في معرض الحديث عن التقرير وأعمال اللجنة تتضمن تقديرنا للجنة وما بذلته من جهود مشكورة •

خلاصة :

يمكن ايجاز مجمل النتائج على ضوء كل من الاهداف الاستراتيجية لشعبنا واسترشادا بالاسس والمبادىء التي وضعناها كاطار للعمل السياسي في هذه المرحلة بما يلي :

أولا : تأكدت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على

المستويين العربي والدولي بارتقائها الى العضوية الكاملة في كل من جامعة الدول العربية وحركة دول عدم الانحياز ودخولها الامم المتحدة كعضو مراقب في جميع أجهزتها ومؤتمراتها وذلك باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

ثانيا : التأكيد الدولي على أن الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط لن يتحقق ما لم يشتمل على حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الاوسط ٠

ثالثا : النجاح في جعل الأمم المتحدة هي المجال السياسي الدولي لمعالجة قضية فلسطين بدلا من اي مكان او مؤتمر آخر ٠

رابعا : النجاح في استصدار قرار من الامم المتحدة يحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في فلسطين مقابل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي يشكل أساس ومحور النشاطات الامريكية في التسوية المزعومة ٠

خامساً : النجاح بتحديد الأساس الذي ينبغي أن يكون أرضية لبحث قضية فلسطين في أي مجال دولي وهو قرار الامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ٠

سادسا : الاعتراف الدولي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي جهد دولي تحت اشراف الامم المتحدة معنى بحل قضية فلسطين باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

سابعا : النجاح في تعزيز عزلة العدو الصهيوني في المحافل الدولية وادانة الصهيونية كشكل من أشكال التمييز العنصري ٠

ثامنا : النجاح في تبنى المجتمع الدولي لبرنامج عملي لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ٠

ويمكن القول أن ما تحقق من انجازات سياسية ايجابية هامة على المستوى الدولي كان نتيجة أولا لعدالة قضيتنا وكفاحنا المسلح وللانتفاضات الجماهيرية المستمرة داخل أرضنا المحتلة ، ولسلامة الشعارات التي نرفعها ٠

كما لا بد من التأكيد على ان هذه الانتصارات كان ينبغي أن تتطور وتلحق بها انتصارات أخرى أكبر وأعمق في نفس المجالات لولا النجاح الجزئي الذي استطاعت ان تحققه السياسة الامريكية في المنطقة العربية ، بتصديع الموقف العربي الموحد ، وضرب التضامن العربي ، وافقادنا بعض الاصدقاء وبسبب اعتقاد البعض أن الصراع في المنطقة يمكن عزله عن الصراع الدولي ، بالاضافة الى زيادة التفاؤل في العمل السياسي على المستوى الدولي وعدم التركيز على الجانب العسكري كعامل حاسم ومؤثر في أية تسوية أو حل سياسي عادل ٠

التسويـــة

من المؤكد أن معطيات حرب اكتـوبر قـد طرحت افاقا سياسية واسعة النطاق على المستوى الدولي كان من شأنها أن تدفع الاطراف المعنية بها الى استثمار هذه المعطيات ولم يقتصر الاهتمام بهذه المعطيات على أطراف الحرب ذاتها بل تعدت ذلك الى القوى العالمية الكبرى سواء الولايات المتحدة الامريكيـة أو الاتحاد السوفييتي ٠

وقد شملت مشاريع التسوية المختلفة بنوداً متعددة منها :

أولا : انسحاب القوا تالاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ٠

ثانيا : تلبية الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة ٠

ثالثا : احلال سلام وطيدفي الشرق الاوسط وتأمين الظروف الثابتة لضمان البقاء والتطور بصورة آمنة لكافة دول هذه المنطقة ومن ضمنها اسرائيل ٠

رابعاً : ان الطريق الصائب الوحيد لبلوغ التسوية السياسية لمشكلة الشرق الاوسط هو طريق الجهود المشتركة الجماعية لكافة الاطراف المعنية بصورة مباشرة ٠

خامسا : عقد مؤتمر جنيف بحضور جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ٠

سادسا : تجري التسوية السياسية الأساسية الشاملة لنزاع الشرق الأوسط على أساس القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وبالدرجة الأولى قرار مجلس الأمـن رقم ٢٤٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ ٠ وفي نفس الوقت كان طرح بعض المشاريع يهدف بشكل مباشر وغير مباشر الى :

١ ــ تفتيت التضامن العربي الذي ظهر بوضوح خلال حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ٠

٢ ــ تعريب الصراع في المنطقة بنقل الاقتتال الى الساحة العربية بعيداً عن اسرائيل ٠

٣ ــ محاولة تفتيت سياسة الخطوة خطوة نحو الصراع العربي الاسرائيلي، سياسياً وعسكريا وفي كافة المجالات الأخرى٠

٤ ــ ضمان وجود اسرائيل وسلامة وأمن حدودها ٠

٥ ــ الاعتراف العربي باسرائيل دولة بعد الأخرى وانهاء حالة الحرب معها ٠

٦ ــ تحجيم الثورة الفلسطينية وتصفية قضية فلسطين ٠

٧ ــ المحافظة على المصالح الامريكية في المنطقة وضمانها ٠

٨ ـ تقليص وانهاء الوجود السوفياتي في المنطقة العربية وضرب الصداقة العربية السوفياتية ٠

ومع تنفيذ الخطوات الأولى للسياسة الأمريكية هـذه تحققت بعض أهداف هذا الاتجاه في زج الأمة العربية في أخطر مرحلة من تعريب الصراع المسلح كان أهمها الحرب التي بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ في لبنان ضد الثورة والوجود الفلسطيني فيه ٠

موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مشاريع التسوية :

اننا ندرك تمـام الادراك أن سياسة الولايات المتحـدة الأمريكية ومعها اسرائيل تتحرك ضمن استراتيجية واضحة معادية للامة العربية والتستر تحت الدعوة للعمل من أجل السلام في المنطقـة ٠

فاذا كانت مصلحة الكيان الصهيوني في استمرار هـذه الأوضاع الراهنة التي من شأنها أن تجعل العرب فاقدين القدرة على القيام بواجباتهم القومية ازاء مستقبلهم وأهدافهم القومية الكبرى ، فان مصالح الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجية في الوطن العربي ، تؤمنها هذه الأوضاع المتردية للامة العربية ٠ ومن هنا تتفق مصالح اسرائيل في البقاء والتوسع وضمان الامن مع بقاء واستمرار مصالح الولايات المتحدة الامريكية ٠

أن سياسة الولايات المتحدة مع الانظمة العربية باظهار نواياها الحسنة تجاه التوصل الى تسوية سلمية بين العرب واسرائيل ، لن يكون اكثر من ابقاء المنطقة العربية في موقع الاسترخاء والانتظار والاستسلام للارادة الامريكية ٠

لقد أدركنا ان مشاريع التسوية الامريكية الصهونية التي طرحت منذ حرب اكتوبر لن توصل العرب ولا شعبنا الفلسطيني الى حقوقهم الوطنية والقومية ٠ وما هي الا محاولات تضليلية لتثبيت الوجود الصهيوني في فلسطين وتأمين استمرار المصالح الامريكية الامبريالية في الوطن العربي ولهذا كانت اهدافنا الاستراتيجية في التحرك السياسي على المستوى الدولي تنطلق من ضرورة الصمود وافشال كل مشروع استسلامي على المستوى الدولي وعدم التنازل عن اي حق من حقوقنا الوطنية الثابتة وضرورة الصمود امام كل محاولات الابتزاز او التنازل مهما كلف الامر ٠

وبناء على ذلك كان لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تتمتع بمكانة هامة ومؤثرة على المستويين العربي والدولي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي اصبح العالم يدرك ضرورة اهمية مساهمته الفعالة في أي جهد من

شأن التوصل الى حل عادل ودائم في الشرق الاوسط وقضية فلسطين ٠

اساليب مقاومتنا لمشاريع التسوية على المستوى الدولي :

اعتمدت كل مشاريع التسوية الاستسلامية على قاعدة اساسية لحل المشكلة وهي نصوص وروح قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي تجاهل قضية فلسطين قضية وطنية وقضية شعب له حقوق في فلسطين اعترف المجتمع الدولي بها اي ان هذا القرار اقتصر في معالجته لقضية الشرق الاوسط التي ميزها المجتمع الدولي عن قضية فلسطين واعتبرها من نتائج القضية الاساسية ٠ ولهذا كان أول مقاومة لهذا القرار هو قرار المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته الماضية في رفض لهذا القرار وعدم التعامل معه باي شكل من الاشكال ٠ ان عملية ابطال التسلح بقرار دولي آخر يعالج قضية فلسطين ويضع الحل العادل بها ٠ ولهذا كان تحركنا على المستوى الدولي يهدف اساسا الى استصدار قرار يتمتع بالتعبير عن الارادة الدولية ويؤكد حقوق شعبنا ويضع تصوره للحل العادل للقضية الفلسطينية ويكون اساسا لهذا الحل ٠

وقد استطعنا ان نجسد هذه الارادة بقراري الجمعية العامة

رقم ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ الذين كانا منعطفا اساسيا في ارادة المجتمع الدولي نحو قضية فلسطين واسس حلها حلا عادلا ٠

ان قرار الامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ لا يقل أهمية عن قرارها رقم ١٣٧٥ ، فقد وضع هذا القرار حدا نهائيا على المستوى الدولي لجميع المحاولات التي تستهدف الانفراد بتسوية على حساب الشعب الفلسطيني وذلك بتأكيد الجمعية العامة للامم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة بكافة الجهود التي تبذل تحت اشراف الامم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل في الشرق الاوسط وعلى اساس قرار رقم ٣٢٣٦ ٠

وبهذه القرارات صاغ المجتمع الدولي الاسس السليمة لبحث قضية فلسطين وحدد اطرافها الاساسية كما حدد الاطار الذي يجب ان تبحث فيه وهو الامم المتحدة وبذلك نكون قد وضعنا بديلا واضحا تمتع بالتأييد الدولي لكل مقومات التسوية الاستسلامية ٠

ففي الوقت الذي تتحدث فيه اطراف التسوية عن اي تحرك سياسي لحل مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين تواجهها الارادة الدولية المثلة بقرارات الجمعية العامة المذكورة والتي كان اخرها تقرير لجنة العشرين ٠

مؤتمر جنيف :

تشير الدلائل الى ان هذا المؤتمر لن ينعقد في الوقت الذي تصورته بعض الاطراف ، ومن المعروف ان الجمعية العامة قد دعت الى عقده خلال شهر مارس الحالي ، غير ان الولايات المتحدة التي اهملت مؤتمر جنيف في الماضي لصالح سياستها الخاصة بالاتفاقات الثنائية بين الدول العربية واسرائيل استغلت دعوة الجمعية العامة هذه لتبتز مواقف عربية جديدة لصالح العدو الصهيوني دون ان يكون هناك جدية لعقد هذا المؤتمر في الوقت الذي حددته الجمعية العامة • وقد أوضحنا موقفنا للسكرتير العام للامم المتحدة في لقائنا الاخير وهو يستند الى ما يلي :

١ ــ ان القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ قد فقدا اهميتهما الدولية عندما رفض مجلس الامن في يناير ١٩٧٦ تأكيدهما مرة اخرى • كما ان قرارات الجمعية العمومية قد تجاوزتها •

٢ ــ لا بد ان تتضمن أية دعوة جدول لاعمال المؤتمر وان يكون بند فلسطين بندا مستقلا على جدول الاعمال •

٣ ــ رفض ان تبحث قضية فلسطين بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية •

٤ ــ منظمة التحرير مع اية جهود لحل مشكلة الشرق

الاوسط حلا عادلا على ان لا يمس ذلك حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ·

٥ ـ موضوع الوفد المستقل او الوفد العربي الواحد ، شأن عربي داخلي من حق العرب بما فيهم الفلسطينيون بحثه ·

العلاقات العربية ـ الفلسطينية

ننطلق في علاقاتنا العربية من الايمان بمبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اكد ان الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الاخر ، وان مصير الامة العربية بل الوجود العربي ذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس ·

ولقد اتسمت تحركاتنا السياسية في جميع المحافل الدولية والمناسبات كي نعطي هذا المفهوم صورا صادقة وعميقة ، غير ان الاحداث التي تعرضت لها المنطقة العربية اثر حرب اكتوبر والتي كانت من طبيعتها أن تعرض التضامن العربي كله للخطر والتمزق ، قد تحكمت باشكال العلاقات العربية ردحا من الزمن لم نستطع ان نخرج عليه باعتبارنا جزء من الامة العربية ·

ونستطيع ان نؤكد ان السياسة الامريكية التي عرفت بسياسة الخطوة خطوة لمنطقة الشرق الاوسط قد هدفت اول ما هدفت الى ضرب فكرة التضامن العربي الذي اثبت فعاليته وجدواه خلال حرب اكتوبر • وكانت المنطقة تخضع الى احد أمرين :

أولا : ان يبقى التضامن العربي وتندحر سياسة الخطوة خطوة •

ثانيا : ان تسود سياسة الخطوة خطوة ويتصدع التضامن العربي •

وللاسف الشديد نجحت تلك السياسة الى حد فعال في اهدافها الاولى وعانت الامة العربية كلها من نتائجها المريرة •

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمحاولة رأب الصدع واعادة التضامن بين دول المواجهة بشكل خاص والدول العربية بشكل عام متخطية كل الحساسيات ، حين بدأت القوى الانعزالية والرجعية في لبنان بتوتير علاقتنا مع الدولة اللبنانية الشقيقة وموروطة اياها في الدخول بصراع دموي ضد شعبنا المناضل في لبنان •

ولقد كانت الازمة اللبنانية احدى صور التمزق العربي الناتج عن تلك السياسة لجر الثورة الفلسطينية لحرب استنزاف

تهدف الى السيطرة عليها وتطويعها بما يتناسب ومشاريع التسوية الامبريالية ٠

لقد كان موقفنا في لبنان موقف الدفاع عن النفس والمحافظة على شعبنا وثورته ومصيره ، ورغم جسامة الاحداث وتلاحقها كنا نمارس ضبط النفس محاولين ايجاد حل للخروج من هذه المؤامرة حفاظا على التضامن العربي وعلى وحدة الساحة الفلسطينية ٠ وقد اثمرت ايجابيتنا وصبرنا ومثابرتنا باتفاق الرياض الذي وضع حد للاقتتال العربي وكان هذا نصرا للارادة الفلسطينية الهادفة لايقاف نزيف الدم العربي وعودة التضامن بين دول المواجهة والمحافظة على الوجود الثوري الفلسطيني وقراره مستقلا ٠

ان سياستنا العربية تقوم على مبدأ أساسي وهو المحافظة على التضامن العربي الهادف الى تحرير الارض العربية والمحافظة على الكرامة القومية وستبقى هذه مبادئنا التي سنعمل على الحفاظ عليها ٠

ان التناقضات العربية والتي تؤثر حتما على الساحة الفلسطينية كانت عاملا مساعدا في اطالة الازمة اللبنانية وتعقيدها ومجالا لمحاولة فرض الهيمنة على قرار الثورة

الفلسطينية المستقل والذي هو هدف من اهداف السياسة الامريكية في المنطقة ٠

الا ان صمود شعبنا الفلسطيني وتلاحمه مع الشعب الشقيق في لبنان وتصديهما معا للمؤامرة التي كانت تستهدف وجودهما وتلاحمهما هذا الصمود حطم حلقات التآمر هذه وتم انقاذ التضامن العربي الذي استعاد خطواته الاولى التي نأمل ان تكون في سبيل خدمة قضية فلسطين ٠

ان المرحلة الحالية التي تمر بها الامة العربية عامة وقضية فلسطين خاصة مرحلة دقيقة وحاسمة في تاريخنا وهي ترسم معالم مسيرتنا الثورية لبناء مستقبل شعبنا الفلسطيني ٠

ان الدبلوماسية الفلسطينية المعتمدة على الخط السياسي الواضح لكفيلة بخلق الوقائع والاحداث التي تطور من المواقف بما يتناسب وخط سيرنا ٠

ان علينا واجب قومي تجاه امتنا ، الا وهو ايقاف أي احتمال للتراجع العربي امام الامبريالية الامريكية والصهيونية وكشف خداعهما وعجزهما عن فرض التسوية الامريكية الاسرائيلية ٠

ان الاهداف الامبريالية هذه والتي تسعى اليها الولايات

المتحدة واسرائيل ضد التضامن العربي سوف يتحطم امام صمود الثورة الفلسطينية ويقظتها ٠

ان المرحلة القادمة هي مرحلة ازدياد الصراع الذي يجب ان نواجهها بكل قوتنا دفاعا عن انفسنا وعن امتنا العربية ٠

العلاقات مع المعسكر الاشتراكي :

لقد قمنا في بناء سياستنا في اتجاه تطوير علاقاتنا مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، منطلقين على اساس ان نشاطنا السياسي في الساحة الوطنية والدولية لا يمكن ان يضطرد نموه ويتصعد الا بتأييد القوى التقدمية والاشتراكية في العالم اجمع ، ومن هنا فان اسس اشادة هذه العلاقات وتطويرها كان ولا يزال بالحوار المستمر والصادق ، الذي أدى الى تطوير موقف الكتلة الاشتراكية ٠ وجاء هذا التطور الملحوظ بان انتقل من مرحلة الاعتراف بمصالح حيوية للفلسطينيين الى مرحلة تبنى الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وبهذا الموقف لا شك ازدادت قوة العلاقات وتوطدت مع الدول الصديقة هذه ، لا سيما عندما تبنت هذه الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة بالدورة التاسعة والعشرين قراري ٣٢٣٦ / ٣٢٣٧ ، والذي على

اساسهما اصبحت المجموعة الاشتراكية تنادي بتبني هذين القرارين كحل عادل لقضية فلسطين في اي محفل او مؤتمر دولي يعقد ٠

وبعد الاعتراف الذي حصلت عليه المنظمة من المنظومة الاشتراكية بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني تم افتتاح ممثليات لنا في كافة دول المعسكر الاشتراكي ٠

ويرى الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ان ماهية حل قضية فلسطين كان عبر تنفيذ قرارات الامم المتحدة الصادرة عن الجمعية العمومية في دوراتها المتعاقبة بان هذه القرارات هي التي يجب ان يعول عليها وعلى اساسها يدور النقاش في مؤتمر جنيف مع الاعتراف بالقرارات الاخرى ، هذا الى جانب التأكيد على ضرورة حضور الفلسطينيين كوفد مستقل بهذا المؤتمر والمشاركة في اعماله من منطلق ان الفلسطينيين هم جوهر الحل وبدون وجودهم ومشاركتهم لا يكون هناك سلام ولا حل في المنطقة ٠

لذلك فان مجالات العمل الواسعة عن طريق تنسيق الخطوات المشتركة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في مجال

تحركنا في الساحة الدولية من أجل قضيتنا أمر هام وضروري لا غنى عنه .

هذا وعلينا ان نعى حقيقة اساسية ومبدئية وهي انه برغم وجود خلاف في بعض وجهات النظر حول بعض القضايا التفصيلية فيما بيننا وبين المنظومة الاشتراكية الا أن تحالفنا سيبقى الاساس في تعاملنا مع هذه الدول الصديقة بل يجب توثيق وترسيخ هذا التحالف عن طريق الاستمرار في الحوار المبدئي البناء من اجل ازالة كل ما يشوب علاقاتنا من خلافات او تباين في وجهات النظر .

ولا شك ان في ما تقدمه دول المجموعة الاشتراكية لثورتنا من دعم ومساندة في المجالات المتعددة لدليل على تقدم هذه العلاقات الثنائية .

موقف دول اوروبا الغربية من القضية الفلسطينية ومن تسوية النزاع في الشرق الاوسط

في نفس الوقت الذي كنا فيه نمتن جبهتنا مع الاشقاء العرب ومع اصدقائنا في العالم ، بدأنا في فتح الحوار مع اوروبا الغربية لتي بدأ الرأي العام فيها يتحول لصالحنا بفضل تعاوننا مع الاحزاب التقدمية والاشتراكية في تلك البلدان ، وقد اعطى

هذا التعاون ثماره بتنامي احساس الانسان الاوروبي مدركا طريق مصالحه الحيوية مسقطا جدار الارهاب الفكري الصهيوني ·

وكانت فرنسا اول دولة اوروبية غربية اتخذت خطوات ايجابية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية وذلك حين اخذت قرارها بضرورة الحوار معنا · وبدأت بلقاءات بيننا وبين المسؤلين الفرنسيين على أعلى المستويات ، كان من نتيجتها بلورة الموقف الفرنسي المستقل والداعي الى ضرورة مراعاة حق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة واعترفت فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل شبه رسمي ·

وكان لهذا الموقف الجريء أثره الفعال على دول أوروبا الغربية التي بدأت تأخذ خطوات ايجابية ومتفاوتة تجاهنا ، وحددته فيما توصل اليه مؤتمر وزراء خارجية مجموعة دول السوق الأوربية المشتركة في اجتماعهم المنعقد في بروكسل بتاريخ السادس من تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ، اثر حرب اكتوبر محددين سياستهم الخارجية ازاء مشكلة الشرق الأوسط والتي جاء فيها :

" ان الدول التسع الأوربية الأعضاء في السوق المشتركة ترى أن أية تسوية سلام ينبغي أن تستند بصفة خاصة الى المبادىء أو النقاط التالية :

أولا : عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ٠

ثانياً . ضرورة أن تضع اسرائيل حداً لاحتلالها للاراضي التي تحتفظ بها منذ حرب عام ١٩٦٧ ٠

ثالثاً : احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الاقليمية وحقها في الحياة بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ٠

رابعاً : الاعتراف بأنه في حالة اقرار سلام عادل ودائم ينبغي أخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار ٠

كان الموقف هو الأول الذي تجمع عليه دول أوروبا الغربية التسع بوجوب أخذ الحقوق الفلسطينية المشروعة بعين الاعتبار ، وباتصالاتنا المستمرة التي دعمها الموقف الفرنسي الأكثر تطوراً تجاه قضية فلسطين ، تمّ تطوير مواقف الدول الأوربية الغربية الأخرى حيث صوتت معظم تلك الدول الى جانب دخولنا الأمم المتحدة كأعضاء مراقبين وامتنع بعضها عن التصويت فكان هـذا دليلا على التغيير في مواقف تلك الدول ٠

علماً بأن موقف فرنسا وبقية الدول الأوروبية الغربية من وجود دولة اسرائيل واضحا ٠٠ ألا وهو ضمان حدود اسرائيل وحقها في الوجود ٠

وبعـد اقرار قراري ٣٢٣٦ / ٣٢٣٧ ، تحـرك الموقف الأوربي الغربي خطوات أخرى الى الأمام ، عندما أخذت فرنسا

والنمسا والسويد وايطاليا تطالب بضرورة اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع ، وان أية تسوية لأزمة الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في اعتبارها ذلك الحق المشروع للشعب الفلسطيني ، وكان لهذا الموقف أن تباينت مواقف الدول الأوربية الغربية مع الموقف الأمريكي المتبني لسياسة اسرائيل تباينا ملحوظا ٠

هنا لا بد أن نشير الى أن بعض دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا وهولندا ، فان موقفها بقي متصلبا ومعاديا ، أما فيما يتعلق بالموقف البريطاني فهو بطيء للغاية في تحركه ولم يتجاوز الى الآن سوى تصريح وزير خارجية بريطانيا في جلسة مجلس العموم الذي لخص فيه موقف بريطانيا بما يلي :

« ان أية تسوية في الشرق الأوسط لكي تنجح لا بد أن تظهر الشخصية الفلسطينية ٠٠ انني أختار كلماتي بدقة حين أقول الشخصية الفلسطينية ، ولا أستطيع القول أكثر من ذلك بسبب مقتضيات وضرورات الوضع » ٠

وعلى أثر ذلك ظهر تيار آخر في مجلس العموم البريطاني طالب بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن لم تستطع بريطانيا لغاية الآن أن تتجاوز ارتباطها بالسياسة الأمريكية ٠ تلك السياسة التي تشترط وجوب اعتراف منظمة التحرير

الفلسطينية باسرائيل أولا ، ومن ثم تعترف كل من بريطانيا وأمريكا بالمنظمة بعدها ٠

وبالرغم من هذا ، فلقد تعلمنا من خلال تجربتنا السياسية أن نكون جد صبورين مواصلين السير بخطنا السياسي المبدئي بهدف خلق وقائع جديدة وحقائق جديدة تساعد على تطوير مواقف الدول بما يتلاءم ومبادئنا ، وسنواصل سير تحركنا على هذا المنوال حتى نصل الى احداث الوقائع المطلوب منا تحقيقها وهي:

١ ــ عزل اسرائيل دوليا وخاصة في ساحتها الأساسية التي خلقتها ودعمت وجودها ونقصد بذلك أوروبا الغربية ٠

٢ ــ عزل الموقف الأمريكي المعادي عن الموقف الأوروبي الغربي الذي تطور لصالحنا ولا شك في أن هذا الموقف الأوروبي سيلعب دورا حاسما في المراحل القادمة ٠

٣ ــ كسب مزيد من التأييد والاعتراف بنا من دول تلك المجموعة ٠

وبوسعنا القول أن سياستنا المرنة التي اتبعناها في بناء علاقاتنا مع دول أوروبا الغربية ساعد كثيرا على خلق فرص وعوامل جديدة لتحركنا في المستقبل وانه علينا مواصلة السير بهذا الاتجاه معتمدين الوقائع الدولية التي أوجدت التغييرات على الساحة العالمية ٠

وفي الآونة الاخيرة بدأت دول أوروبا الغربية وعلى أثر التصريحات المتعددة والمتناقضة لبعض الزعماء العرب حول اشكال الدولة الفلسطينية وارتباطاتها المستقبلية وكذلك الأحداث اللبنانية تحاول ايجاد مخارج تضمن مستقبل علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية ، وأدى هذا الى تجميد التطور البطيء نحو قضيتنا الى حد ما ٠

الحوار العربي الأوروبي :

أدت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ الى دفع دول أوروبا الغربية التسع وهي دول السوق المشتركة نحو تحديد موقف أكثر تطورا ازاء قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، كما جاء في بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ٠ وكان من الواضح أن هذا الاهتمام كان نابعا من حرص هذه الدول على مصالحها وحاجاتها اليومية في الطاقة التي كان لها الأثر البالغ في تحريك العالم خلال الحرب المذكورة ، ولقد استجابت الدول العربية للموقف الأوروبي الجديد من خلال بيان مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ الذي اعتبر مشجعا للبدء في الحوار العربي الأوروبي ٠

اعترض بدء الحوار صعوبات عدة كان أهمها التوجه السياسي

الذي كان هـدفا للجانب العربي في حين كان اهتمام الجـانب الاوروبي يتركز على الجانب الاقتصادي والفني ، وذلك منذ بدء الحوار عام ١٩٧٥ • وكان من ابرز الصعوبات تلك المحـاولات الامريكية بهدف عرقلة هذا الحوار ، والخلاف على قضية التمثيل الفلسطيني فيه ، الى ان تقرر ان يكـون في الحوار جـانبين ، اوروبي وعربي تكون المنظمة ضمن الجانب العربي •

واذا كان التطور السياسي في الجانب الاوروبي قد برز في بيان السادس من نوفبر ١٩٧٣ فانه ما زال يراوح في مكانه رغم المحاولات العربية لدفعه قدما على مدار عامين مـن اللقاءات العديدة والتي طرح فيهـا الجانب العربي عدة تساؤلات مطالبا الجانب الأوروبي باجات صريحة حول النزاع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية • غير ان الجانب الاوروبي الذي عقد آخر اجتماع له على مستوى وزراء الخارجية في لندن يناير ١٩٧٧ عجز عن اصـدار بيـان يؤكد فيه صيغة بيـان السـادس في نوفبر ١٩٧٣ •

ولقد لعبت الادارة الامريكية الجديدة في الاونة الاخيرة دورا ضاغطا على مجموعة الدول الاوروبية الغربية موهمة اياها بانها ستتقدم بمبادرات سلمية من جانبها لانهاء النزاع القائم في الشرق الاوسط وانهـا اي الولايات المتحدة تطلب من تلك

الدول عدم اتخاذ اية مواقف متطورة او مبادرات ازاءها وكان للولايات المتحدة ما ارادت وذلك حيث توقف اصدار البيان المزمع اصداره عن مؤتمر الحوار العربي الاوروبي الذي عقد في تونس قبل اسابيع ، ويتوجب علينا ان نسعى لخلق الظروف المناسبة لأحداث تساعدنا على مزيد من الحركة في تطوير مواقف هذه الدول ٠

موقفنا من دول عدم الانحياز :

اننا نعتبر انفسنا جزءا لا يتجزأ من هذه المجموعة الدولية ولقد كان للقرار الذي اتخذ في ليما باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية الاثر الاكبر الذي يثبت هذه العلاقة الاستراتيجية بيننا وبين هذه الدول التي تقف بقوة في معظمها مع قضية شعبنا سواء في المحافل الدولية او في المحافل الاقليمية ٠

وتشكل هذه الدول ثقلا كبيرا في الامم المتحدة واليها والى الاشقاء الآخرين والدول الاشتراكية والاسلامية يرجع الفضل في انجاح كل القرارات التي استطعنا الحصول عليها في الامم المتحدة في الدورات ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ وكذلك بالنسبة للمواقف والدعم الذي نتلقاه من كثير من هذه الدول على مختلف المستويات ٠

العلاقات مع الدول الاسلامية :

ان هذه العلاقات التي استطعنا اقامتها مع الدول الاسلامية منذ مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط ١٩٦٩ والقمة الاسلامي في لاهور ١٩٧٣ وبعد مؤتمرات وزراء الخارجية الاسلامي في كوالا لمبور وجده وتركيا واشتراكنا الدائم في جميع اعمال ونشاطات المؤتمر الاسلامي والذي كان آخرها اجتماع لجنة القدس التي انعقدت في عمان وكذلك استصدار طابع فلسطين في جميع البلدان الاسلامية ٠

وان العلاقات التي تربطنا بمعظم هذه الدول تدفع بنضالنا الى الامام ٠ وان كانت بعض هذه الدول الاسلامية لا زالت مترددة حتى الآن بفتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب القرارات المتخذة بهذا الشأن في مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الاسلامي ٠

الازمة اللبنانية :

من الواضح ان ما وقع في لبنان خلال الفترة ما بين ١٣ / ٤ / ١٩٧٥ وحتى الان لا يمكن عزله عما كانت تخطط له السياسة الأمريكية للمنطقة العربية بعد حرب اكتوبر عام١٩٧٣، لقد انفجرت الاوضاع العسكرية في لبنان باعلان الحرب على الثورة الفلسطينية والوجود الفلسطيني فيه ، وذلك بتاريخ

١٣ نيسان ١٩٧٥ ، بمجزرة عين الرمانة ، ولقد ساعد على اختيار لبنان مسرحا لهذه الحرب عدة عوامل منها :

١ ـ ازدياد الهجمات الاسرائيلية على القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية بهدف خلق التناقض بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ٠

٢ ـ التواجد الفلسطيني المسلح في لبنان ٠

٣ ـ الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية والتي اسهمت في زيادة حدة الصراع ٠

٤ ـ وجود ميليشيات انعزالية وطائفية حاقدة بدأت تهدد أمن المواطن اللبناني والفلسطيني في آن واحد ٠

٥ ـ نمو الحركة الوطنية والتقدمية في لبنان وطرحها لبرنامج عمل سياسي واضح يطالب باصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة ٠

٦ ـ تخوف القوى الامبريالية والمتحالفة معها من ازدياد نمو الحركة الوطنية اللبنانية وتأهيلها لتشكل بؤرة ثورية جديدة الى جانب الثورة الفلسطينية في مقاومة مشاريع التسوية الامريكية ومحاربة المصالحة الاستعمارية في المنطقة كلها وبهذا يشكل لبنان المناخ والمجال الطبيعي والمفيد لاشعال الحرب في لبنان لأهداف استعمارية امبريالية صهيونية متعددة منها :

١ ـ اضعاف وتحجيم الثورة الفلسطينية ان لم يكن القضاء عليها ٠

٢ ـ القضاء على الحركة الوطنية اللبنانية المتمثلة بالاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بعد ان اثبتت وجودها على الاصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية ٠

٣ ـ وضع هدف تعريب الصراع في المنطقة العربية ضمن سياسة الخطوة خطوة الامريكية موضع التنفيذ ٠

اثر مجزرة عين الرمانة تتابعت الاحداث العسكرية بشكل واسع وعنيف مما ادى الى استنهاض الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية الى قواها الذاتية السياسية والعسكرية تتصدى للهجمة العسكرية اليمينية التي بدت واضحة بقيادة حزب الكتائب الطائفي وحزب الوطنيين الاحرار وتواطوء كبير من الجيش معهما ٠ وقد أكدت الثورة انذاك موقفها من تتابع الاحداث بالنقاط التالية :

١ ـ أن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد انها لا تتدخل في شؤن لبنان الداخلية ٠

٢ ـ ان المقاومة حريصة على وحدة الشعب اللبناني ٠

٣ ـ ان المقاومة حريصة على السيادة اللبنانية ٠

٤ ـ ان هناك عابثون يحاولون تمزيق الأخوة اللبنانية ـ الفلسطينية ووحدة الشعب اللبناني ٠

٥ ـ كل فصائل المقاومة تقف صفا واحدا لمواجهة التآمر على الثورة وعلى الشعب اللبناني ٠

٦ ـ لم يتغير موقف المقاومة من حزب الكتائب والحوار مع السلطة مباشرة ٠

في تلك الفترة كان العدو الاسرائيلي يواصل قصفه المدفعي لمزارع عيتا الشعب وضواحي يارون وحواتا والعرقوب والقطاع الأوسط ليزيد في شل الصفوف وادامة التوتر في حين استمر القتال في بيروت وبعض المناطق الأخرى باصرار من حزب الكتائب الامر الذي جعل رئيس الوزراء اللبناني انذاك السيد رشيد الصلح يحمل حزب الكتائب امام مجلس النواب مسؤولية مجزرة عين الرمانة والمضاعفات والضحايا والأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالبلاد ، كما اتهم الصلح الكتائب بالعمل والتحضير لهذه الاعمال عبر المذكرات التي توالت بمناسبة وغير مناسبة حول الوجود الفلسطيني في لبنان ، والاستعداد العسكري لضرب المقاومة الفلسطينية ٠ ولقد أدى استمرار الاشتباكات وتفاقمها واصرار حزبي الكتائب والوطنيين الاحرار على تصعيد القتال الى عجز اية سلطة عن السيطرة على الاوضاع العسكرية مما ادى الى

استقالة حكومةالسيد رشيد الصلح · ولقد اعطىالفراغ السياسي الفرصة لرئيس الجمهورية انذاك لتشكيل حكومة عسكرية في ٢٣ / ٥ / ١٩٧٥ ، فكان هذا مؤشراً للنوايا المبيتة لدى رئيس الجمهورية لادخال الجيش رغم ارادة القوى الوطنية والشعب اللبناني ونصوص الدستور ولهذا لم يكتب لتلك الحكومة النجاح والاستمرار أمام اصرارالقوى الوطنية والجماهير اللبنانية على اسقاطها ·

بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧٥ بدأت الشقيقة سوريا بمبادرتها الاولى في المساهمة في حل الأزمة في لبنان · وكانت منظمة التحرير الفلسطينية مع هذه المبادرة وترى فيها ضرورة لما للشقيقة سوريا من مكانة هامة لدينا ولدى القطر اللبناني الشقيق من ناحية وحقيقة ان ما كان يجري في لبنان يهدد بشكل مباشر الامن في سوريا باعتبارها الدولة الاساسية في الجبهة الشرقية في مواجهة العدو الصهيوني من ناحية اخرى · وفي الوقت الذي كنا نؤكد فيه ان المحافظة على لبنان وسلامة ارضه كالحفاظ على الثورة الفلسطينية وان الثورة الفلسطينية لن تتدخل في الامور الداخلية التي هي من شأن اللبنانيين كانت الانقسامات الداخلية اللبنانية تزداد اتساعا والمعارك العسكرية تزداد ضراوة بسبب تصلب

الكتائب لافشال المبادرة السورية التي بدأت بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٧٥ .

وكان من الواضح جدا انه بالقدر الذي كنا فيه نؤكد اننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية في لبنان كانت القوى المعادية من الكتائب والوطنيين الأحرار بتواطىء مع أجهزة الدولة العليا وقيادة الجيش اللبناني تعمل لجر الثورة الى ساحة المعركة بالحصار الاول لتل الزعتر ، ثم بمحاصرة مخيم ضبيه وقصفه ثم اقتحامه ، ومن بعد المسلخ والكرنتينا . وبهذه العمليات العسكرية ضد المخيمات الفلسطينية باتت المؤامرة واضحة ولا تحتمل الصبر او الصمت ، فكان لا بد من رد عسكري للقوات المشتركة ضد أهداف مماثلة لعل في ذلك عبرة لايقاف مثل تلك المجازر . فكانت عملية الدامور ، وهنا اتضح التواطؤالسافر بين قيادة الجيش اللبناني ورئيس الجمهورية مع الكتائب والوطنيين الاحرار عندما تدخل الجيش بامر من رئيس الجمهورية بكامل اسلحته بما في ذلك الطيران ضد قواتنا في الدامور في حين لم يحرك الجيش ساكناً أمام مجازر ضبيه والكرنتينا والمسلخ ، بل لقد شارك هو نفسه الى جانب القوات الانعزالية في مهاجمتها .

عندئذ وبعد تكرار المجازر في المسلخ ، كان علينا ان نوسع خطوطنا العسكرية حماية لمخيمات شعبنا فاضطررنا للامتداد في

الجبل في محاولة لابعاد الخطر العسكري عن مخيمات شعبنا في بيروت • وتتالت الاحداث وكنا ننتظر انتخاب الرئيس الجديد لعله يلعب دورا في تهدئة الوضع وسهلنا عملية انتخاب الرئيس الياس سركيس • وحاولنا طلب التدخل العربي من الجامعة العربية ، وكنا نعتقد ان التدخل العسكري ينطوي على سلبيات كبيرة •

التدخل العسكري السوري :

حملت الاحداث الدموية المتصاعدة على التدخل العسكري السوري ، وبدخول الجيش السوري الى لبنان نشأ وضع جديد اكثر تعقيدا ، اذ كان دخول القوات السورية الى البقاع ايذانا بتوتر الاجواء بين المنظمات ووقعت احداث فردية سرعان ما ضبطت • الا ان هذه الاحداث تكررت في اكثر من مكان ، وكنا حريصين ان لا يقع اي صدام مع الاشقاء السوريين ووقعت سلسلة من الاحداث والصدامات تم بعدها اتفاق دمشق في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٦ الذي كان من شأنه ان يوقف الاقتتال غير ان اتفاق دمشق لم ينجح في انهاء الاقتتال مما دى الى تدهور الموقف من جديد في الساحة اللبنانية مما جعلنا نطلب تدخل الجامعة العربية وارسال قوات أمن عربية •

ولقد اعادت هذه الاحداث الى اذهاننا تصريح ايجال الون وزير خارجية العدو الصهيوني في الكنيسيت الذي أدلى به يوم ٥ / ٢ / ١٩٧٥ والذي قال فيه (انه لا بد من ايلول لبنان لضرب اللحمة السورية ـ الفلسطينية) وعشنا الاحداث مع الاشقاء السوريين ونحن نعتصر الما ودما ، وكان همنا هو الدفاع عن وجود شعبنا وثورته المسلحة ، ولا سيما بعد أن قامت اسرائيل بتدريب القوات الانعزالية وتزويدها بالسلاح وفرض الحصار البحري على شعبنا في لبنان مع القوات الوطنية ، اذ احكم الحصار عليه من البر والبحر والجو حين كانت القوات الانعزالية مستمرة في حصار مخيم تل الزعتر منذ اكثر من سبعة اشهر ، اجبر بعدها على خوض معركة دامت خمسة وخمسون يوما حتى فقد الماء والطعام والذخائر ٠

لقد تشعبت المعركة في لبنان في مراحلها الاخيرة ، ومما لا شك فيه ان التصادم بين القوات السورية مع قوات الثورة بغض النظر عن اسبابه او حجمه او مكانه كان من شأنه ان يؤدي الى تصديع التلاحم السوري الفلسطيني وضرب قوى الثورة العربية لصالح العدو الصهيوني الامبريالي ٠

مؤتمر الرياض :

اثر تفاقم الاحداث على الشكل المذكور دعى الى مؤتمر

سداسي في الرياض ، وكان اول بادرة عربيـة فعالة في ايقاف نزيف الدم في لبنان ، حيث قرر طلب وقف اطلاق النار واوصى بتشكيل قوات الردع العربية كما قرر تشكيل لجنة رباعية من الكويت والمملكة العربيـة السعودية وجمهورية مصر العربيـة وسوريا للاشراف على تنفيذ اتفاقية القاهرة • على ان يعقد مؤتمر قمة في القاهرة خلال وقت قصير لاقرار هذه التوصيات • وبالفعل تم ذلك ، ولقد أكد كل من مؤتمري الرياض والقاهرة قرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط فيما يتعلق بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ارضه •

والآن ونحن نعيش مرحلة تنفيذ قرارات مؤتمري الرياض والقاهرة نؤكد من جديد حرصنا على وحدة لبنان الوطنية وامنه واستقلاله وسيادته كما نؤكد عزمنا على الوقوف الى جـانب الرئيس سركيس من اجل خلق الاوضاع الملائمة للاستقرار والامن في لبنان الشقيق مؤكدين في نفس الوقت عـلى حقوق ثورتنـا وشعبنا التي ضمنتها اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وخاصة حقوق التنظيم والتواجد العسكري •

الموقف في الجنوب :

من المؤكد ان ما توصلت اليه الاطراف جميعها في لبنان من

خلال قرارات الرياض والقاهرة لم يرق للعدو الصهيوني الذي كان يعلن انه لن يسمح بعودة الاوضاع الى ما كانت عليه في لبنان ، فمنذ بدء تنفيذ قرارات الرياض والقاهرة قامت القوات الاسرائيلية بنقل عدد كبير من القوات الانعزالية عن طريق البحر لفلسطين المحتلة الى بعض القرى والمواقع في الجنوب ، وبدأت بالاشتراك الفعلي معها في شن هجمات عسكرية متتالية على القرى الجنوبية الوطنية ، وتهجير اهلها والاستيلاء عليها بهدف اقامة الحزام الامني الاسرائيلي ان حماية جنوب لبنان من اطماع التوسع الاسرائيلي الـذي بدأ يأخذ طابعه العملي في المرحـلة الراهنة هي مسئولية عربية تتحملها الامة العربية كلها .

لا شك ان ما انطوت عليه الازمة اللبنانية من نتائج تفرض علينا ان نعمل على تعزيز الثقة الكاملة بين الثورة الفلسطينية وبين الشقيقة سوريا ايمانا بما في ذلك من اهمية قصوى حتى تقف كل قوى المواجهـة صفا واحدا امـام التحدي الاسرائيلي العدواني . كما لا شك ايضا ان خروج الثورة الفلسطينية من تلك الازمة دون ان تحقق المؤامرة الامريكية اهدافها في زعزعة الثقـة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تحجيم الثورة أو تغيـير مواقفها بما يتفق مع أهداف المؤامرة ، يعتبر نصرا لكل قوى

المواجهة لما للثورة الفلسطينية من اهمية في صمودها واستمرارها في الكفاح ضد العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية ٠

خلاصة عامـة :

يمكن القول انه في الوقت الذي حقق فيه العمل الفلسطيني على المستوى الدولي خلال المرحلة ما بين الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني انتصارات ومنجزات كبيرة وهامة سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول تجسدت باعلان مواقفهـا المؤيدة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، والموافقة على افتتاح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عواصمها ، او على مستوى تطوير مواقف المجموعات الاقليمية والدولية ازاء قضية فلسطين لصالحها ، او على مستوى المؤتمرات الدولية والامم المتحدة في استصدار قراراتها الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة التاسعة والعشرين وحتى الدورة الحادية والثلاثين كما جاءت في الملاحق المرفقة ، نجد ان محصلة العمل السياسي في المرحلة الماضية بالاضافة الى الجوانب الايجابية فيها اظهرت نتـائج ومواقف سياسية لمختلف الأطراف ، يمكن أن تكون بمجملها قاعدة صحيحة وأرضية ثابتة للعمل السياسي في المرحلة المقبلة ٠ وعلى هـذا

الاساس يمكن القول ان رسم السياسة الفلسطينية للمرحلة المقبلة على المستوى الدولي يتبغي ان يسترشد بمعطيات المرحلة الماضية ليقيم على اساسها سياسة قوية ومتينة تكفل مواجهة التحركات المعادية وتحقق لقضيتنا تقدما في الوقت ذاته ٠

فاذا استعرضنا سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مشكلة الشرق الاوسط وما ادت اليه في الوطن العربي من اخطار التمزق ، وتعريب الصراع والتنازل امام العدو الصهيوني والمحافظة على وجوده وامنه ضمن اتفاقات ثنائية ، وابتزاز المواقف التراجعية العربية واذا القينا نظرة على سياسة الادارة الامريكية الجديدة المنبثقة عن سياسة الحزب الديمقراطي وبرنامجه السياسي الذي نجح الرئيس الامريكي الجديد جيمي كارتر على اساسه ولا سيما يتعلق بسياسة الحزب ازاء مشكلة الشرق الاوسط والذي لا يستطيع الرئيس الجديد كارتر الا ان يلتزم به ، نرى ان هذا الحزب لا يخرج عن مجل السياسة الامريكية التقليدية نحو اسرائيل ، بل ان مراجعة سريعة لقرارات المؤتمر العام للحزب الديمراطي (مدينة نيويورك يوليو ١٩٧٦) تعطى صورة عامة لما هو متوقع من الرئيس الجديد والادارة الامريكية الجديدة فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط واسرائيل ٠

تقول قرارات الحزب (سوف نستمر في البحث عن سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، ان الركن الاساسي لسياستنا هو الالتزام القوى باستقلال وامن دولة اسرائيل • وهـذه العلاقة الخاصة لا تعرقل تحسين العلاقات مع الشعوب الاخرى في المنطقة كما اننا سوف نتجنب فرض صيغة خارجية للتسوية على المنطقة وسوف ندعم المبادرات نحو التسوية اذا كانت مبنية على التفاوض المباشر بين الاطراف واعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي والسلام الكامل ضمن حـدود امنه وممكن الدفاع عنهـا) •

ان المراقب لا يحتاج الى كثير من الذكاء ليكتشف ان هذا القرار يمثل تماما (وربما لفظيا) وجهـة نظر الحكومـة الاسرائيلية في الموضوع وبالذات كلمة (ممكن الدفاع عنها) الواردة في قرارات الحزب •

ان هذا الحزب كان دائما (بوجود كارتر او عدمه) يمثل التيار الملتزم صراحة وعلنية بموقف اسرائيل وكذلك كان الحزب الديمقراطي دائما (سواء اكـان في الحكـم او خارجه) اداة الضغط الاولى لمزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية غير المشروطة او المحدودة الى اسرائيل •

اننا نورد هذه المواقف للحزب الديمقراطي لنستعرض

المبادىء التي سلكها ويسلكها هذا الحزب من حيث تأييد ودعم مواقف العدو الاسرائيلي الصهيوني واهدافه العدوانية التوسعية على حساب قضية فلسطين ومستقبل الامة العربية .

واذا كان هذا هو موقف الحليف القوي للعدو الصهيوني في نظرته لمشكلة الشرق الاوسط فان برنامج حزب العمل الاسرائيلي الذي حدده مؤتمره الاخير وانتخب اسحق رابين على اساسه وهو المرشح للاستمرار في حكومة العدو الاسرائيلي في انتخاب شهر (مايو) ايار القادم ، اعلن تعنت اسرائيل في رفضها الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . واقر اقامة المستوطنات في الضفة الغربية الفلسطينية ، واعلن ان خلاف الحزب مع حزب الليكود اليميني المعارض هو أن حزب العمل يرغب في التفاوض على الارض مع الدول العربية في حين يرفض الليكود أي تفاوض كان . كما أعلن حزب العمل أن المشكلة الاساسية في المنطقة هي اعتراف الدول العربية باسرائيل وليس مشكلة الفلسطينيين التي يمكن حلها ضمن الأطار الأردني .

من خلال هذا العرض السريع لمواقف العدو المشترك الامريكي ـ الاسرائيلي في نظرته ازاء مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، ومن خلال تصريحات فانس وزير خارجية الولايات المتحدة خلال زيارته للمنطقة والتي طلب فيها بضرورة

تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني ، نلمس ان العدو يعمل على ان يجعل من العنصر الفلسطيني رقما جديدا مضافا الى بعض الارقام في مسيرة التراجع والتنازل ظنا منه ان الثورة الفلسطينية اصبحت بعد الضربات التي وجهت اليها خلال السنتين الماضيتين في وضع لا يؤهلها لمقاومة المشاريع الامبريالية الامريكية الصهيونية لتكييف المنطقة بما يتفق مع بقاء المصالح الامريكية وتكريس الوجود الصهيوني العدواني في فلسطين ٠

انه من الواضح ان الولايات المتحدة واسرائيل تحاولان في سياستهما المشتركة نحو مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين التي تتضمن تفريغ المكتسبات الدولية التي حققناها سواء على صعيد مواقف الدول الفردية ازاء قضية فلسطين ودعمها لحقوق شعبنا او على صعيد مواقف المجتمع الدولي الممثلة بقرارات المؤتمرات الدولية والجمعية العامة للامم المتحدة التي اعترفت وعززت هذه الحقوق وما زالت تعمل على تنفيذها عمليا ، لتنفرد بمخططاتها دون ما قيد دولي يحول او يعرقل تلك المخططات ٠ اذ ان الثقل الدولي هذا يشكل بلا شك البديل الاساسي والقوي للمشاريع والمخططات الامريكية المعمول بها ٠ لهذا فان العمل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان يقوم على الاسس التالية في المرحلة المقبلة ٠

على الصعيد الفلسطيني :

أولا : العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة الفلسطينية وذلك بتنفيذ قرارات المجالس الوطنية السابقة في هذا الشأن في اطار منظمة التحرير الفلسطينية والالتزام بميثاقها ومبادئها وقراراتها ·

ثانيا : التمسك بقرارات المجالس الوطنية السابقة والعمل على ضوئها في المجالات المختلفة وتطويرها بما يكفل استمرار الثورة وتحقيق أهداف شعبنا وحقوقه الوطنية ·

ثالثا : التأكيد على اهداف شعبنا في هذه المرحلة في عودة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ الى ديارهم وممتلكاتهم وفي حق تقرير المصير والاستقلال الوطني وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني ·

رابعا : التمسك بحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل شعبنا في سائر المحافل الدولية المعنية الخاصة بقضية الصراع في المنطقة بشكل مستقل ومتكافىء ووفق قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ ·

على الصعيد العربي :

أولا : العمل على تعزيز التضامن العربي في مواجهة التآمر الامريكي الصهيوني على قضية فلسطين والامة العربية ·

ثانيـا : العمل على فضح المخططات التي تهدف الى النيل من حرية ووحدة وكرامة ومستقبل الامة العربية ومحاربتها بكل الوسائل ، وافشال مشاريع التسوية الامريكية ـ الصهيونية ·

ثالثـا : العمل عـلى استنهاض القوى العربية لتحمـل مسؤولياتها السياسية والقتالية والتاريخية من أجل تحرير الارض العربية وتحرير فلسطين ·

على الصعيد الدولي :

أولا : تعزيز علاقـات الصداقة وتطويرها مع الـدول الاشتراكية الصديقـة وفي مقدمتها الاتحـاد السوفييتي والصين الشعبية ·

ثانيـا : تعزيز وتطوير علاقاتنا مع دول العالم الثالث وحركة عـدم الانحياز والـدول الاسلامية والافريقية والـدول الصديقة في اتجاه مصلحة شعبنا وقضيتنا العادلة ·

ثالثـاً : تعزيز ومساندة حركات التحرير في العـالم في كفاحها من اجل استقلالها الوطني ·

رابعـا : المحافظة على المواقف الدولية المؤيدة لقضية فلسطين وتطوير هذه المواقف لصالح القضية ·

خامسا : تطوير القرارات الدولية التي اعترفت بحقوق

شعبنا في فلسطين والعمل على تنفيذها سواء على الصعيد المؤتمرات الدولية او على مستوى الامم المتحدة .

سادسا : التمسك بهذه القرارات كاساس يتمتع بالارادة الدولية لبحث قضية فلسطين في أي مجال دولي .

سابعا : الاستمرار في العمل من اجل تعزيز عزلة العدو الصهيوني في مختلف المجالات والمحافل الدولية .

مناقشة عامة حول التقريرين

شارك في المناقشة العامة العشرات من الأخوة الأعضاء متناولين المسائل الاساسية التي جاءت في التقريرين السياسي والمالي والتطورات السياسية بشكل عام . وقد كان لآراء الاخوة الاعضاء ومناقشاتهم الاثر الايجابي في أعمال اللجان .

تأبين الاستاذ كمال جنبلاط

وفي أثناء سير المناقشة العامة ورد نبأ استشهاد كمال جنبلاط الامين العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، فتحولت الجلسة الى جلسة تأبين للشهيد . وقد تحدث فيها الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة الثورة الفلسطينية وعدد من الاخوة أعضاء المجلس .

كما شارك في جلسة التأبين والقاء الخطب رؤساء الوفود الشقيقة والصديقة وقد أكد الجميع على ادانة حادث الاغتيال وشجبه • وأن استشهاده كان خسارة للثورة الفلسطينية وللبنان ولقضايا الشعوب المناضلة من أجل التحرر والاستقلال •

وقد أصدر المجلس بيانا نعى فيه للامة العربية والرأي العام العالمي الشهيد جنبلاط وقرر اطلاق اسم كمال جنبلاط على دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة •

لجان المجلس الوطني

بعد انتهاء المجلس من المناقشة العامة التي استمرت ثلاثة أيام ، تألفت لجان المجلس الوطني التالية :

١ ـ اللجنة السياسية
٢ ـ لجنة شؤون الوطن المحتل
٣ ـ اللجنة العسكرية
٤ ـ اللجنة المالية
٥ ـ اللجنة الاعلامية والثقافية
٦ ـ لجنة التنظيم الشعبي
٧ ـ لجنة الوحدة الوطنية
٨ ـ لجنة الشؤون الاجتماعية
٩ ـ اللجنة القانونية والتنظيم

١٠ ـ اللجنة التربوية

وقد باشرت اللجان اجتماعاتها الي استغرقت يومين عقدت خلالهما عدة جلسات نوقشت فيها المواضيع المتعلقة بالعمل الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة في مجالاته المختلفة ورفعت كل لجنة توصياتها الى رئاسة المجلس الوطني تمهيدا لعرضها على المؤتمر بهيئته العامة لمناقشتها واقرارها ٠

مقررات المجلس الوطني

عقد المجلس الوطني بهيئته العامة عدة جلسات لمناقشة توصيات اللجان واقرارها ٠ وقد وافق المجلس على توصيات اللجان بعد ادخال التعديلات اللازمة عليها ٠ وبذلك أصبحت هذه التوصيات قرارات صادرة عن المجلس الوطني ، على الوجه التالي :

اللجنة العسكرية :

اجتمعت اللجنة العسكرية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة في الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٧٧/٣/١٧ بحضور الاخوة الاعضاء

وانتخب الاخ العميد الركن محمد الشاعر رئيسا للجنة والاخ صالح رأفت مقررا لها ٠

وقد تم في هذا الاجتماع طرح ورقة عمل لوحدة قوات الثورة وجيش التحرير الفلسطيني تقدم بها الاخ أبو عمار وعدة مشاريع ومقترحات أخرى من أجل ذلك ، وبعد مناقشة المشاريع المقدمة للجنة ، توصلت الى التوصيات التالية :

١ ـ توحيد القوات المقاتلة لجميع فصائل الثورة الفلسطينية بما في ذلك الكفاح المسلح الفلسطيني وقوات المليشيا وجيش التحرير الفلسطيني في قوات موحدة تسمى (الجيش والقوات المسلحة للثورة الفلسطينية) وتعتبر المؤسسة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

٢ ـ يتكون الجيش والقوات المسلحة للثورة الفلسطينية من:

آ ـ قوات نظامية تسمى جيش التحرير الوطني الفلسطيني وتتبع له كافة القوات النظامية ٠

ب ـ قوات شبه نظامية ٠

ج ـ قوات الميليشيا بما فيهم منظمات الشبيبة والاشبال والزهرات ٠

٣ ـ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو القائد الاعلى للجيش والقوات المسلحة للثورة الفلسطينية ويقوم في نفس الوقت بمهمة القائد العام الى أن يتم اختيار من يشغل هذا المنصب ٠

٤ ـ يشكل مجلس أعلى عسكري برئاسة القائد الاعلى ويضم قادة المنظمات العسكريين ولقائد العام وقادة القوت الثلاث النظامية والشبه نظامية وقوات الميليشيا • ويقوم هذا المجلس بوضع القوانين واللوائح الكفيلة بتنظيم الجيش والقوات المسلحة وتعيين القيادات وبناء التشكيلات العسكرية ووضع الخطط والبرامج والميزانية الكفيلة بتوحيد ودعم وتطوير الجيش والقوات المسلحة •

٥ ـ يتولى الصندوق القومي الفلسطيني مهمة الصرف على هذا الجيش على ضوء القوانين التي يضعها المجلس العسكري الاعلى ، وتدفع التنظيمات التزاماتها للصندوق القومي لفترة انتقالية مدتها عام الى أن يتم التوحيد المالي •

٦ ـ يعتبر جميع العسكريين الفلسطينين غير العاملين في الجيش والقوت المسلحة أفرادا احتياطيين من حق القيادة استدعاءهم في الوقت المناسب •

٧ ـ الخدمة الوطنية الزامية على جميع الفلسطينيين في كافة الأقطار العربية ويتم ذلك بالتنسيق مع الدول العربية المضيفة ويؤدي هؤلاء خدمتهم في الجيش والقوات المسلحة الفلسطينية •

٨ ـ اعادة النظر في الاتفاقيات العسكرية المعقودة بين

منظمة التحرير الفلسيطينية والدول العربية التي ترابط فيها وحدات جيش التحرير الفلسطيني بغية التوصل الى عقد اتفاقيات جديدة بما يمكن القيادة السياسية للمنظمة من السيطرة وقيادة هذا الجيش ٠

٩ ــ التأكيد على ضرورة تصعيد الكفاح المسلح في المناطق المحتلة ومطالبة دول المواجهة العربية بفتح جبهاتها أمام قوات الثورة الفلسطينية للعمل ضد العدو الصهيوني وضمان حق التواجد والتحرك لقوات الثورة في هذه الدول ٠

١٠ ــ التأكيد على حق المقاومة الفلسطينية بالاحتفاظ بكامل اسلحتها في لبنان وحقها الكامل في الدفاع عن مخيمات شعبنا٠

١١ ــ يطلب من رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام للجيش والقوات المسلحة للثورة الفلسطينية تنفيذ ذلك ويعاونه في ذلك المجلس العسكري الاعلى أن يتم ذلك بأسرع وقت ما يمكن٠

توصيات لجنة الوحدة الوطنية

عقدت لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاتها يومي ١٧ ــ ١٨ آذار (مارس) ١٩٧٧ بحضور أعضائها ٠

وقد تم في الجلسة الاولى انتخاب الاخ عبد العزيز الصقر رئيسا ، والاخ عبد الغني هللو مقررا ٠

وناقشت اللجنة موضوع الوحدة الوطنية ، وأعربت عن أسفها لعدم تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن المجلس الوطني بهذا الصدد • وقد أجمع أعضاء اللجنة على تقديرهم لأهمية تحقيقها ، وخاصة في هذا الظرف بالذات الذي تتعرض فيه الثورة الفلسطينية وجماهيرنا لهجمة شرسة من قوى المعسكر المعادي الامبريالية والصهيونية والرجعية • وقد استندت اللجنة في مناقشاتها على لمبادىء لتالية :

١ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الاطار العام لوحدة كافة القوى الوطنية الفلسطينية على أساس الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية •

٢ ـ ان تشمل الوحدة كافة الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ودوائر عملها •

٣ ـ أن تتم الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة الفلسطينية على أساس جبهوي •

٤ـ ان يراعى في كافة الهيئات القيادية والمؤسسات ودوائر العمل المتعددة تطبيق مبدأ القيادة الجماعية ، وضرورة تعزيز العلاقات الديمقراطية في مختلف مجالات العمل ، واعتماد

الحوار الديمقراطي أساساً لحل المشكلات التي قد تنشب بين المنظمات ٠

وعلى أساس من هذه المبادىء ، توصي اللجنة بما يلي :

١ ـ تشكيل الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ، والمجلس المركزي على أسس جبهوية ٠

٢ ـ يطلب المجلس اللجنة التنفيذية بوضع الخطط الكفيلة من أجل وحدة جميع القوات المسلحة للثورة في جيش موحد ، وفي ميليشيا شعبية موحدة ٠

٣ ـ يتم التوحيد الكامل لجميع مصادر الجباية وجميع مجالات الصرف ضمن الصندوق القومي الفلسطيني وتحت اشراف ٠ على أن تعدل اللجنة التنفيذية اللوائح المالية للصندوق القومي بحيث تكفل الانسجام مع متطلبات العمل الثوري الفلسطيني

٤ ـ يتم توحيد اجهزة الاعلام ووسائله لدى فصائل الثورة الفلسينية في جهاز مركزي واحد ووسائل موحدة على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

٥ ـ يتم توحيد جميع أجهزة العلاقات الخارجية لمختلف المنظمات وتكون الجهة المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية هي

المسؤولة عن العلاقات الخارجية للثورة الفلسطينية بما في ذلك التمثيل السياسي في البلاد العربية والصديقة والاجنبية ٠

٦ ـ تشكل اللجنة التنفيذية لجنة لدراسة الاوضاع التنظيمية في الوطن المحتل ، والاردن لوضع الصيغة الملائمة للتوحيد ضمن الظروف النضالية والامنية ٠

٧ ـ يحتفظ كل فصيل باستقلاله الايديولوجي والتنظيمي الداخلي ضمن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

٨ ـ يشكل أعضاء المجلس الوطني المتواجدون في أي بلد فيه مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لجنة استشارية لمدير المكتب ، تعاونه في مواجهة القضايا التي تواجه المكتب ، ويطلعها على المستجدات التي تصله ، واجتماعاتها شهرية ٠

٩ ـ تتولى دائرة التنظيم الشعبي للجنة التنفيذية والآخذة بعين الاعتبار قاعدة التمثيل الجبهوي فيها مسؤولية وضع الخطط العامة لعمل المنظمات الجماهيرية والنقابية الفلسطينية على أساس قاعدة التمثيل النسبي الذي يضمن التنافس الديمقراطي ويعزز من دور المنظمات الجماهيرية في النضال الوطني لشعبنا الفلسطيني

١٠ ـ كلف المجلس رئيس اللجنة التنفيذية بحل الخلافات داخل الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ٠

١١ ـ قرر المجلس احالة جميع توصيات هذه اللجنة الى اللجنة التنفيذية لتأخذ ما تراه مناسبا منها ٠

اللجنة التربوية

عقدت اللجنة التربوية المنبثقة عن الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاتها يومي ١٧ ـ ١٨ آذار ١٩٧٧ بحضور الاخوة أعضاء اللجنة ٠

وقد تم في الجلسة الاولى انتخاب الدكتور فاضل زيدان رئيسا والدكتور حنا ناصر مقررا ٠ وناقشت اللجنة أمور التربية للشعب الفلسطيني وقدمت التقرير التالي :

تعتمد قدرة شعبنا في الاستمرار والبقاء وفي دعم ثورته وتطويرها اعتماداً كبيراً على التعليم والمتعلمين٠ولذلك فانقضية التربية ومستواها وأهدافها هي قضية هامة جدا بالنسبة لشعبنا الفلسطيني وبما أن م ت ف هي الممثل لشرعي لوحيد لشعبنا فعليها أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في تخطيط وتحديد محتواها وربطه باحتياجات شعبنا في داخل الوطن المحتل وخارجه،ومن أجل تربية أجيال جديدة قادرة على تحمل اعباء النضال الفلسطيني واستمراره وتحقيق أهدافه ٠

ان استمرار احتلال العدو الصهيوني لارضنا وبقاء شعبنا

مشتتا في أقطار عديدة وتعرضه للهجمة تلو الهجمة وآخرها ما واجهه في لبنان أدى الى خلق مشكلات تربوية حادة تتطلب حلولا ملحة • ولهذا يقرر المجلس الوطني الفلسطيني ما يلي :

١ ــ تشكل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مجلسا أعلى وللتربية والتعليم العالي تتبع مباشرة رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى المهام التالية :

أ ــ رسم السياسة العليا للثقافة والتربية والتعليم العالي •

ب ــ وضع الاطار العام للخطط التربوية واقرار الخطط التفصيلية التي ترفعها له الاجهزة المختصة في منظمة التحرير •

ج ــ التنسيق بين الاجهزة العاملة في هذا المجال •

د ــ الاشراف على تنفيذ الخطط الموضوعة ومتابعتها •

هـ ــ تعبئة الكفاءات الفلسطينية والعربية والاستفادة منها في مجالات التربية والعلوم والثقافة •

ويتشكل هذا المجلس من مسئولي الاجهزة العاملة في مجال التربية والتعليم ومن الكفاءات الفلسطينية العليا بحيث يراعى في اختيارها تمثيل التجمعات الفلسطينية والتخصصات العلمية المختلفة •

٢ ــ تطوير ودعم دائرة الشؤن التربوية والتعليم العالي

بمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من القيام باعبائها كاملة وذلك بزيادة ميزانية هذه الدائرة ودعمها بالكفاءات والعناصر البشرية اللازمة وزيادة صلاحياتها التنفيذية ٠

٣ ـ تطوير ودعم مركزي التخطيط والابحاث الفلسطينيين لتمكينهما من اداء دورهما في اعداد الخطط والدراسات التربوية والتعليمية وتقديمها للمجلس الاعلى للتربية والتعليم ٠

٤ ـ اقامة جامعة عربية فلسطينية في فلسطين المحتلة ٠

٥ ـ تقديم الدعم المادي السنوي لمؤسسات التعليم العالي العربية الموجودة في الارض المحتلة من اجل تطويرها وزيادة استيعابها ٠

٦ ـ انشاء معاهد فنية متوسطة في فلسطين المحتلة ٠

٧ ـ دراسة وسائل تأمين التعليم العالي للفلسطينيين الراغبين في اكمال تحصيل تعليمهم العالي خارج الارض المحتلة (ويدخل في ذلك مشروع الجامعة الشعبية والجامعة العائمة والجامعة التقليدية وأية وسائل أخرى متاحة) ٠

٨ ـ تشكيل مكتب مركزي لتأمين قبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية والاجنبية وتنسيق قبولهم ٠ ويعطي المكتب اهتماما خاصا عند توزيع مقاعد الدراسة لأبناء الاراضي المحتلة

وابناء الشهداء المقاتلين وابناء المناطق العربية الذين لا يعاملون معاملة ابناء تلك المناطق في القبول في الجامعات ٠

٩ ـ تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية حل مشكلة تأمين التعليم الثانوي للطلبة الفلسطينيين في لبنان بانشاء المدارس الجديدة وتوفير اماكن الدراسة القائمة حاليا اللبنانية والفلسطينية ٠

١٠ ـ السعي عن طريق المنظمات الدولية لتأمين فرص التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي لابناء فلسطين في الجزء المحتل قبل عام ١٩٤٨ ٠

١١ ـ تتولى المنظمة من خلال اجهزتها المختصة مسؤولية توجيه ومتابعة التعليم الابتدائي والاعدادي للشعب الفلسطيني والذي يتم بواسطة وكالة الغوث وتعمل كذلك على رفع مستواه وتطويره وشموله ٠

١٢ ـ مطالبة الحكومات العربية المضيفة معاملة الطلبة الفلسطينيين معاملة ابنائها ٠

١٣ ـ تقديم الدعم المادي لاتحاد المرأة الفلسطينية في مشاريع رياض الاطفال التي ترعاها ومساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في وضع برامجها ٠

١٤ ـ تقديم الدعم المادي والمعنوي للمدينة التعليمية

لأبناء شهداء ومجاهدي فلسطين المقامة في الجمهورية العربية السورية ومدرسة اسعاد الطفولة في لبنان وتزويدهما بالخبراء والكفاءات العلمية ٠

١٥ ـ اصدار مجموعة من الكتب المدرسية المناسبة عن القضية الفلسطينية الصالحة للتدريس في المراحل الدراسية قبل الجامعية في كافة الدول العربية ، مع التوصية بالاستفادة من المشروع الذي يقوم به مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

١٦ ـ تقديم الدعم المادي الممكن لصندوق الطالب الفلسطيني والتنسيق بين هذا الصندوق وبين المكتب المركزي لتأمين قبول الطلبه الفلسطينيين ٠

لجنة التنظيم الشعبي :

اجتمعت لجنة التنظيم الشعبي المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني يومي ١٧ / ٣ ـ ١٨ / ٣ / ١٩٧٧ بحضور الآخوة اعضاء اللجنة ٠

وقد انتخبت اللجنة الأخ يحيى خلف رئيسا والأخت نهاية محمد مقررة ٠

وقد ناقشت اللجنة جدول اعمالها وأقرت التوصيات التالية :

١ ـ توصي اللجنة بتشكيل مجلس يضم ممثلين عن كافة التنظيمات الشعبية برئاسة مسؤول دائرة التنظيم الشعبي يساعد الدائرة في تحقيق اوثق العلاقات بين منظمة التحرير والتنظيمات الشعبية وينسق العلاقة بين التنظيمات الشعبية فيما بينها بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية ٠

٢ ـ توصي اللجنة بان يوافق المجلس الوطني على وضع ميزانية محددة للتنظيمات الشعبية لمساعدتها في اداء مهامها وتنفيذ مشاريعها ٠

٣ ـ توصي اللجنة بان تسود روح الوحدة الوطنية في مجال العمل الشعبي وان يكون مبدأ المشاركة في تحمل المسؤلية سائدا مما يعكس ويعزز من دور هذه التنظيمات في ان تلعب دورا أكبر لتحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فصائل الثورة الفلسطينية بما لا يتعارض مع روح العمل الديمقراطي والمنافسة الشريفة ٠

٤ ـ توصي اللجنة بان تولي التنظيمات الشعبية اهتماما خاصا وعمليا بقواعدها وكوادرها في الارض المحتلة ، ودعم نضالاتها النقابية والسياسية ، وتطوير اساليب واشكال نضالها وصمودها وفاعليتها واشراك التنظيمات الشعبية في لجان الارض المحتلة التابعة لمنظمة التحرير ٠

٥ ـ توصي اللجنة باستكمال توحيد جميع منظمات

الشباب والرياضة ضمن اطار مجلس اعلى للشباب والرياضة وحصر تمثيل الشباب والرياضة بهذا المجلس ·

٦ ـ توصي اللجنة ان تتضمن لوائح المنظمات الشعبية النص على التزامها بمبادى الميثاق وقرارات المجالس الوطنية ·

٧ ـ توصي اللجنة بالعمل على تأسيس معهد التدريب النقابي والثقافة العمالية للتنظيمات الشعبية تحت اشراف دائرة التنظيم الشعبي ·

٨ ـ توصي اللجنة بان تقدم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدعم المادي المناسب للمشاريع الانتاجية التي يقوم بتنفيذها الاتحاد العام لعمال فلسطين دعما لصمود عمال فلسطين في الارض المحتلة ولبنان ·

لجنة الاعلام والثقافة :

عقدت اللجنة اجتماعاتها بحضور كافة أعضائها ·

وقد انتخبت اللجنة الأخ عبد الله الحوراني رئيسا والدكتور اسعد محمد عكه مقررا ·

ناقشت اللجنة الاوضاع الاعلامية والثقافية في الساحة الفلسطينية والنواقص والسلبيات التي تعاني منها ، كما ناقشت وضع الاعلام عن القضية الفلسطينية في الخارج وضرورة الاهتمام به وتطويره ، ووضعت جدولا لاعمالها يتضمن النقاط التالية :

١ ـ الوضع الاعلامي الفلسطيني ٠

٢ ـ الوضع الثقافي الفلسطيني ٠

٣ ـ الاعـلام الخارجي ٠

٤ ـ قضايا التوزيع والنشر ٠

وانطلاقا مـن الحرص عـلى تجسيد الوحـدة الوطنية الفلسطينية في مجـال حيوي كمجال الاعـلام ، ورغبة في الغاء الازدواجية القائمة في ميدان الاعلام الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية وادراكا لاهمية الوسائل الثقافية وضرورة تطويرها وللعلاقة الوثيقة التي تربط بين الاعلام والثقافة بحيث يكمل احدهما الآخر فقد تبنت اللجنة التوصيات التالية :

١ ـ تختص دائرة واحدة في منظمة التحرير الفلسطينية بمعالجة القضايا الاعلاميـة والثقافية وتسمى دائرة الاعـلام والثقافـة ٠

٢ـ العمل على ان تتبع كافة المؤسسات الاعلامية والثقافية والفنيـة الناطقة باسـم منظمـة التحرير الفلسطينية دائـرة الاعـلام والثقافـة ٠

٣ ـ يشكل مجلس مركزي للاعلام والثقافة مهمته رسم السياسة الإعلامية للمنظمة والاشراف على تنفيذها ، كما يتولى

التنسيق مع دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الاخرى في مجال الاعلام ٠

٤ ـ توصي اللجنة بضرورة اعطاء الأهمية الكافية للقضايا والنشاطات الثقافية وتطوير المؤسسات العاملة في هذا المجال وتوحيدها وانشاء المؤسسات الضرورية لهذا الغرض ، ضمن دائرة الاعلام والثقافة الأم ، ورصد الميزانيات اللازمة لانشاء هذه المؤسسات وتطوير القائم منها ٠

٥ ـ ضرورة التنسيق بين النشاطات الاعلامية لمختلف فصائل الثورة في اطار المجلس المركزي للاعلام التزاما بالخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وانسجاما مع روح الوحدة الوطنية الفلسطينية ٠

٦ ـ اعطاء المزيد من الاهتمام للاعلام الموجه الى المناطق المحتلة ودعم المؤسسات والنشاطات الاعلامية والثقافية الوطنية داخل الوطن المحتل لتعزيز دورها الوطني والثقافي في مواجهة الاحتلال ، والعمل على نشر بعض ماتصدره هذه المؤسسات من أعمال ثقافية وأدبية في وسائل الاعلام والثقافة العربية ٠

٧ ـ الاهتمام بالاعلام الموجهة لليهود في فلسطين المحتلة عبر مختلف الوسائل الاعلامية ، والتنسيق مع اجهزة الاعلام

العربية لضمان صحة الخط الاعلامي لذي تسلكه البرامج الموجهة الى المجتمع الاسرائيلي ٠

٨ ـ شجب التهجمات التي تمارسها بعض أجهزة الاعلام العربية ضد الشعب الفلسطيني ، والثورة الفلسطينية مستهدفة بذلك تنمية المشاعر الاقليمية وروح العداء بين جماهير الامة العربية ومطالبة الدول العربية المعنية واتحادات الكتاب والصحفيين وأجهزة الأعلام في هذه الدول للعمل على وقف وادانة هذه الحملات ومروجيها ٠

٩ ـ ضرورة الاهتمام بالاعلام الخارجي عن القضية الفلسطينية وعلى المجلس المركزي للاعلام أن يضع الخطط اللازمة لتطوير وتنسيق الاعلام في هذا المجال بحيث يؤخذ بعين الاعتبار تزويد مكاتب المنظمة وممثليها والمغتربين الفلسطينيين والعرب في الخارج بالنشرات والمواد الاعلامية والثقافية وارسال الوفود الفلسطينية المتخصصة بشكل دوري واقامة المعارض واستضافة وفود اعلامية من الخارج ، وتعزيز علاقات التعاون الاعلامي والثقافي مع المؤسسات والهيئات المعادية للصهيونية العنصرية والاهتمام بالمناسبات الوطنية واحيائها ٠

١٠ ـ الاهتمام بابراز التراث الحضاري والثقافي للشعب

الفلسطيني ، والتركيز على هذا الجانب من الاعلام في توجهنا للرأي العام الدولي ٠

١١ ـ الاهتمام بمختلف الفنون الفلسطينية وتوفير الامكانيات المادية اللازمة لتطويرها والاستفـادة منها في مجال الاعلام عن القضية الفلسطينية ٠

١٢ ـ الاهتمام وحصر وتوفير الكادر البشري للاعـلام والثقافة الفلسطينية وذلك عن طريق اقامة دورات تدريبية وتخصيص جزء من المنح الدراسية المقدمة لمنظمة التحرير الفلسطينية سنويا لصالح خلق كوادر اعلامية وثقافية متخصصة ٠

١٣ ـ ضرورة الاهتمام بموضوع توزيع المادة الاعلامية الفلسطينية لمختلف أنحاء العالم ، واتخاذ الاجراءات التنفيذية لتركيز عملية التوزيع وضمان توصيل المواد الاعلامية والثقافية الى أوسع قطاعات الرأي العام الدولي ٠

١٤ ـ ضرورة اعتماد الميزانية الكافية لدائرة الاعلام والثقافة لتغطية نفقات النشاطات المبدئية في التوصيات السالفة٠

اللجنة المالية :

عقدت اللجنة المالية اجتماعاتها بحضور كافة أعضاءها ، وقد انتخب الاخ سعد الدين غندور رئيسا والاخ عبد اللطيف عثمان مقررا ٠

أولا : توصيات عامة :

١ ـ أن يتضمن تقرير الصندوق القومي في المستبل موجز التوصيات المتخذة من قبل المجلس لوطني في دوراته للسابقة ، وبيان ما تم تنفيذه منها وما لم يتم وأسباب ذلك ٠

٢ ـ متابعة سعي اللجنة التنفيذية للعمل على تحصيل جميع التزامات الحكومات العربية تجاه منظمة التحرير والتي لم تسدد بعد لاسيما التزامات الدعم المنبثق عن مؤتمر القمة السابع في الرباط لعام ١٩٧٦ ٠

٣ ـ التأكيد على قيام اللجنة التنفيذية بمزيد من الاتصالات مع الهيئة العليا للاغاثة العربية لتحويل رصيد التبرعات المتبقية لديها الى الصندوق القومي الفلسطيني تنفيذاً لقرار الهيئة المذكورة في ١٩٧٢/٥/٣١ ٠

٤ ـ التأكيد وبشدة على جميع قرارات المجلس الوطني المتعلقة بالوحدة المالية ـ جباية وانفاقا ـ وحث القيادة السياسية على تحقيق هذه الوحدة من خلال الاطار التنظيمي لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ٠

٥ ـ السعي الحثيث لفرض ضريبة التحرير على القطاع الخاص الفلسطيني في البلاد العربية أسوة بالعاملين في القطاع العام من الفلسطينيين ومن هم من أصل فلسطيني ٠

٦ ـ ان اللجنة المالية وهي تنظر بعين التقدير للنشاطات الخارجية للصندوق القومي الفلسطيني على صعيد الجالية العربية بالمهاجر وكذلك على الاصعدة المالية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية وكذلك المؤتمرات الدولية توصي بما يلي :

آ ـ توسيع ودعم نشاط الصندوق القومي في المهاجر ولا سيما الجاليات العربية فيها من أجل زيادة الدعم المالي من هذه الجاليات لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

ب ـ توسيع ودعم نشاطات الصندوق القومي الفلسطيني في المؤسسات المالية العربية والدولية وكذلك ايجاد الوسائل الممكنة للصندوق القومي من أجل الاشتراك وانضمام الى المنظمات والمؤسسات والمؤتمرات الاقتصادية العربية والعالمية ٠

جـ ـ العمل وبجد مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من أجل دعم الصمود الاقتصادي والاجتماعي لابناء شعبنا في فلسطين المحتلة ٠

٧ ـ توصي اللجنة بأن تتولى اللجنة التنفيذية اعادة النظر في نسب علاوة غلاء المعيشة والتعويض العائلي المقررة للعاملين في المنظمة وتحديدها بما يتناسب مع مستوى المعيشة في البلدان المقيمين فيها ٠

٨ ـ توفير المزيد من الدعم المالي للتنظيمات والاتحادات الشعبية بشكل يمكنها من القيام بمهامها على الوجه الافضل ٠

٩ ـ تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات الملائمة والسريعة وبالتعاون مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي من أجل تصفية المبالغ لدى قوات التحرير الشعبية في قطاع غزة عن الفترة حتى ١٩٧٢/٦/٣٠ ٠

١٠ ـ على الصندوق القومي الفلسطيني وبالتعاون مع القيادة السياسية عمل الاجراءات اللازمة من أجل استدراك التحفظات الواردة في تقريري مراقب الحسابات وخاصة التحفظات رقم ٦،٧،٨،١١ من تقريره على الحسابات الختامية في ٣٠ حزيران ١٩٧٥ ٠

١١ ـ نتيجة للأحداث التي مر بها شعبنا على مدار السنوات الثلاث الماضية لاسيما ماتمخضت عنه الحرب الاهلية في لبنان باتت الحاجة ماسة لاحداث دائرة تعني بتوفير الرعاية والخدمات الاجتماعية لأبناء شعبنا وخاصة المتضررين من هذه الأحداث وعلى ذلك تتمنى اللجنة المالية على المجلس الوطني أن يقر احداث دائرة للشؤون الاجتماعية للاضطلاع بهذه الاعباء وبالتعاون مع الهيئات الفلسطينية العاملة في حقل الخدمات الاجتماعية

كالاتحادات وجمعية أسر الشهداء وغيرها ، وتوفير المخصصات اللازمة لتغطية هذه النشاطات ٠

١٢ ـ توصي اللجنة المالية بالعمل على ايجاد ميزانية موحدة لجيش التحرير الفلسطيني ٠

١٣ ـ لاحظت اللجنة المالية أن هناك نشاطات متعددة تبذلها القيادة الفلسطينية على المستوى الفلسطيني وعلى المستوى العربي الرسمي والشعبي من أجل توفير الدعم اللازم لصمود شعبنا في أرضنا المحتلة ٠ وايمانا من اللجنة المالية بضرورة تنظيم عملية توفير ذلك الدعم الهام والضروري بما يكفل تحقيق المطالب المالية لجميع البلديات والهيئات والجمعيات والمعاهد والأندية والروابط وغيرها حتى تستطيع تلك الجهات الوطنية المسؤولة في أرضنا المحتلة القيام بواجباتها نحو شعبنا الصامد على الوجه الافضل ، فان اللجنة المالية توصي بضرورة توحيد هذه الجهود في الصندوق القومي الفلسطيني لتكون قادرة على اداء مهمتها وأن تبذل هذه الدائرة مع قيادة المنظمة كل الجهود من أجل تأمين الاموال اللازمة لتلك الجهات الوطنية في الارض المحتلة سواء في ذلك الاموال المطلوبة كمساعدات دائمة أو الاموال المطلوبة كقروض للمشاريع الاستثمارية اللازمة لدعم صمود شعبنا وتوفير العمل لعمالنا ٠

ثانيا : توصيات حول الميزانيات :

١ ـ المصادقة على الحسابات الختامية لعامي ٧٣/٧٤ و ١٩٧٥/٧٤ ٠

٢ ـ الموافقة على اقتراحات مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني الواردة في التقرير المالي الحادي عشر :

أ ـ ان تتخذ ميزانية عام ٧٤/٧٥ وملاحقها الثلاث التي اعتمدتها قرارات اللجنة التنفيذية رقم ٢٤/٧٥ بتاريخ ٢٢/١/٧٥ ورقم ١٠٧/٧٥ تاريخ ٢٧/٤/٧٥ أساسا لتغطية نفقات عام ١٩٧٦/٧٥ ٠

ب ـ ان يعمل خلال السنة المالية ٧٦/٧٧ بميزانية عام ٧٤/٧٥ وملاحقها الثلاث المحددة في الفقرة (أ) اعلاه ٠

جـ ـ ان تفوض اللجنة التنفيذية باعداد ميزانية عام ٧٨/٧٧ في حدود خمسة ملايين دينار اردني يضاف اليها ما قد تحتاج اليه للتعليم العالي ضمن حدود الواردات ، على أن يصار الى اعتماد مشروع الميزانة هذا في جلسة مشتركة تعقدها لهذا الغرض اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره العام ٠

لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل

اجتمعت لجة الشؤون الاجتماعية والعمل المنبثقة عن

المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة يومي ١٧و١٨/ ٣/١٩٧٧ بحضور الاخوة أعضاء اللجنة :

وقد تم انتخاب الأخت انتصار الوزير رئيسة للجنة والأخ زيد وهبه مقررا • كما تم الموافقة على جدول الاعمال التالي :

أولا : انشاء دائرة « للشؤون الاجتماعيـة والعمـل » في منظمة التحرير الفلسطينة •

ثانيا : ورقة العمل المقدمة من ممثلي المخيمات الفلسطينية في لبنـان •

ثالثا : رعاية أسر الشهداء والأسرى والمعتقلين والمتضررين والمفقودين والجرحى •

رابعا : الشؤون الصحية •

خامسا ـ رعاية الطفل الفلسطيني •

سادسا : العمل والعمال •

سابعا : لجنة المتابعة •

مشاريـع التوصيات والقرارات

وقد بين الاخوة الاعضاء الجوانب المحيطة بكل موضوع من المواضع المطروحة على جدول الاعمال وبالمناقشة تقرر مايلي :

أولا ـ بالنسبة لانشاء دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل:

مطالبة المجلس الوطني الفلسطيني من اللجنـة التنفيذية

انشاء دائرة خاصة ومستقلة للشؤون الاجتماعة والعمل في منظمة التحرير الفلسطينية ٠

ثانيا ـ بالنسبة لورقة العمل المقدمة من ممثلي المخيمات الفلسطينية في لبنان :

١ ـ المطالبة بايجاد الحلول اللازمة للمخيمات المهجرة في لبنان وتأمين جميع احتياجاتهم المعيشية والحياتية ٠

٢ ـ مواصلة البحث عن جميع المفقودين بسبب احداث لبنان الاخيرة والسعي بكافة السبل والجهود الممكنة لمعرفة مصيرهم٠

٣ ـ توفير الخدمات الصحية من عيادات ومستشفيات وتطوير القائم منها في جميع المخيمات ويكلف الهلال الاحمر الفلسطيني بذلك وفق الامكاميات والاولويات ٠

٤ ـ العمل على تأمين مياه الشرب في المخيمات في لبنان وذلك من خلال حفر الآبار الجوفية وتمديد شبكة مجاري كافية وتمديد شبكات المياه للمنازل ٠

ثالثا ـ بالنسبة لرعاية أسر الشهداء والاسرى المعتقلين والمتضررين والمفقودين والجرحى :

١ ـ جمعية رعاية اسر مجاهدي وشهداء فلسطين بالاستناد لقرار المجلس الوطني في دورته التاسعة وبالاستناد لقرار اللجنة

التنفيذية رقم ٧٣/١٢٣ ، وتقديراً للمسؤوليات الجسيمة التي تقوم بها جمعية رعاية اسر مجاهدي وشهداء فلسطين • وبعد أن أخذ علما المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الثالثة عشرة بالاعباء الطائلة والمتزايدة يوما بعد يوم والتي تقع على عاتق هذه الجمعية مع استمرار مسيرة الشعب الفلسطيني يقرر :

أ ـ الطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دعم جمعية رعاية أسر مجاهدي وشهداء فلسطين ومساندتها على الدوام في مختلف المجالات وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة حتى تتمكن هذه الجمعية من الاستمرار بالقيام بالواجبات الاجتماعية الملقاة على عاتقها وتحقيق أغراضها الانسانية المتعددة •

ب ـ استصدار القرارات الخاصة بشأن استمرار اعتماد واعتبار هذه الجمعية هي الجهة الوحيدة المناط بها رعاية اسر شهداء ومجاهدي فلسطين وتقديم كافة الخدمات الاجتماعية لهم، لدى منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المستويين العربي والدولي وضمن منطوق القرار ٧٣/١٢٣ •

جـ ـ يوصي المجلس الوطني الفلسطيني استمرار دعم جمعية المناضل الجريح بالقدس وجمعية المحاربين القدماء الفلسطينيين في غزه •

٢ ـ مطالبة اللجنة التنفيذية بمواصلة السعي الحثيث لاطلاق سراح كافة الاسرى والمعتقلين في سجون العدو الصهيوني.

٣ ـ أ ـ التأكيد على تقديم المزيد من الرعاية الاجتماعية والدعم المالي لاسر جميع الاسرى والمتضررين في الوطن المحتل دعما لصمودهم البطولي الرائع ومناهضتهم المستمرة للاحتلال الصهيوني البغيض.

ب ـ اقرار تقديم التعويضات المناسبة لاصحاب المنازل التي يقوم العدو الصهيوني بنسفها بسبب مقاومتهم للاحتلال.

رابعا ـ بالنسبة للشؤون الصحية :

دعم جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني على ضوء مقررات المجالس الوطنية السابقة لكي تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الصحية للشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه.

خامسا ـ بالنسبة لرعاية الطفل الفلسطيني :

المطالبة بدراسة كافة المشاريع المتعلقة برعاية الطفل الفلسطيني من خلال تعميم فكرة دور الحضانة ورياض الاطفال ورعاية الاسرة الفلسطينية ودعم المشاريع القائمة وتلك المقدمة من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المعنية ، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

سادسا ـ بالنسبة للعمل والعمال :

١ ـ أ ـ العمل على انشاء صندوق للضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين تحت اشراف الدائرة ومن خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين ٠

ب ـ العمل على انشاء صندوق للتأمين الصحي للعمال الفلسطينيين تحت اشراف الاتحاد العام لعمال فلسطين ٠

٢ ـ دراسة كافة المشاريع الانتاجية والتعاونية وتخصيص موازنة خاصة لمثل هذه المشاريع الحيوية ، على ان تعطى اولوية للمشاريع في لبنان المقدمة من قبل الاتحاد العام لعمال فلسطين وذلك لاهمية الاوضاع العمالية التي نشأت نتيجة الاحداث الاخيرة هناك ٠

٣ ـ أ ـ تعزيز نشاطات الاتحاد العام لعمال فلسطين واجهزة المنظمة الاخرى في اوساط العمال المهاجرين خاصة في اوروبا الغربية ٠

ب ـ لفت النظر الى الخطورة الناجمة عن هجرة العمال الفلسطينيين الى بعض الدول الاوروبية من خلال الاغراءات المادية التي تقدم لهم فيها ووضع الخطط

الكفيلة لمواجهة هذه الظاهرة والاسباب الاقتصادية الكامنة خلفها ٠

٤ ـ التوصية بان يعطى موضوع التأهيل المهني للجرحى ومتضرري الاحداث العسكرية الاهتمام الكافي وذلك من خلال دعم المؤسسات التأهيلية والانتاجية والثقافية ورعاية الامومة والطفولة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي في الساحة الفلسطينية ٠

٥ ـ الاهتمام بتطوير ودعم النوادي الاجتماعية والثقافية للجاليات الفلسطينية في المهجر من الناحية الثقافية والحث للعمل على انشاء نوادي جديدة في مناطق التجمعات الفلسطينية وكذلك في البلاد العربية المضيفة ٠

لجنة شؤون الوطن المحتل :

اجتمعت لجنة الوطن المحتل المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة بكامل اعضاءها يومي ١٧ و ١٨ / ٣ / ١٩٧٧ وانتخبت الأخ مصطفى ملحم رئيسا للجنة والأخ ساجي سلامة خليل مقررا لها ٠ وبعد استعراض كافة المناقشات التي جرت أقرت التوصيات التالية :

١ ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الشهيد كمال

جنبلاط اذ يؤكد على وحدة شعبنا المصيرية والنضالية في مختلف انحاء فلسطين وخارجها ليحيي بكل فخر واعتزاز نضالات شعبنا في الوطن المحتل وقدراته الكفاحية وصموده المتواصل رغم كافة المؤامرات والممارسات الصهيونية والامبريالية ـ خاصة الامريكية ـ والرجعية العربية • ويثمن عاليا انتفاضاته الجماهيرية الباسلة على مدى السنوات الاخيرة والتي تعبر عن موقف شعبنا الثابت في رفض الاحتلال الصهيوني بكل حزم وفي التمسك الصلب بأرضه وحقوقه الوطنية والثقافية حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وتصديه لمؤامرات خلق القيادة البديلة واصراره على تقويض كل محاولات المس بحقوقه الوطنية في الاستقلال الوطني والتحرير •

ويحيي المجلس نضالات وصمود مناضلينا في سجون الاحتلال الاسرائيلي الذين يمارس ضدهم ابشع انواع القهر والتعذيب والاضهاد الذي يتنافى مع حقوق الانسان والأعراف الدولية ، والذي يؤكد على الطبيعة الفاشية للحركة الصهيونية العنصرية •

٢ ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني يشيد بالتلاحم النضالي الوثيق لجماهيرنا الفلسطينية في كل الوطن المحتل والذي تجلى بأروع صوره في معارك الدفاع عن الأرض وفي النضال ضد اجراءات الاستيطان ومصادرة الاراضي والتهويد والاجراءات

القمعية والعقوبات الجماعية اللاانسانية والابعاد وتدنيس المقدسات وسياسة طمس الثقافة الوطنية وكل الاجراءات التي جاءت وثيقة كنج لتعبر عن بعض أوجهها. ان وقوف شعبنا في الوطن المحتل الى جانب ثورته سياسيا وماديا اثناء الازمة اللبنانية لهو أكبر دليل على وحدة تماسك شعبنا وعمق التزامه بأهداف ثورته وإصراره على حمايتها .

٣ ـ يؤكد المجلس انه من اجل تعزيز وتصعيد نضالات شعبنا الوطنية داخل الوطن المحتل وتكريسا لوحدة كل القوى والقطاعات والمؤسسات الوطنية فان المجلس يؤكد اهمية تدعيم الجبهة الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل ومشاركة جميع الفصائل والقوى الوطنية فيها .

٤ ـ من اجل تدعيم وتجسيد القرار الدولي الخاص باعتبار الصهيونية حركة عنصرية ، يؤكد المجلس على اهمية دعم القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للصهيونية والمدافعة عن حقوق شعبنا الوطنية داخل فلسطين المحتلة .

٥ ـ العمل من اجل ان توافق الدول العربية على قبول عودة الرعايا اليهود الذين نزحوا الى فلسطين المحتلة ومساندة النشاطات العربية التي تخدم هذا الغرض .

٦ ـ يؤكد المجلس على الاهمية السياسية والاجتماعية

والادبية القصوى لقضية المناضلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ، ويدعو الى :

أ ـ دعم اسر المعتقلين والموقوفين والمعوقين من خلال دعم وتطوير مؤسسة اسر المعتقلين والشهداء لتصبح مؤسسة فلسطينية وطنية عامة قادرة على دعم ومساعدة كافة اسرى وشهداء ومعوقي الثورة الفلسطينية وخاصة في الوطن المحتل ٠

ب ـ تبني قضاياهم ودعم نضالاتهم داخل السجون وتشكيل لجان دائمة للدفاع عن حقوقهم والاتصال مع لجان السلم والعفو الدولية ولجان الدفاع عن حقوق الانسان لكسب التأييد لقضاياهم العادلة ولفضح أساليب العدو التي تمارس ضدهم ٠

ج ـ تقديم الدعم الأدبي والمادي للجان الدفاع عن المعتقلين في الوطن المحتل ٠

٧ ـ يؤكد المجلس اهمية تدعيم نضالات الطبقة العاملة الفلسطينية داخل الوطن المحتل وتقديم الدعم لها من خلال النقابات والمشاريع التعاونية والاقتصادية بما يكفل تحسين اوضاعها المعيشية والحيلولة دون هجرتها لكي تتمكن من لعب دورها الطليعي في مجرى النضال المناهض للاحتلال الصهيوني ٠

٨ ـ يؤكد المجلس اهمية الدعم الشامل لكافة المؤسسات الوطنية في الوطن المحتل وذلك عن طريق :

(١) السعي لتأسيس صندوق مالي لدعم صمود شعبنا في الوطن المحتل ٠

(٢) السعي للتنفيذ العلمي لمشروع صندوق القدس الذي اوصى به المؤتمر الاسلامي الاخير في عمان ٠

(٣) بذل مزيد من الجهود من اجل الافراج عن ودائع الافراد والمؤسسات في الدول العربية التي تعود لشعبنا في الوطن المحتل ٠

(٤) تشجيع ودعم مشاريع الصمود في الوطن وبالاخص جمعيات الاسكان والتعاونيات الزراعية والصناعات الوطنية وتصدير المنتجات الوطنية ٠

(٥) دعوة ابناء شعبنا في المهجر لاستثمار اموالهم في الوطن المحتل ٠

(٦) تطوير وتوسيع المؤسسات التعليمة الوطنية الحالية والعمل على اقامة جامعة فلسطينية بما يكفل لطلابنا في الوطن المحتل فرصا اوسع للتحصيل العلمي وضمانا لتثبيتهم على ارض الوطن ، بالاضافة الى بذل اقصى الجهود من اجل قبول طلابنا

في الجامعات والمعاهد العربية والاجنبية ورعايتهم في الاماكن التي يتواجدون فيها ٠

(٧) تقديم اوسع الدعم في المجال الصحي لشعبنا في الوطن المحتل عن طريق المساعدات المالية والعينية والفنية لكافة المؤسسات الصحية الوطنية بما يكفل منع هجرة الكفاءات الصحية من الوطن وتردى الاوضاع الصحية لشعبنا ٠

٩ ـ العمل من اجل ان يولي الاعلام الفلسطيني وخاصة الاذاعي اهمية بالغة لاحتياجات جماهيرنا في المناطق المحتلة من حيث التوجيه السياسي الواضح والدقيق والاهتمام بمعالجة قضاياهم الحياتية والجماهيرية ٠ كما يؤكد المجلس اهمية انشاء مركز دراسات خاص بشؤون الوطن المحتل ومتابعة شؤون جماهيرنا بكل موضوعية ودقة وان يقوم هذا المركز باصدار نشرة اعلامية خاصة بذلك ٠ وتكوين لجنة من الخبراء والمختصين لوضع برنامج عمل طويل المدى على جميع الاصعدة ٠ كما يؤكد المجلس اهمية انشاء مركز اعلامي خاص بشؤون الوطن المحتل وان يقدم هذا المركز نشرات خاصة به ٠

١٠ ـ يؤكد المجلس على ضرورة ان يتضمن التقرير السياسي للجنة التنفيذية باستمرار فصلا خاصا بالمناطق المحتلة

يتناول الانجازات التي حققتهـا داخـل الوطن المحتل وتحليلا للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه ٠

١١ ـ تشكيل لجنـة دائمة منبثقة عـن المجلس الوطني مهمتها متابعة كل ما يتعلق بشؤون الوطن المحتل داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية او خارجها على ان يراعي في تشكيلها العناصر التي هي عـلى تماس مباشر بقضايا وشؤون الوطن المحتـل ٠

١٢ ـ يؤكد المجلس على ضرورة تطوير دائرة شؤون الوطن المحتل ومكاتبها بحيث تمتلك الامكانيات والصلاحيـات والفعاليات التي تمكنها من اليقام بمهامها المطلوبة ٠

١٣ ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني اذ يؤكد على عروبة فلسطين بكاملها وخصوصا مدنية القدس فانه لا يعترف بأي حال من الأحوال باية تغيرات ديموغرافية او اجراءات الضم والاستيطان والمصادرة ونقل ملكية الاراضي عن طريق الرهونات والاستيلاء على الأرض بالقوة او اعلان اغلاق بعض المناطق او اية اجراءات اخرى غير شرعية ٠

١٤ ـ يؤكد المجلس أن قضية الدفاع عن الارض هـو واجب وطني مقدس لا بد ان يحظى بالأولوية في اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية وان يجرى تقديم اوسع الـدعم لنضالات

شعبنا المناهضة للممارسات الصهيونية العنصرية، والتي تجلت بأروع صورها في (يوم الأرض) ويطالب المجلس بان تعمل اللجنة التنفيذية على ما يلي :

أ ـ اعتبار يوم الأرض يوما فلسطينيا للتضامن مع نضال شعبنا في الوطن المحتل .

ب ـ العمل على ان يصبح يوم الأرض يوما عربيا تشارك فيه الجماهير العربية وتتضامن مع نضال شعبنا .

ج ـ دعم نضالات لجان الدفاع عن الارض في الوطن المحتل .

١٥ ـ اتخاذ جميع الاجراءات لمنع تسرب الارض الفلسطينية للعدو والقيام بحملة مضادة لمعالجة جميع محاولات العدو الصهيوني لشراء هذه الارض .

١٦ ـ تحال الى اللجنة التنفيذية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما تراه مناسبا بشأنها .

اللجنة القانونية والتنظيم :

اجتمعت اللجنة القانونية والتنظيم ، المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة وعقدت اجتماعها الأول في الساعة السابعة من مساء يوم ١٧ / ٣ / ١٩٧٧ كما

عقدت اجتماعها الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٨ / ٣ / ١٩٧٧ بحضور جميع الاخوة اعضاء اللجنة ٠

وقد انتخبت اللجنة الأخوين جمال الصوراني رئيسا واسماعيل حسين خليل مقررا ٠

وبعد المداولات ، واطلاع الاخوة الاعضاء على المسائل المحالة الى اللجنة من رئاسة المجلس الوطني ، أقر جدول الاعمال التالي :

١ ـ المجلس المركزي تشكيله وصلاحياته

٢ ـ اللجان الدائمة تشكيلها وواجباتها

٣ ـ اعادة توزيع العمل بين دائرتي الاعلام والتربية والثقافة ٠

وبعد نقاش شارك فيه جميع الاخوة الاعضاء في اجتماعي اللجنة ، فان اللجنة القانونية والتنظيم ترفع التوصيات التالية :

اولا : المجلس المركزي واللجان :

١ ـ يشكل المجلس المركزي من بين اعضاء المجلس الوطني ٠

٢ ـ يتكون المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني ، وعدد من الاعضاء يساوي ضعفي على الاقل

عدد اعضاء اللجنة التنفيذية من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والشخصيات الوطنية ٠

٣ ــ يخول المجلس المركزي باتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحهـا عليه اللجنة التنفيذية في اطـار مقررات المجلس الوطني ٠

٤ ــ يخـول المجلس المركزي باقرار الخطط التنفيذيـة المقدمة اليه من اللجنة التنفيذية ٠

٥ ــ على المجلس المركزي متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني ٠

٦ ــ أ ــ يشكل المجلس المركزي لجان دائمة من بـين اعضاء المجلس الوطني ، ويكون رؤساء اللجان الدائمة من اعضاء المجلس المركزي ٠

ب ــ تكون مهمة اللجان الدائمة اعداد الدراسات والبحوث في المسائل المحالة اليها مـن المجلس المركزي واللجنة التنفيذية ٠

ج ــ كذلك الاطـلاع على حسن سـير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة بذلك للمجلس المركزي ٠

٧ ــ يضع المجلس المركزي نظاما داخليا ينظم سير اعماله واعمال اللجان الدائمة ٠

ثانيا : وتوصي اللجنة بما يلي :

١ ــ تصبح اسم دائرة الشؤون التربوية والثقافية ، دائرة التربية والتعليم العالي وتختص بذلك فقط ٠

٢ ــ يغير اسم دائرة الاعلام والتوجيه القومي لتصبح دائرة الاعلام والثقافة وتختص في كلا المجالين ٠

ثالثا : عرض على اللجنة تعديل المادة ١٣ من النظام الاساسي المتعلق بتشكيل اللجنة التنفيذية ، وتوصي اللجنة بابقاء المادة الثالثة عشرة من النظام الاساسي على حالها وذلك لتعذر بحثها لأسباب فنية ٠

رابعا : يكلف المجلس الوطني مكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتشكيل المجلس المركزي في مدة اقصاها شهر من هذا التاريخ ٠

اعـــلان سياسي

صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)

ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط) انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية السابقة ومن حرص على

الانتصارات والمكتسبات السياسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي خلال الفترة التي تلت دورته الثانية عشر ، وبعد دراسة ومناقشة آخر تطورات قضية فلسطين ومختلف اوجه نشاطات الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية داخليا وعربيا ودوليا وكذلك الوضعين العربي والدولي ٠

وتأكيدا على دعم مسيرة النضال الوطني الفلسطيني وتحقيق اهدافه في جميع الميادين والمحافل العربية والدولية ــ فان المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد ما يلي :

١ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني واساسه ، وان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابته في وطنه ، لذلك فان المجلس الوطني يؤكد رفضه لهذا القرار ورفض التعامل على اساسه عربيا ودوليا ٠

٢ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف منظمة التحرير الفلسطينية من تصميمها على مواصلة الكفاح المسلح وما يترافق معه من اشكال النضال السياسي والجماهيري لتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ٠

٣ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان النضال في

الاراضي المحتلة بجميع اشكاله العسكرية والسياسية والجماهيرية تشكل الحلقة المركزية في برامجه النضالية • وعلى هذا الاساس تناضل منظمة التحرير الفلسطينية من اجل تصعيد الكفاح المسلح في الاراضي المحتلة وتصعيد كافة اشكال النضال الاخرى المترافقة معه ، وتقديم جميع اشكال الدعم المادي والمعنوي لجماهير شعبنا في الارض المحتلة من أجل تصعيد هذا الكفاح وتعزيز صمودها لدحر الاحتلال وتصفيته •

٤ ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف منظمة التحرير الفلسطينية برفض جميع اشكال التسويات الاستسلامية الامريكية وكافة المشاريع التصفوية ويؤكد تصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التصدي لافشال اية تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية والثابتة ويطالب الأمة العربية بتحمل مسؤولياتها القومية وحشد جميع طاقاتها لمواجهة هذه المخططات الامبريالية الصهيونية •

٥ ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية وضرورة الوحدة الوطنية عسكريا وسياسيا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية لكونها شرطا اساسيا من شروط الانتصار ، ولذلك يتوجب ترسيخ الوحدة الوطنية على مختلف المستويات وجميع الاصعدة على

قاعدة الالتزام بهذه القرارات ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذ ذلك ٠

٦ ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني حرصه على حق الثورة الفلسطينية في التواجد على ارض لبنان الشقيق في اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية ٠ كما يؤكد تمسكه بتنفيذها نصا وروحا بما فيها الحفاظ على سلاح الثورة وأمن المخيمات ٠ ويرفض المجلس اي تفسير لهذه الاتفاقية وملاحقها من جانب واحد ٠ مع حرصه على سيادة لبنان وأمنه ٠

٧ ـ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الشعب اللبناني الشقيق البطل ويؤكد حرص منظمة التحرير الفلسينية على وحدة ترابه وشعبه وأمنه واستقلاله وسيادته وعروبته ٠ ويؤكد اعتزازه بمساندة هذا الشعب الشقيق البطل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تناضل من أجل استرداد شعبنا لحقوقه الوطنية في وطنه وحقه في العودة اليه ٠ ويؤكد بشدة على ضرورة تعميق وترسيخ التلاحم بين جميع القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ٠

٨ ـ ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تقوية الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية وتعميق التلاحم مع جميع القوى المشاركة فيها في جميع أقطار الوطن

العربي وكذلك ضرورة تصعيد النضال العربي المشترك والارتقاء بصيغة دعم الثورة الفلسطينية لمواجهة المخططات الامبريالية والصهيونية ٠

٩ ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني تعزيز النضال والتضامن العربي على قاعدة النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعمل على تحرير كافة الاراضي العربية المحتلة والالتزام بدعم الثورة الفلسطينية لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني دون صلح او اعتراف ٠

١٠ ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني حق منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي والقومي وعبر اية ارض عربية في سبيل تحرير الارض المحتلة ٠

١١ ـ يقرر المجلس الوطني الفلسطيني مواصلة النضال من اجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني ٠

١٢ ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة

والدول الاسلامية والدول الافريقية ومع جميع حركات التحرر الوطنية في العالم ٠

١٣ ــ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني مواقف ونضالات جميع الدول والقوى الديمقراطية التي وقفت ضد الصهيونية بصفتها شكلا من اشكال العنصرية وضد ممارساتها العدوانية ٠

١٤ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه والتي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة ٠

ويدعو جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم الى قطع جميع اشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني العنصري ورفض الاتصال به وبأدواته ٠

١٥ ــ ان المجلس الوطني الفلسطيني آخذا بعين الاعتبار الانجازات الهامة التي تمت على الساحتين العربية والدولية منذ انتهاء الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني والتي استعرض فيها التقرير السياسي المقدم من اللجنة التنفيذية يرى ما يلي :

أ ــ يؤكد حرصه على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافيء في جميع المؤتمرات والمحافل

والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف وهي الحقوق التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٤ وخاصة القرار رقم ٣٢٣٦ ٠

ب ـ يعلن ان أية تسوية او اتفاق يمس حقوق شعبنا الفلسطيني وفي غيابه باطلة من اساسها ٠

عاشت الثورة ـ عاشت الوحدة الفلسطينية بين فصائل الثورة الفلسطينية المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ٠

وانها لثورة حتى النصر ٠٠٠

المجلس الوطني الفلسطيني
الدورة الثالثة عشرة
دورة الشهيد كمال جنبلاط
٢٠ / ٣ / ١٩٧٧

وقبل نهاية الدورة الثالثة عشرة اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني القرارات التالية :

١ ـ قرار بشأن لجنة العشرين :

يوجه المجلس الوطني الشكر الى رئيس وأعضاء لجنة العشرين المنبثقة عن الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، على جهودهم المبذولة وعلى التوصيات الواردة في التقرير الذي يعتبر خطوة متقدمة على طريق اهداف شعبنا الثابتة ٠

٢ ـ قرار بشأن عروبة القدس :

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني كل الاجراءات الاسرائيلية داخل المنطقة والتي تهدف الى تغيير المعالم الديموغرافية باطلة من أساسها ٠ خصوصا تلك المتعلقة بالقدس حيث يؤكد المجلس على ضرورة بذل أقصى جهد على جميع المستويات وفي كافة المجالات من أجل تأكيد عروبتها والحفاظ عليها ٠

٣ ـ قرار بشأن المعتقلين الفلسطينيين في سجون العدو الصهيوني :

لقد زجت السلطات الصهيونية خلال فترة احتلالها للارض الفلسطينية بعشرات الآلوف من المناضلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات ، ولازال الآلاف منهم يرزحون وراء القضبان ويسامون

أقسى أنواع العذاب الأمر الذي اضطرهم أكثر من مرة الى اللجوء للاضراب احتجاجا على المعاملة اللا انسانية ومن أجل تحسين ظروف عيشهم والافراج عنهم •

وليس حال شعبنا في الارض بأفضل كثيرا •• اذ يتعرض على الدوام لتدابير قمعية ، وتمارس ضده اجراءات تصفية شديدة القسوة •

ان المجلس الوطني الفلسطيني ، اذ يعرض على الرأي العام العالمي هذا الواقع المرير الذي يعيشه السجناء وسائر فئات شعبنا تحت نير الاحتلال الاسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة،صاحبة الحملة المفضوحة المقاصد للدفاع عن حقوق يزعم فقدانها عند حفنة من الافراد ، فانه يناشد كل القوى الشريفة في العالم ، بأن ترفع صوتها ضد هذه الممارسات اللا انسانية التي تنتهك بشكل فظ أبسط قواعد حقوق الانسان ، وان تقوم بحملة عالمية لشل أيدي السلطات الاسرائيلية واجبارها على احترام حقوق الانسان ، وتحسين ظروف عيش السجناء والمعتقلين والافراج عنهم ، تمشيا مع قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في دورتها الاخيرة بجنيف في فبراير ١٩٧٧ ، والقاضي بالافراج الفوري عن الاسرى الفلسطينيين ومعاملتهم في فترة الاعتقال معاملة أسرى حرب •

٤ ـ قرار بشأن يوم الأرض (٣٠ آذار) :

ان المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الثالثة عشرة بالقاهرة وهو يتابع أنباء النضال البطولي الذي تخوضه جماهيرنا الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب دفاعا عن أرضها في وجه الاستلاب والاغتصاب الصهيوني ليحيي هذا النضال الباسل ويحي القوى الديموقراطية والتقدمية العربية واليهودية التي تنخرط في هذا النضال وتقوده ٠

ويعبر المجلس عن وقوفه بكل حزم الى جانب جماهيرنا البطلة ونضالها العظيم ، ويدين في نفس الوقت اجراءات الاغتصاب والقمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني، ويناشد الجماهير العربية في كل مكان احياء يوم الأرض في الثلاثين من آذار تعبيرا عن تضامنها مع نضال الجماهير الفلسطينية في الدفاع عن أرضها ٠

كما يدين المجلس كافة الاحزاب والمنظمات الصهيونية في المؤسسة الاسرائيلية التي تقف مع اغتصاب أرضنا واضطهاد شعبنا ، ويحذر جماهيرنا الفلسطينية من الوقوع في أحابيل هذه الاحزاب والمنظمات ويدعوها للوقوف بكل بسالة في وجه هذه القوى الصهيونية ٠

٥ ـ قرار بشأن الحوار العربي الأوروبي :

ان المجلس الوطني الفلسطيني ، بعد أن اطلع على مسار الحوار العربي الاوروبي ودرس الدور الفاعل الذي قامت به مختلف كجزء من الجانب العربي يؤكد على أهمية هذا الحوار ، ويعبر عن ارتياحه لاستكمال هذا الحوار ، ويبدي ارتياحه للتقدم الذي حققته بعض دول المجموعة الاوروبية في مواقفها من قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية • كما يدعو المجلس دول المجموعة الاوربية لتطوير موقفها الذي عرضته في بيان تونس فبراير (١٩٧٧) وتجسيد هذا الموقف بسياسة عملية تعارض الاحتلال الاسرائيلي وتسهم في تمكين شعب فلسطين بممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في وطنه •

استقالة اللجنة التنفيذية
وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة

بعد اقرار توصيات اللجان والاعلان السياسي من قبل المجلس الوطني ، تلا رئيس المجلس الوطني كتاب استقالة اللجنة التنفيذية المقدمة للمجلس • وقد قبل المجلس الاستقالة ، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة من الاخوة التالية أسماؤهم :

١ ـ **ياسر عرفات**

٢ ـ فاروق قدومي

٣ ـ زهير محسن

٤ ـ طلال ناجي

٥ ـ ياسر عبد ربه

٦ ـ عبد الرحيم أحمد

٧ ـ عبد المحسن أبو ميزر

٨ ـ حامد أبو ستة

٩ ـ محمد زهدي النشاشيبي

١٠ ـ عبد الجواد صالح

١١ ـ د٠أحمد صدقي الدجاني

١٢ ـ د٠ ألفرد طوباسي

١٣ ـ حبيب قهوجي

١٤ ـ مجدي أبو رمضان

١٥ ـ د٠ وليد قمحاوي الذي انتخبه **المجلس الوطني** رئيساً لمجلس ادارة الصندوق القومي **الفلسطيني وعضوا في** اللجنة التنفيذية ٠

البيان الختامي الصادر عـن رئاسة المجلس الوطنـي الفلسطينـي :

وفي نهاية اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني صدر عنه البيان التالي :

في الفترة بين الثاني عشر والحـادي والعشرين مـن آذار (مارس) انعقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الشهيد كمال جنبلاط) ٠

وقد جاء هذا الانعقاد في وقت تتجه الانظار فيه الى منظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني ، وذلك بعد مضي أربعة وثلاثين شهرا على الدورة السابقة شهدت احداثا جساما كان مـن تفجر الازمة في لبنان قبل عامين ٠ فكان انعقاد المجلس الوطني في صورته الموسعة التي شملت تنظيمات شعبنا ومؤسساته وتجمعاته وكفاءاته والتي جسدت الوحدة الوطنية لشعب فلسطين تعبيرا صادقا عن تلاحم هذا الشعب بثورته ، وصمود الثورة أمام المحن، والتشبث بالديموقراطية سبيلا لانتصار الثورة وبناء مستقبل شعبنا ٠

وفي جو تحكمه الديموقراطية التي تلتزم بها منظمة التحرير،

وتسوده روح الوحدة الوطنية بين فئات شعبنا وفصائله قام المجلس الوطني بدراسة الواقع الراهن لقضية فلسطين ، في منطقة الوطن العربي بجميع أبعاده ، ووقف طويلا ، أمام تقويم ما جرى من أحداث في الفترة الماضية ، والتعرف على حقائق المرحلة الراهنة وتحليلها ، وصولا الى تحديد برنامج العمل الفلسطيني فيها وطرح رؤية المستقبل ٠

لقد سجل المجلس في مجال تقويم احداث الفترة الماضية انجازات هامة حققتها الثورة الفلسطينية على صعيد مقاومة الاحتلال الصهيوني العنصري داخل أراضينا المحتلة ، وعلى صعيد نضالنا السياسي في المجال الدولي ٠ وانتفاضة شعبنا العظيمة على الاحتلال الصهيوني التي ما تزال مستمرة منذ أكثر من عامين والتي بلغت احدى ذراها في انتفاضة يوم الارض ٣٠ آذار ١٩٧٦ ٠ كما قدر الانجاز الكبير الذي عبر عنه خطاب فلسطين في الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، والتحرك السياسي في الامم المتحدة الذي قامت به منظمة التحرير ٠ ولاحظ الصلة الوثيقة والعلاقة الجدلية بين عطاء شعبنا في انتفاضته وبين انجازاتنا في النضال السياسي ٠

وقد رأى المجلس الوطني بعد استعراض حقائق المرحلة

الراهنة بجميع أبعادها انهاتمثل بالنسبة للعمل الفلسطينيمرحلة النضج التي ترتكز فيها منظمة التحرير على التشبث بالبندقية وعلى اعلان الهوية الوطنية الفلسطينية لتحقق أهدافها ، وتتخذ فيها قراراتها بشأن المستقبل • كما انها على الصعيد العربي مرحلة حشد طاقات أمتنا العربية لازالة كابوس الاحتلال عن الاراضي العربية المحتلة • وهي على الصعيد الدولي مرحلة اعتراف العالم بحق شعب فلسطينفياقامة دولته على ترابهالوطني بعد ان أوصلت ثورتنا الى اعتراف العالم بوجود شعبنا •

وانتهى المجلس الوطني الى تحديد برنامج العمل السياسي لمنظمة التحرير في شتى المجالات ورسم استراتيجية واضحة للعمل داخل الساحة الفلسطينيةوعلىالساحة العربيةوفي المجالالدولي •

ويهم المجلس الوطني الفلسطيني بعد أن فرغ من أعماله ودرس بعمق توجهات الكيان العنصري الصهيوني ان يلفتانظار العالم الى الخطر الكبير الذي يتهدد أمن وسلام منطقة الوطن العربي ، ومن ثم أمن وسلام العالم اجمع بفعل تشبث هذا الكيان باحتلال فلسطين وسيناء والجولان ، وممارسة أشد أنواع التعسف علىشعب فلسطين •وأن يؤكد في الوقت نفسه تصميمشعب فلسطين على ممارسة حقه الطبيعي المشروع في متابعة النضال بكافة

الوسائل ضد الكيان العنصري الصهيوني دفاعا عن نفسه ومن أجل تحرير فلسطين وبلوغ السلام القائم على العدل في المنطقة ٠

ان المجلس الوطني يؤكد للعالم أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني ٠ ولما كان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لم يتعامل مع قضية فلسطين وتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فان المجلس الوطني يؤكد موقف المنظمة من رفضه التعامل مع هذا القرار ٠ وهو يدعو الاسرة الدولية الى معالجة قضية فلسطين على أساس قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الذي نص على عودة جميع الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم وحقهم في تقرير المصير والسيادة الوطنية وبناء الدولة الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ٠

كما يؤكد المجلس الوطني تمسكه بالهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير ، وهو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني العنصري لتكون وطنا لشعب فلسطين تقوم فيه دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش على أرضها مواطنوها بدون تمييز في الدين أو اللون أو الجنس وسط اجواء التسامح والسلام والاخاء ٠ ذلك ان هذا الهدف هو حصيلة ما توحى به حقائق الجغرافيا والتاريخ وهو التعبير عن حق شعب فلسطين في وطنه ٠ كما انه الحل

الصحيح لاحد الجوانب التي نتجت عن عصر الاستعمار الاستيطاني الاوروبي والمشكلة اليهودية في أوروبا · ويؤكد المجلس الوطني ان منظمة التحرير الفلسطينية حين تتحدث عن فلسطين الغد فانها تشمل في تطلعاتها ـ كما أعلنت من على منبر الامم المتحدة ·· كل اليهود الذين يعيشون معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين ويطرحون جانبا الانتماء العنصري الصهيوني · كما يؤكد المجلس الوطني التفريق بين الصهيونية والعنصرية وحق كل يهودي في العيش الكريم في وطنه ، وستسعى منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية لتحديد أساليب تطبيق هذا الحق مع يهود الوطن العربي الذين يرغبون بالعودة الى أوطانهم ·

ان المجلس الوطني وفي اعتباره ممارسات الكيان الصهيوني العنصري اليومية المجسدة لمعنى العدوان يعلن لشعبنا وأمتنا والعالم ان بلوغ السلام العادل في المنطقة ما تزال أمامه مليئة بالنضال ولا مجال فيها الا للنضال بهدف تحرير الاراضي العربية ·

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ان السبيل لبلوغ هذا الهدف هو اعادة بناء وتمتين عرى الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية وتصعيد الكفاح المسلح ومقاومة شعبنا ضد

الاحتلال • وحشد الطاقات العربية من خلال الموقف العربي الواحد لصبها في هذا النضال • وهو يؤكد في هذا المجال على الروابط مع دول المواجهة العربية ودول العمق العربي عموما • كما ان السبيل لبلوغ هذا الهدف في الساحة الدولية هو مزيد من النضال السياسي بتعاون مع دول العالم الثالث والعالم الاسلامي والدول الاشتراكية ، لعزل الكيان الصهيوني العنصري •

أسمـاء أعضـاء المجلس الوطني الفلسطيني
الخامس
الـدورة الثالثـة عشرة

الرقم	الاسـم	الرقم	الاسـم
١	عبد الرحمن ابو جبارة	١٥	القس ايليا خوري
٢	حـامد ابو ستة	١٦	د٠ صلاح الدباغ
٣	يحيى ابو شهلا	١٧	د٠ فاضل زيـدان
٤	أمين الآغـا	١٨	منير سويـد
٥	أسعد برغوثي	١٩	عبد المجيد شومان
٦	صالح برغوثي	٢٠	د٠ فايز الصايغ
٧	ابراهيم بكر	٢١	د٠ يوسف الصايغ
٨	صبري جريس	٢٢	جمال الصوراني
٩	فاروق الحسيني	٢٣	قصى العبادلة
١٠	شفيق الحوت	٢٤	نمر المصري
١١	محمود الخالدي	٢٥	سعيد عـزيز
١٢	محمد الخضرا	٢٦	ياسر عمرو
١٣	د٠ حسام الخطيب	٢٧	خـالد الفاهوم
١٤	يوسف الخطيب	٢٨	عبد المحسن قطان

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
٢٩	د٠ عبد الوهاب كيالي	٤٧	عبد الجواد صالح
٣٠	الشيخ عبد الرحمن مراد	٤٨	د٠ وليد قمحاوي
٣١	محمد زهدي النشاشيبي	٤٩	عربي عـواد
٣٢	رفعت النمر	٥٠	عبد المحسن ابو ميزر
٣٣	جودت الهندي	٥١	اسحق الخطيب
٣٤	فـائق وراد	٥٢	سليمان نجـاب
٣٥	عبد الكريم الكرمي	٥٣	عصام الصرطاوي
٣٦	مجدي ابو رمضان	٥٤	بهجت ابو غربية
٣٧	عبد الله حوراني	٥٥	الياس شوفاني
٣٨	خليل الطبري	٥٦	عمـاد شقور
٣٩	بـلال الحسن	٥٧	حبيب قهوجي
٤٠	محمد علي عوده	٥٨	محمود درويش
٤١	يوسف البندك	٥٩	توفيق فيـاض
٤٢	هاني القدومي	٦٠	د٠ حنا ناصر
٤٣	عثمان ابو حاشيه	٦١	د٠ مصطفى ملحم
٤٤	د٠ احمد صدقي الدجاني	٦٢	د٠ الفريد طوباسي
٤٥	د٠ سعيد حمود	٦٣	لطفية حواري
٤٦	عبد الرزاق اليحيى	٦٤	د٠ احمد حمزة النتشه

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
٦٥	د. عبد العزيز الحاج احمد	٨٣	يونس فريجات
٦٦	**خضر عبد الله**	٨٤	فضل **الشيخ أمين**
٦٧	ساجي سلامة خليل	٨٥	د. عبد المجيد التايه
٦٨	**سعيد شقير**	٨٦	عبد المجيد حنونه
٦٩	**حنا قحاط**	٨٧	ابراهيم عبد الفتاح الخطيب
٧٠	د. ابراهيم ابو لغد		
٧١	عرابي **مصطفى**	٨٨	د. سليمان ابو ستة
٧٢	ادوار سعيد	٨٩	عبد الله الدنان
٧٣	**ميشيل فرح**	٩٠	د. اسعد عبد الرحمن
٧٤	عبد الحكيم ابو شعبان	٩١	باسل عقل
٧٥	عدنان درباس	٩٢	مصطفى ابو مدين
٧٦	جاويد الغصين	٩٣	عصام الآغا
٧٧	نبيل الشوا	٩٤	محمود بركة
٧٨	الشيخ موسى ابو السعود	٩٥	عبد الكريم طعان
٧٩	حسين الشرقاوي	٩٦	عبد المجيد عيسى
٨٠	عبد اللطيف عثمان	٩٧	صالح محمد محمد
٨١	شكيب الدلال	٩٨	علي عبد الرحمن
٨٢	علي شمس الدين الجعبري	٩٩	مصطفى سلامه

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١٠٠	ابراهيم مصلح	١١٨	رشدي شاهين
١٠١	بطرس سروع	١١٩	ابراهيم قبعة
١٠٢	زكي الريا	١٢٠	عزمي مراد
١٠٣	صالح زيداني	١٢١	عزت أبو الرب
١٠٤	نبيل معروف	١٢٢	نجيب الأحمد
١٠٥	ابراهيم الشهابي	١٢٣	الشيخ عبدالحميدالسايح
١٠٦	المختار سعيد الموعد	١٢٤	عليان عليان
١٠٧	أحمد حجو	١٢٥	اسحاق الدزدار
١٠٨	العميد محمود عزام	١٢٦	سعادات حسن
١٠٩	نظيم قاعور	١٢٧	حسيب صباغ
١١٠	مصطفى رضوان	١٢٨	د٠ أحمد يوسف الحسن
١١١	السيدة انتصار الوزير	١٢٩	د٠ نافذ العطعوط
١١٢	عبد الخالق يغمور	١٣٠	د٠ برهان حماد
١١٣	اسماعيل محمد اسماعيل	١٣١	الأب ابراهيم عياد
١١٤	عبد العزيز صقر	١٣٢	د٠ أنيس القاسم
١١٥	عطا الوحيدي	١٣٣	هيفاء الحسيني
١١٦	د٠ جميل مرقه	١٣٤	عمر العقاد
١١٧	د٠ يوسف سمور	١٣٥	عمر الشهابي

الرقم	الاسم
١٣٦	داوود تلحمي
١٣٧	د٠ محمد عيسى
١٨٣	حاتم الحسيني
١٣٩	د٠ صبحي غوشه
١٤٠	ابراهيم خليل الغيثاني
١٤١	خالد عبد المجيد
١٤٢	ابراهيم أبو عياش
١٤٣	اسماعيل شموط
١٤٤	ياسر عرفات
١٤٥	فاروق القدومي
١٤٦	صلاح خلف
١٤٧	خالد الحسن
١٤٨	سعد الدين غندور
١٤٩	سليم الزعنون
١٥٠	سليمان الشرفا
١٥١	خليل الوزير
١٥٢	يحيى عاشور
١٥٣	د٠ نبيل شعث
١٥٤	العميد سعد صايل
١٥٥	ياسين الشريف
١٥٦	احسان سمارة
١٥٧	محمود عباس
١٥٨	نمر صالح
١٥٩	حكم بلعاوي
١٦٠	محمد صبيح
١٦١	محمد أبو ميزر
١٦٢	موسى عوض
١٦٣	محمد غنيم
١٦٤	توفيق الصفدي
١٦٥	هايل عبد الحميد
١٦٦	ربحي عوض
١٦٧	عبد الله الأفرنجي
١٦٨	سعيد المزين (أبوهشام)
١٦٩	موسى غيث
١٧٠	علي ناصر ياسين
١٧١	عمر الخطيب

الرقم	الاسم
١٧٢	أحمد وافي
١٧٣	العميد محمد الشاعر
١٧٤	هاني الحسن
١٧٥	حسن الصباريني
١٧٦	محمد داوود عوده
١٧٧	يحيى حبش
١٧٨	عبد الكريم العكلوك
١٧٩	وجيه حسن
١٨٠	زهير محسن
١٨١	سامي عطاري
١٨٢	عصام القاضي
١٨٣	محمود تيم
١٨٤	سامي قنديل
١٨٥	محمد خليفة
١٨٦	محمد ناصر
١٨٧	كمال الخالدي
١٨٨	فرحان أبو الهيجاء
١٨٩	أحمد عوض
١٩٠	فتحي موسى
١٩١	عبد الرحمن غنيم
١٩٢	عبد الرحيم حسين
١٩٣	ابراهيم الاطرش
١٩٤	يوسف بسماوي
١٩٥	أديب عبد ربه
١٩٦	صالح رأفت
١٩٧	عصام عبد اللطيف
١٩٨	عبد الكريم حمد
١٩٩	عمر نوفل
٢٠٠	كمال بقاعي
٢٠١	عبد الغني هلو
٢٠٢	محمد كتمتو
٢٠٣	توفيق أبو بكر
٢٠٤	اسامة اسماعيل الشنار
٢٠٥	أحمد دخيل الجمل
٢٠٦	عبلة محمود أبو علبة
٢٠٧	مصطفى الزبري

الرقم	الاسم
٢٠٨	أحمد اليماني
٢٠٩	يونس بجيرمي
٢١٠	تيسير قبعة
٢١١	صلاح صلاح
٢١٢	محمد المسلمى
٢١٣	غانم البيبي
٢١٤	طلال عوكل
٢١٥	يونس عبد طه
٢١٦	عبلة طـــه
٢١٧	عزمي الخواجه
٢١٨	د٠ بشير الخيري
٢١٩	عبد الرحيم أحمد
٢٢٠	أحمد الصوفي
٢٢١	ناصيف عواد
٢٢٢	ركاد سالم
٢٢٣	ديب سرحان
٢٢٤	حسين الطيراوي
٢٢٥	محمود اسماعيل
٢٢٦	أسعـد عكـة
٢٢٧	كمال كعوش
٢٢٨	أحمد جبريل
٢٢٩	طلال ناجي
٢٣٠	فضل شرورو
٢٣١	كايد سليماني
٢٣٢	أحمد أبو لوحة
٢٣٣	زكي الزين
٢٣٤	محمد صالـح
٢٣٥	رياض سعيد
٢٣٦	فتحي الراغب
٢٣٧	حيدر ابراهيم
٢٣٨	محمد أبو الليل
٢٣٩	صبري بدر
٢٤٠	محمود رشيـد
٢٤١	محمد بدران
٢٤٢	فهمي الهندي
٢٤٣	أحمد عبدالكريم أبوعودة